



شعارنا الكرم والنزاهة والسفافية

العدد الخامس يونيو 2020

## مجلة الرفاق للمعرفة

نصف سنوية محكمة





شعارنا التميز والنزاهة والشفافية

## مجلة الرفاق للمعرفة

مجلة نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية والتطبيقية

تصدر عن جامعة الرفاق الأهلية للعلوم الإنسانية والتطبيقية

العدد الخامس..... 2020م

### المشرف العام

د. مهيبة محمود فرنكة.

د. علي محمد قشوط

### رئيس التحرير

د. أحمد رمضان بن نوبة

### أعضاء هيئة التحرير

د. الصديق عثمان الساعدي.

د. محمد قاسم الزغبى.

أ. فوزي محمد مصباح.

### الهيئة الاستشارية

أ. د. محمد عمران الغريانى.

أ. د. صالح محمد عبودة.

د. شريف محروس جاد.

د. على أحمد مجاهد.

### المراجع اللغوي

د. معاذ محمد الغراري

### سكرتير التحرير

حنين صالح عبد الحفيظ



شعارنا التميز والنزاهة والشفافية

## مجلة الرفاق للمعرفة

مجلة نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية والتطبيقية

تصدر عن جامعة الرفاق الأهلية للعلوم الانسانية والتطبيقية

حقوق الطبع محفوظة

المرسلات:

توجه كافة المرسلات باسم رئيس هيئة التحرير على العنوان الآتي:

جامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية

طرابلس | شارع الجمهورية

الهاتف | 5532-321-91-(218) +

البريد الإلكتروني | Alrefak.e.m@gmail.com

الموقع الاجتماعي الفيسبوك | مجلة الرفاق للمعرفة

رقم الإيداع | 117 / 2018م

دار الكتب الوطنية | بنغازي | ليبيا

البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها فقط، وهم وحدهم الذين يتحملون المسؤولية القانونية والأدبية عن أفكارهم وآرائهم، والمجلة ليست مسؤولة عن أي شيء من ذلك.

البحوث المنشورة مرتبة وفقاً لاعتبارات فنية، ولا يعكس هذا الترتيب قيمة هذه البحوث أو مستوى مؤلفيها.

## ❖ قواعد النشر بالمجلة:

مجلة الرفاق للمعرفة مجلة علمية محكمة تصدر نصف سنوية عن جامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية، وتسعى إلى المساهمة في إثراء البحث العلمي من خلال البحوث والدراسات التي تنشرها، ولتحقيق ذلك فإن هيئة التحرير المجلة تركز على رصانة ما ينتشر في المجلة من حيث التأكد من أن البحوث المنشورة ذات فائدة علمية وعملية للمجتمع، ونعرض فيما يلي قواعد النشر بالمجلة.

● تقبل المجلة للنشر بها كل البحوث التي تقع في مجال العلوم الإنسانية والتطبيقية.

● الإلتزام بالمنهج العلمي المتعارف عليه في كتابة البحوث العلمية.

● أن يحتوي البحث على خطة بحث إجرائية (البحوث التطبيقية)، تبين المشكلة البحثية بوضوح وواقعيتها والأهداف والأهمية، وأيضاً الفروض والمنهجية المتبعة وغيرها من متطلبات خطة البحث.

● أن يقدم البحث مساهمة علمية (نظرية أو تطبيقية) جديدة، وألا يكون سرد تجميع وسرد لأفكار علمية معروفة.

● أن يتضمن البحث ملخصاً لا يزيد (260) كلمة، ويكون مكتوباً باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، ومكتوباً باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية .

● أن يكون للبحث إطار نظري يلقى الضوء على موضوع البحث يستعيد عرض أدبيات البحث من خلال المراجع العلمية الموثوق بها، ويسهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال العلوم الإنسانية والتطبيقية.

● أن يكون للبحث نتائج وتوصيات تتوافق مع ما تم عرضه في أدبيات البحث.

● ألا يكون البحث مستلاً من رسالة دكتوراه أو ماجستير أو جزء من كتاب، أو بحث سبق نشره أو قدم للنشر من جهة أخرى.

● يعرض البحث بشكل سري على محكمين اثنين في مجال تخصص البحث ممن تختارهم هيئة التحرير وهما من يحدد القبول أو الرفض للنشر بالمجلة

وفي حالة قبول أو رفض، أو وجود تعديلات في البحث يتم إبلاغ صاحبه بنتائج التقييم السري. وفي حالة اختلاف نتائج التقييم (قبول ورفض)، يتم الاحتكام لمحكم ثالث يعتبر قراره نهائياً.

يتم نشر البحوث بالمجلة باللغتين العربية والانجليزية فقط.

يمنح كل باحث تم قبول بحثه للنشر عدد نسختين من العدد الذي نشر فيه بحثه.

الآراء الواردة بالأبحاث العلمية التي تنشر بالمجلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة أي مسؤولية عن هذه الآراء.

من حق هيئة تحرير المجلة رفض أية بحوث ودراسات لا تراها مناسبة دون إبداء الأسباب لأصحابها.

تنشر البحوث بحسب أسبقية ورودها بعد إعدادها في صورتها النهائية للنشر.

لا ترد أصول البحوث المقدمة للنشر بالمجلة سواء قبلت للنشر أم لم تقبل.

يُعلم الباحث بقرار التقييم رسمياً في مدة شهر كحد أقصى من تاريخ استلام البحث.

يبلغ الباحث التي قبل بحثه بالتعديلات المطلوبة إن وجدت على أن يقوم بإجرائها في مدة لا تزيد عن شهر من تاريخ الخطاب.

### ❖ ضوابط ومواصفات كتابة البحوث والدراسات للنشر في المجلة

يقدم الباحث نسخة ورقية من بحثه مطبوعة على الورق حجم A4 ، ونسخة إلكترونية على قرص ليزري (CD) إلى سكرتير المجلة أو عبر البريد الإلكتروني للمجلة.

يكتب البحث على برنامج (Microsoft word).

يجب أن تحتوي الصفحة الأولى للبحث على اسم الباحث أو الباحثين ثلاثياً، وعنوان البحث والدرجة العلمية وجهة العمل.

أن يكون للبحث ملخص لا يتجاوز الصفحة الواحدة ولا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة بما فيها قائمة المراجع والملاحق.

- يجب أن يضم ملخص البحث النقاط التالية ( نبده مختصرة عن الموضوع، الأهداف ، العينة ، المنهج المستخدم ، الأدوات، و خلاصة النتائج).
- يكتب البحث بخط نوع (simplified Arabic) للغة العربية وللغة الانجليزية خط نوع(Times New Roman).
- أن يكون حجم الخط للبحث رقم (13) عادي، والعناوين الفرعية (15)، أسود داكن، والعناوين الرئيسية رقم (16) أسود داكن، وتترك مسافة (1.15)، مفردة للتباعد بين الأسطر وحجم (12) للمراجع أسود داكن.
- تكون هوامش الصفحة من الأعلى والأسفل واليسار (2.5 سم) ومن اليمين (3 سم).
- يكون ترقيم الصفحة أسفل الصفحة على اليمين.
- إتباع طريقة (Harvard style) في الإشارة إلى كل المصادر والدرجع التي استشهد بها الباحث في بحث وذلك بالطريقة الآتية:
  - أ - بالإشارة إلى المراجع في متن البحث:  
تتم الإشارة إلى المصادر والدرجع التي استشهد بها الباحث في بحثو وذلك في متن البحث وفق الآتي: (اللقب، سنة النشر، الصفحة)، مثل (كنعان، 2002، ص79) ، ويراعى في ذلك :
  - أولاً : في حالة وجود أكثر من مؤلف يكون التهميش كالاتي : (كنعان والخالدي، 2006 ، ص 10)
  - ثانياً: في حالة وجود أكثر من مؤلف يُكون التهميش كالاتي:(كنعان وآخرون، 2008 ، ص 17)
  - ثالثاً: في حالة ورود أكثر من مرجع للمؤلف ترتب الدرجع بالحروف الأبجدية أبجدهوز كالاتي: كنعان أ، 2008، ص 88).
  - رابعاً : يتم التهميش للمرجع الأجنبية وفق الآتي(Stanlic, 2012, p11) .

خامساً في حالة وجود أكثر من مؤلف يكون التهميش كالاتي:

( Stanlic & Paul, 2012, p11 )

سابعاً : في حالة وجود أكثر من مؤلف يُكون التهميش كالاتي:

(Stanlic et. al. 2012, p11)

تتم كتابة قائمة الدرجع في نهاية البحث وفق الآتي :

أولاً : أن تكون مرتبة ترتيباً أبجدياً تصاعدياً من (الألف إلى الياء) بالنسبة للمراجع العربية، ومن (A إلى Z) بالنسبة للمراجع الإنجليزية.

ثانياً : تكتب الدرجع العربية أولاً ثم الدرجع الأجنبية .

ج- المراجع العربية: تكتب كالاتي:

1- بالنسبة للكتب : اسم المؤلف(سنة النشر)، عنوان الكتاب، المدينة ، دار النشر.

2- بالنسبة للدوريات : اسم الباحث،(اسم المجلة، العدد، التاريخ)، عنوان البحث، الجهة الصادرة للمجلة، الصفحات).

3- بالنسبة للمؤتمرات : اسم الباحث، (اسم المؤتمر ، فترة انعقاد المؤتمر)، عنوان البحث، (المدينة ، الجهة المنظمة للمؤتمر).

4- المراجع الأنجليزية أو الفرنسية: تكتب المراجع الانجليزية كالاتي :

- Stanlic, Robert (2008), Theory of Economics, 6th edition, (New York:Thomson learning).

د- تثبت المراجع في آخر البحث ويراعى أن تتوافق المراجع في متن النص مع المراجع في نهايته.

## كلمة المشرف العام

قراءنا الأعزاء ومتتبعي مجلة الرفاق للمعرفة من باحثين ومهتمين وأساتذة، نحبيكم ونضع بين أيديكم العدد الخامس من المجلة حافلاً بعدد من الأوراق البحثية، تناولت عدد من المواضيع المهمة في مجالات الإدارة والمحاسبة والاقتصاد والهندسة، وتأمل لجنة التحرير أن تجدوا فيها ما يفيدكم في مجالاتكم المختلفة، ويعزز إيمانكم بأن البحث العلمي هو مفتاح تقدم الشعوب ونهضة اقتصادها ونمو ثرواتها.

هذا وتهيب لجنة التحرير بالباحثين والأساتذة أن يسهموا بدراساتهم وبحوثهم في إثراء المجلة واستمرار صدورها، وهي متفتحة لسماع ملاحظاتكم وآرائكم للرفق بالمجلة فلا تبخلوا علينا. ولا يفوتنا أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أصحاب البحوث التي نشرت في هذا العدد وأعداد سابقة ولجميع المقيمين.

دمتم .... وبالله التوفيق

## أسماء المقيمين في هذا العدد

ت	اسم المقيم	المؤهل	الجهة التابع لها
1	أحمد المبروك بولسين	دكتوراه	جامعة طرابلس
2	سميرة محمد أبو نواره	دكتوراه	جامعة طرابلس
3	ابتسام ابراهيم بوكر	دكتوراه	جامعة طرابلس
4	موسى بلقاسم الطويل	دكتوراه	الهيئة الوطنية للتعليم التقني
5	ناجم عبد الله بوخويط	دكتوراه	الهيئة الوطنية للتعليم التقني
6	عبد السلام محمد العود	دكتوراه	جامعة المرقب
7	صلاح الدين موسى محمد	دكتوراه	جامعة المرقب
8	رمضان محمد حويلي	دكتوراه	جامعة المرقب
10	ناصر بشير غانم	دكتوراه	جامعة الزيتونة
11	فتحي حسين علي	دكتوراه	جامعة الزيتونة
12	سامية محمد الخالقي	دكتوراه	جامعة الزيتونة
13	محمود الطاهر محمود	دكتوراه	جامعة الجفارة
14	محمد سالم موسى	دكتوراه	الأكاديمية الليبية
15	علي أحمد مجاهد	دكتوراه	الأكاديمية الليبية
16	علي السائح انبية	دكتوراه	جامعة الرفاق
17	محمد عمران الغرياني	دكتوراه	جامعة الرفاق

## قائمة المحتويات

الصفحة	البحوث باللغة العربية
1	<p>قياس كفاية رأس المال باستخدام المعيار الأمريكي (CAMELS) دراسة مقارنة بين فترتين لِعَيَّنةٍ من المصارف التجارية الليبية</p> <p>● د. المبروك خالد محمد ● أ. محمد اصميذة أحمددي ● أ. أماني ونيس سالم</p>
37	<p>مدى إمكانية تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة كأداة للرقابة على تكلفة الإنتاج دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة</p> <p>● د. محمود محمد الدالي ● د. عبدالسلام محمد العود ● أ. عبدالحكيم حسين اسماعيل</p>
72	<p>معوقات تحول المصارف التقليدية الى المصارف الاسلامية في ليبيا نموذج مصرف الصحاري الليبي</p> <p>● د. محمد علي الشريف ● د. فيصل عبد السلام الحداد</p>
106	<p>مهارات التدريس الجامعي الفعال في ضوء أبعاد الجودة الشاملة من وجهة نظر طلبة جامعة الرفاق الأهلية للعلوم التطبيقية والانسانية</p> <p>● د. أحمد رمضان بن نوبة ● أساس يوسف أحمد ● أسماء أبوبكر غلاب</p>
137	<p>أثر الواردات الليبية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2017-2000)</p> <p>● د. عبد الرزاق عبد الله السوقي</p>

175	دراسة اقتصادية لإنتاج محصول البطاطس في منطقة سرت خلال الفترة (2013-2019) ● د. بحري محمد الغناي ● د. عبدالحميد أبوبكر يوسف
199	نظام توزيع السلطات بين مجلس الإدارة والجمعية العمومية في التشريع الليبي ● د. مجدي عبد اللطيف عبدو

## قياس كفاية رأس المال باستخدام المعيار الأمريكي (CAMELS)

### دراسة مقارنة بين فترتين لِعَيَّةٍ من المصارف التجارية الليبية

محمد اصميدة بوعظمت. محاضر مساعد كلية الاقتصاد فرع الأبيار/ جامعة بنغازي.  
المبروك خالد محمد إدريس. محاضر مساعد كلية الاقتصاد فرع الأبيار / جامعة بنغازي.  
أمني ونيس سالم الفيتوري. محاضر مساعد بكلية الاقتصاد فرع سلق / جامعة بنغازي

### المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاية رأس المال بالمصارف التجارية الليبية، باستخدام المعيار الأمريكي (CAMELS)، وتكوّن مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، واقتصرت عيّنة الدراسة على مصرفين، هما: (مصرف الصحاري، ومصرف التجارة والتنمية)، ولتحقيق هدف الدراسة؛ تم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن، الذي يهدف إلى قياس وتحليل كفاية رأس المال للمصارف محل الدراسة، وتم الاعتماد على التقارير المالية للمصارف عيّنة الدراسة خلال الفترة المالية: (2007 - 2014)، وتم الاقتصار على هذه الفترة؛ لكون السنوات الأربع \_ ما قبل الثورة \_ كانت مستقرة نسبياً، والأربع السنوات \_ ما بعد الثورة \_ شهدت الكثير من التغيرات السياسية والاقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن فترة ما بعد الثورة كان لها أثر سلبي على أداء مصرف الصحاري، حيث انخفض المتوسط العام لنسبة كفاية رأس المال من: 5.8% قبل الثورة، إلى: 4.83% ما بعد الثورة، مع الاحتفاظ بالتصنيف رقم: (4)، أي أن رأس المال ضعيف جداً. في حين كانت فترة ما بعد الثورة لها أثر إيجابي على أداء مصرف

التجارة والتنمية، حيث ارتفع المتوسط العام لنسبة كفاية رأس المال من: 8.32% ضمن تصنيف رقم: (2) لفترة ما قبل الثورة إلى: 20% ضمن تصنيف رقم: (1) لفترة ما بعد الثورة، وهذا يعني أن مصرف التجارة والتنمية انتقل من تصنيف رأس المال الملائم، إلى تصنيف رأس المال الجيد. ومن أهم ما أوصت به هذه الدراسة؛ أنه يجب على إدارة مصرف ليبيا المركزي اتخاذ إجراءات، من شأنها أن تُلزم المصارف بتطبيق الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال المحدد من قِبَل إدارة المصرف المركزي، وهي نسبة: 8%.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال ، المعيار الأمريكي.

### Abstract

This study aimed to measure capital adequacy in Libyan commercial banks using the American standard (CAMELS). The study population consisted of Libyan commercial banks and the study sample was limited to two banks (Sahara Bank and Trade and Development Bank). To achieve the goal of the study, the comparative analytical approach was adopted. Which aims to measure and analyze the capital adequacy of the banks under study, and the financial reports of the banks of the study sample were relied upon during the financial period (2007-2014), This period was limited to the fact that the four years before the revolution year were relatively stable, and the four years after the revolution witnessed many political and economic changes, and this study reached several results, the most important of which is that the post - revolution period had a negative impact on the performance of the Sahara Drain, as it decreased The general average of the capital adequacy ratio

from 5.8% before the revolution to 4.83% after the revolution, while maintaining rating No. 4, That is, the capital is very weak. Whereas the post-revolution period had a positive impact on the performance of the Trade and Development Bank, as the general average of the capital adequacy ratio increased from 8.32% in classification No. 2 for the pre-revolution period to 20% in classification No. 1 for the post-revolution period, and this means that the bank Trade and development moved from the appropriate capital classification to the classification of good capital, and one of the most important recommendations of this study is that the Central Bank of Libya management must take measures that oblige banks to apply the minimum capital adequacy standard specified by the Central Bank management, which is a percentage 8%.

**Key words:** CAPITAL ADEQUACY, CAMELS

### المقدمة:

يُعدُّ موضوع كفاية رأس المال المصرفي، واتجاه المصارف نحو تدعيم مراكزها المالية؛ أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، والذي تطور بشكلٍ كبيرٍ في ربع القرن الماضي، في ظل سعي الجهاز المصرفي في دول العالم لتطوير قدرتها التنافسية في مجال المعاملات المالية، بعد الأخذ في الاعتبار التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، فأصبح أيُّ مصرفٍ مُعرَّضاً للمخاطر المصرفية؛ نظراً للمنافسة المحلية، أو العالمية. ومن هنا، بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر التي تتعرض لها المصارف (ديبيك، 2015: 2).

ويعتبر موضوع كفاية رأس المال للمصارف التجارية واتجاهها إلى تدعيم مراكزها المالية، من أهم المواضيع التي تشغل خبراء المصارف، وذلك نتيجة لما عرفه العالم من تحولات عميقة ناتجة عن العولمة الاقتصادية، وما ارتبط بها من حرية تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، والتجارب القاسية التي هزّت الاستقرار المالي والمصرفي على مستوى العالم، وهدّدت بفوضى اقتصادية عارمة، مثل، أزمة المكسيك في أواخر عام 1994، وأوائل عام 1995، بتداعياتها المختلفة، وكذلك الأزمة النقدية والمالية في دول جنوب وشرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997، وعام 1998، والتي امتدّت آثارها إلى أكبر الأسواق المالية الدولية وكانت لها آثارٌ كبيرةٌ على النظام المصرفي الدولي، وأصبحت هناك حاجة ماسّة إلى خلق ترتيبات نظامية ورقابية في المصارف، تحكّمها معايير دولية مُوحّدة لعلاج هذا الضعف على مستوى المصارف \_ لا سيما الرقابة الداخلية، والقصور الإداري في المؤسسات المالية \_، ويعتبر معيار رأس المال، من الأدوات الرئيسة التي بادرت العديد من الدول \_ التي عانت من الأزمات السابقة \_ إلى استخدامه؛ لأهميته، ودوره في مواجهة المخاطر (براح، وكشكوش، 2016).

وبما أن النظم التقليدية لتقييم الأداء لها محدّداتها، وهي قاصرة في إعطاء إشارات تحذيرية لإدارة المصرف؛ بسبب اعتمادها على التحليل الكميّ دون النوعي، لذا؛ ظهرت معايير جديدة؛ تهتم بكلا الجانبين، وتعطي تقييماً شاملاً لأداء المصرف، ومن أهم هذه المعايير، نظام تقييم المصارف، وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، ويُطلق عليها (CAMELS). (تريعة، 2015).

ويعتبر نموذج (CAMELS) من المعايير الرقابية للإنذار المُبكر، التي تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث يُؤخذ هذا المعيار كمؤشر لتقييم أداء المصارف، ثم تصنيفها، واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها \_ قبل وقت مُبكر \_؛ حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة؛ تؤدي إلى انهيارها. وهذا النموذج اختصاراً لستة مُكوّنات رئيسية، وهي: (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، العوائد، السيولة، الحساسية إلى مخاطر السوق). وهذا لتقييم المصارف التجارية، وتحديد نقاط الضعف والقوى.

إن تقييم ملاءة المصارف في مجال المعاملات الدولية، يرتبط بدرجة كبيرة بمدى استيفائها لحدود معيار كفاية رأس المال، الذي يستخدم رأس مال المصرف كركيزة لامتصاص الخسائر في حال وقوعها، وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للمصارف. (الأمين، 2016).

### مشكلة الدراسة:

تعتبر المصارف لها دور هام في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن المخاطر المصرفية من أكثر الموضوعات التي تشغل تفكير العاملين في المصارف على مستوى العالم؛ نظراً للأزمات المالية التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، والتي قد تؤدي إلى إفلاسه، لذا؛ يجب على هذه المصارف الاهتمام بنسبة كفاية رأس المال لديها؛ لكونها تُعبّر عن مقدار رأس المال المناسب للهيكل المالي للمصرف بشقيه؛ الأساسي، والمساند الذي يحمي ويبقي المصارف من المخاطر، ويحمي أموال المُودعين. ويعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم ما جاءت به مقرّرات (لجنة بازل

الدولية)؛ لأنها تساهم في التحكم في المخاطر المصرفية، وكذلك المصرف المركزي الليبي، يُلزم المصارف بتطبيق الحدود الدنيا لكفاية رأس المال المقررة، بموجب (لجنة بازل) ومتطلبات السلطة المصرفية، والمُتمثلة في مصرف ليبيا المركزي، وبالباغة: 8%، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل يتم الاحتفاظ بمستوى كافٍ من رأس المال؛ وفق المعيار الأمريكي (CAMELS) في المصارف التجارية محل الدراسة؟
- هل يوجد اختلاف في مستوى كفاية رأس المال؛ وفق المعيار الأمريكي (CAMELS) للمصارف محل الدراسة \_ قبل، وبعد ثورة السابع عشر من فبراير؟

- ما هو الفرق بين المصارف محل الدراسة في مستوى كفاية رأس المال؟

### أهداف الدراسة:

- انطلاقاً من الهدف الرئيس للدراسة، والمُتمثل في قياس كفاية رأس المال، باستخدام المعيار الأمريكي (CAMELS)؛ تهدف هذه الدراسة إلى:
1. قياس مستوى كفاية رأس المال؛ وفق المعيار الأمريكي (CAMELS)، باستخدام المؤشرات المالية، وبالاعتماد على التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة.
  2. المقارنة بين فترتين للمصارف التجارية محل الدراسة؛ قبل، وبعد ثورة السابع عشر من فبراير، من حيث كفاية رأس المال.
  3. التأكد من أن المصارف التجارية محل الدراسة مُطبّقة لمعيار كفاية رأس المال.

## أهمية الدراسة:

تُكمن أهمية الدراسة من الجانب النظري؛ كونها تُعدُّ محاولةً لعرض جزء من التراكم المعرفي والفكري، عن قياس كفاية رأس المال؛ وفق المعيار الأمريكي (CAMELS)، الذي يُمثّل أحد أنظمة الرقابة المصرفية المهمة المستخدمة في تقييم وتحديد مراكز القوى والضعف لدى المصارف؛ لتجنب الوقوع في أزمات، واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداء المصارف \_ قبل وقت مُبكر \_؛ حتى لا تتعرض لمشاكل مالية. وكذلك لندرة الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع من قِبَل الباحثين على مستوى ليبيا، وتُعدُّ هذه الدراسة الأولى \_ حسب علم الباحثين \_ التي تهتم بقياس كفاية رأس المال؛ باستخدام المعيار الأمريكي (CAMELS) في المصارف التجارية الليبية، وأن عمل المصارف وفق معيار كفاية رأس المال، يعتبر من السياسات الداخلية للمصرف، التي لا يتم الإفصاح عنها عادةً، وتعتبر المصارف التجارية أهم ركيزة في اقتصاد أي دولة في العالم، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تنميته وتطويره، وإبقائها على هذا الدور؛ يجب أن تحظى برأس مالٍ كافٍ، وفق المعايير المطلوبة لمواجهة الأخطار والصّدّات في المستقبل، وكذلك يعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم ما جاءت به مقرّرات (لجنة بازل الدولية)، في مساهمةٍ منها للتحكم في المخاطر المصرفية على مستوى المصارف، وكذلك على مستوى الأنظمة المصرفية العالمية. وأما من الجانب التطبيقي؛ فتكتسب الدراسة أهميتها، في كونها علميةً تطبيقيةً للتحليل والمقارنة بين فترتين من الزمن، وبين مصرفين من المصارف التجارية الليبية، وهذا من أجل الاستفادة منها؛ في التخطيط، والتنبؤ للمستقبل.

## منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، الذي يهدف إلى قياس كفاية رأس المال؛ وفق المعيار الأمريكي (CAMELS) للمصارف التجارية محل الدراسة، خلال فترتي ما قبل وبعد ثورة السابع عشر من فبراير، وإظهار مقدار التغير في كفاية رأس المال للمصارف محل الدراسة بين الفترتين، وقد تم الاعتماد على التقارير والقوائم المالية للمصارف محل الدراسة للقيام بذلك.

## حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على عينة من المصارف التجارية العاملة في ليبيا، حيث تم الاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة المالية: (2007-2014)، وتم الاختصار على هذه الفترة؛ لكون السنوات الأربع قبل عام 2011 مستقرة نسبياً، والسنوات الأربع من بعد سنة 2011 شهدت الكثير من التغيرات السياسية والاقتصادية.

## مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية ذات الملكية العامة والخاصة، أما عينة الدراسة فاقترنت على ثلاث مصارف هي: (مصرف التجارة والتنمية - مصرف الصحاري)، وتم اختيار هذه المصارف؛ لصعوبة الحصول على التقارير المالية من الإدارات العامة لباقي المصارف التجارية خلال الفترة المطلوبة لهذه الدراسة.

## الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة، الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث، للوصول إلى مشكلة الدراسة. فيما يلي؛ مجموعة من الدراسات البحثية للتعرف على أهم أهدافها ونتائجها:

- **هدفت دراسة: (الطائي، وعلي، 2019)** إلى تقييم المقارنة بين المصارف العراقية، ومصرف أبو ظبي التجاري بالإمارات العربية المتحدة؛ من أجل تحديد سلامة وصحة المصارف محل الدراسة، باستخدام نموذج (CAMELS)، في عملية تقييم شاملة، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف عيّنة الدراسة صُنّفت ضمن التصنيف الثاني، وفقاً للنموذج، وهو تصنيف مرضي، وتميّزت كذلك المصارف المحلية عيّنة الدراسة باحتفاظها بنسبة مرتفعة من كفاية رأس المال والسيولة النقدية، على عكس المصرف المقارن، والذي تميّز بانخفاض نسب الكفاية والسيولة النقدية.

- **هدفت دراسة: (أسعد، 2018)** إلى تطبيق نموذج التقييم المصرفي (CAMELS)؛ من أجل الوقوف على المركز المالي للمصارف محل الدراسة وتقييمها، بما يخدم عملية تقويم الأداء، وتوصلت الدراسة \_ عن طريق تطبيق هذا النموذج خلال فترة الدراسة \_ إلى حصول المصرف (بيمو، والسعودي الفرنسي) على درجة التصنيف: (3)، بحسب التقييم المركب لنموذج (CAMELS)، مما يعني أن أداء المصرف يواجه نقاط ضعف في بعض العناصر، مثل، جودة الأصول والإدارة، والتي تستوجب اتخاذ إجراءات خاصة؛ بهدف تحسين أداء هذه العناصر بصورة خاصة، وأداء المصرف بصورة عامة، كما تشير النتائج إلى

حصول مصرف (سورية) على درجة التصنيف: (2)، مما يعني أن أداء المصرف جيد في معظم النواحي، وقدرته على مواجهة التحديات جيدة، ويتطلب بعض الإجراءات التي من شأنها أن تحسن الأداء بصورة أفضل.

- **هدفت دراسة: (الخاقاني، وأبو هونه، 2018)** إلى تقييم وتصنيف المصارف التجارية العراقية، وفقاً إلى مجموعة من المؤشرات الخمس الخاصة بالنموذج الأمريكي (CAMELS)، وتعتمد الدراسة على تقييم وتصنيف المصارف عيّنة الدراسة من خلال التركيز على أهم مؤشرات الأداء المالي للمصارف، والمتمثلة في كفاية رأس المال والربحية والسيولة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود تراجع في أداء المصارف الحكومية مقارنةً بالمصارف الخاصة، بالاعتماد على المتغيرات الثلاثة أعلاه.

- **هدفت دراسة: (داود، 2017)** إلى تحديد أثر محدّدات كفاية رأس المال المصرفي على العائد على حقوق الملكية، كمؤشر على أداء المصارف التجارية السورية، وتطوير نموذج قياسي يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للمصارف السورية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية، بين مخاطر الائتمان، والعائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة طردية قوية، بين معدل القوة الإيرادية، والعائد على حقوق الملكية.

- **هدفت دراسة: (براح، وكشكوش، 2016)** إلى معرفة دور معيار كفاية رأس المال في عمل المصارف التجارية بصفة عامة، والمصارف الجزائرية بصفة خاصة، وتوصلت الدراسة إلى أن معيار كفاية رأس المال يعتبر أداة أساسية لعمل

المصارف بصفة عامة، والمصارف التجارية بصفة خاصة، ولكن لا يمكن اعتباره كافياً لوحده لنجاح عمل المصارف.

- **هدفت دراسة: (سليمان، وعلي، 2016)** إلى التعرف على محدّدات كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة المُدرّجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية، بين كلّ من مخاطر الائتمان، ومخاطر سعر الفائدة، مع نسبة كفاية رأس المال، كما أظهرت علاقة إيجابية، بين مخاطر الرفع المالي، ونسبة كفاية رأس المال، في حين لا يبدو أن كلاً من حجم المصرف، وربحيته، يلعبان دوراً جوهرياً في تحديد نسبة كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة.

- **هدفت دراسة: (ديبك، 2015)** إلى تحليل العلاقة بين تطبيق معدل كفاية رأس المال، وربحية المصارف التجارية المحلية العاملة في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة معدل كفاية رأس المال يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على الحقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم، الأمر الذي يتطلب عدم المغالاة في تحديد كفاية رأس المال، والعمل على تحقيق متطلبات التوازن، مع الأهداف الأخرى للمصارف، وهي تحقيق الربحية مُمنّلةً في زيادة المعدلات المذكورة، حيث إن المحافظة على حالة التوازن بين متطلبات كفاية رأس المال، وتحقيق الربحية، وسوف يعطي مجالاً أوسع للبحث عن فرص استثمارية مُجدية، وذوات مخاطر يمكن السيطرة عليها، وذوات عوائد مقبولة.

- **هدفت دراسة: (محمد وآخرون، 2013)** للتأكد من أن المصارف الأهلية (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل) مطبّق لمعيار كفاية رأس المال المعتمد من قبل المصرف المركزي العراقي، وأهم ما توصلت إليه الدراسة، أن مصرف الاقتصاد للاستثمار المعتمد من قبل المصرف المركزي العراقي بأن قد بلغت نسبة كفاية رأس المال: (16.3%) قياساً بالنسبة المحددة المعقولة (12%).

- **هدفت الدراسة: (2008، AL-Zubi.atk)** إلى اختبار المصارف باتجاه التغيرات في متطلبات رأس المال، المفروضة من قبل الجهات الرقابية على المصارف الأردنية خلال الفترة: (من عام 1990 إلى عام 2003)، وأظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين إطار القيود والتشريعات، ومستويات رؤوس الأموال للمصارف التي تحتاج إلى إعادة هيكلة (تدعيم)، تماشياً مع مستويات المخاطرة للمصارف. وأيضاً أن رؤوس أموال هذه المصارف تقترب من المستويات الدنيا لمتطلبات رأس المال، لهذا يجب زيادة قاعدة رأس المال بما يتوافق مع مستويات المخاطرة للمصارف.

## الإطار النظري للدراسة:

### 1. مفهوم نظام التصنيف الأمريكي (CAMELS):

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف، ومعرفة درجة تصنيفه. ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفقيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار (CAMELS)، أكثر من معيار (CAEL)، والاعتماد عليها في القرارات

الرقابية؛ لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف. ويمكن القول بأنه: "مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف، ومعرفة درجة تصنيفه، ويُعدُّ أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني". (محمد، ونور الإسلام، 2019: 12).

## 2. نشأة نظام أو معيار (CAMELS):

يمكن تلخيص نشأة هذا النظام كما وردت في دراسة: (الدوري، 2013) إن من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المُبكر: "الولايات المتحدة الأمريكية"، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933، وأُعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة، وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ورائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988؛ أدى إلى فشل 221 مصرف. وقد بدأ استخدام معايير الإنذار المُبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979، وقام المصرف الاحتياطي الفدرالي على تصنيف المصارف، ومدّها بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور، إلى أن تمكنت السلطات المصرفية من التنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه، فقلَّ العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار (CAMELS) \_ كمقارنةٍ للفترتين المذكورتين \_ نتائجً طيبةً لأداء المصارف في نهاية الربع الأول من عام 1998، مقارنةً بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998؛ أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف: (1) و: (2) وأن أكثر من: 40% منها تتمتع بالتصنيف رقم (1).

فقد مرَّ نموذج التقييم (CAMELS) بعدة مراحل، قبل أن يصبح بشكله النهائي كما وردت في العديد من الدراسات ومنها دراسة: (أسعد، 2018: 291) وهي:

**المرحلة الأولى نموذج (CAEL):** وهو أداة للرقابة المصرفية المكتتبية، ويعتمد على تحليل التقارير الربع السنوية، ومن ثمَّ وضع تقييم وتصنيف ربع سنوي لها، استناداً على أربعة عناصر من العناصر الستة المكوّنة لنموذج (CAMELS)، وهذه العناصر الأربعة تتمثل في: (كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية، والسيولة)، ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية لمخاطر السوق.

**المرحلة الثانية نموذج (CAMEL):** تم إضافة عنصر جديد إلى عناصر النموذج السابق، وهو الإدارة، ويُعدُّ النموذج أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت الإدارات والسلطات الرقابية \_ على حدِّ سواء \_ على الأخذ بنتائج نموذج (CAMEL) أكثر من نموذج (CAEL)، والاعتماد عليها في القرارات؛ لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، ويأخذ النموذج في الحسبان خمسة عناصر رئيسة، وهي: (كفاية رأس المال، وجود الأصول، والإدارة، والربحية، والسيولة).

**المرحلة الثالثة نموذج (CAMELS):** تم تطوير نموذج (CAMEL) بإدخال العنصر السادس عليه، وهو الحساسية لمخاطر السوق، وبالتالي؛ جعل النموذج أكثر كفاءةً لخدمة عملية التقييم، والوقوف على الأداء المصرفي؛ باستتباط نموذج يساعد على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة، وقياس مستوى كفاءة الأداء لفروعها الداخلية بدلاً من الاعتماد فقط على الربحية، بوصفها معياراً لقياس

أداء الفروع، وذلك عملاً بمبدأ الرقابة الذاتية، التي تسعى المصارف لتفعيلها، وفقاً لتوصيات بازل الثانية، حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه، ويقف على حقيقة موقفه المالي.

### 3. خصائص نظام التقييم المصرفي (CAMELS):

- يمكن تلخيص أهم مميزات وخصائص هذا النظام كما ذكرت دراسة: (الخاقاني، وأبو هونة، 2018) من خلال النقاط التالية:
- أن هذا النظام يعتمد أسلوباً قائماً على تقييم وتصنيف جميع المصارف وفق معيار واحد.
  - يهدف هذا المعيار إلى بناء نموذج قياسي للتنبؤ، استناداً إلى بيانات ومؤشرات المصارف الرقابية.
  - يُمثّل بَعْداً وقائياً لمواقف المصرف المالية، ويستشعر المشكلات التي قد يتعرض لها، إذا ما استمر في أدائه وسياساته الإدارية والمالية المتبعة حالياً، بالشكل الذي يُمكن السلطات الرقابية من إصدار التوجيهات المناسبة قبل وقتٍ كافٍ؛ للحيلولة دون تعرُّض المصرف للمشكلة المتنبأ بها.
  - يساعد هذا النظام متخذي القرار في تحقيق مناعة ضدّ مخاطر الصّدّامات المالية المرتبطة بالتطورات السالبة، واتخاذ إجراءات وقائية مانعة من حدوث تلك المخاطر، أو الحدّ من الآثار المترتبة عليها، وتقليص الخسائر الناجمة لأدنى حدّ ممكن \_ إن لم يكن هناك إمكانية لتجنُّب كامل أخطارها \_ مع الاستفادة من دروسها في تجنُّب مثل هذه المخاطر لاحقاً.

- يعتمد نظام (CAMELS) في تقييم عناصر أداء المصارف على مجموعتين من العوامل، هما: **العوامل الكمية**: والتي يمكن قياسها كمياً من خلال مجموعة من المؤشرات المالية، التي تعتمد على البيانات المالية للمصرف. **وعوامل نوعية**: وهذه تخضع للتقدير والتقييم الشخصي للمفتش، الذي يقوم بالجولات التفتيشية، وقيم المخاطر في المصارف.
- أن هذا النظام قائم على التفتيش الميداني على فروع المصارف المحلية والرئيسية، ويتولى عملية التفتيش أقسام الرقابة التابعة إلى السلطات النقدية، من خلال التركيز على العناصر الستة المكوّنة لهذا النظام.
- يُعدُّ نظام التصنيف الأمريكي (CAMELS) أمراً سرياً من قبل البنك المركزي، ويتم الإفصاح عن تصنيف المصرف لمجلس إدارة المصرف والإدارة العليا في المصارف؛ من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة.
- نتيجة اعتماد هذا النظام في التقييم والتصنيف على مقاييس كمية رقمية، لذا؛ يتطلب من الإدارات المصرفية ضرورة الالتزام بمعايير الشفافية، والإفصاح عن كافة المعلومات الواردة في البيانات، والتقارير الدورية، والحسابات الختامية، وأن تكون منظمة وفق أحدث النظم والمبادئ الدولية المقررة.
- 4. **مكوّنات نظام التقييم (CAMELS):** تتّمثّل مكوّنات هذا النظام في الآتي (كفاية رأس المال C، جودة جودة الأصول A، الإدارة M، الربحية E، والسيولة L، وتحليل الحساسية لمخاطر السوق S) يمكن ذكرها كما وردت في العديد من الدراسات، ومن بينها دراسة: (براح، وكشكوش، 2016)، ودراسة: (المحمود، 2014) في ستة مؤشرات كما يلي:

- **كفاية رأس المال:** تعني كفاية رأس المال؛ الطرق التي يستخدمها مُلّاك إدارة المصرف في تحقيق نوع التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف، وحجم رأس المال من الناحية الفنية، فإن كفاية رأس المال، أو مثاليته؛ تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر، ويؤدي إلى جذب الودائع، ويقود إلى ربحية المصرف، ومن ثمّ نموّه.
- **جودة الأصول:** يتم تحليل جودة الأصول من خلال نوعية محفظة الأوراق المالية، والتي تقاس من خلال مؤشرين، هما: المحفظة ذات المخاطر، وسياسة التخلي عن الديون. وكذلك نظام ترتيب محفظة الأوراق المالية، والذي يتضمن تحليل الميزانية، وتقييم سياسة المصرف في تقييم مستوى مخاطر المحفظة، وأخيراً الموجودات الثابتة.
- **جودة الإدارة:** حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية، تتمثل أساساً في: (الحوكمة، والموارد البشرية، والإجراءات، والمراقبة، والتدقيق، ونظام المعلومات، والتخطيط الإستراتيجي).
- **إدارة الربحية:** يُعرّف الربح: أنه الفرق بين الإيرادات والتكاليف، ويُعرّف أيضاً: على أنه الزيادة في العائد الناشئ عن المخاطرة، حيث يتم تقييم الأداء المالي للمصارف، من خلال مجموع النسب والمؤشرات، ولعل من أهم هذه النسب استعمالاً، هي نسب المردودية من معدل العائد على مجموع الأصول، ومعدل العائد على الأموال الخاصة، حيث يمكن أن يُحدّد معيار الربحية هدفين أساسيين، يتمثلان في مستوى قيمة النتائج وتطورها، وكذلك نوعية ودقة هذه النتائج.

- **درجة السيولة:** فالسيولة بشكل عام: هي القدرة على تحويل الأصول إلى نقدية بشكل سريع، ودون تحقيق خسارة. وعليه، فإن السيولة تُبَيِّن قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقود من خلال بُعدين، هما: **البُعد الأول:** كلما قصر الوقت الذي تتطلب عملية تحويل الأصل إلى نقدية؛ زادت درجة سيولة ذلك الأصل. و**البُعد الثاني:** وتتمثّل في درجة التأكد التي ترتبط بعملية التحول، أي درجة التأكد من السعر الذي سوف تتم بموجبه عملية تحويل الأصل إلى نقدية.
- **الحساسية اتجاه مخاطر السوق:** تتعلق الحساسية بالنسبة للمؤسسات المصرفية بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة، مثل: "مخاطر أسعار السهم"، و"مخاطر أسعار الصرف"، و"مخاطر سعر الفائدة"، و"مخاطر أسعار السلع". وكلُّ منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياسٍ إحصائيٍّ مُوحَّدٌ يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس (VAR) الذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية.

## 5. كفاءة قياس كفاية رأس المال وفق نظام (CAMELS):

يُقصد برأس المال: أنه مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف أو المنشآت المالية من أصحاب المشروع \_ عند بدء تأسيسه أو تكوينه \_ وأيَّة إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة. (الحسيني، والدوري، 2008: 81). وتعدُّ كفاية رأس المال، من أهم المصطلحات المتداولة في مجال تقييم أداء المصارف، سواء التقليدية، أو الإسلامية، فهناك العديد من التعريفات لها، منها ما ركَّز على وظيفة واحدة من وظائف رأس المال، وهي: "الحماية"، ومنها ما ركَّز في تعريفه لكفاية رأس المال على عدة وظائف، ويمكن تعريفه بالقول بأنه: "الطرق التي

يستعملها مالكو المصرف وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة، وحجم رأس المال من جهة أخرى. " (محمد، وآخرون، 2013: 27).

وسيتّم شرح كيفية قياس رأس المال وفق نظام (CAMELS)؛ باستخدام مجموعة من النسب المالية الخاصة بعنصر كفاية رأس المال، والتي تم استخدامها في دراسة كلٍّ من: (البرغثي، 2014)، (وبو خلخال، 2012)، (والزعاوي، 2008)، (والفرا، 2008)، (وابن سفاع، 2008)، وهذه النسب هي:

- نسبة الأصول الخطرة: وتقيس هذه النسبة مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية، لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها المصرف، إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية، أو إذا ما أخفق في تحصيل إحدى القروض التي سبق وأن قدّمها لأحد الزبائن، وكذلك الانخفاض الذي قد يحدث في رأس مال المصرف، الناشئ عن احتمال عدم الوفاء بهذه الاستثمارات، وهي تُعتبر الأساس في التقييم وفق نظام (CAMELS)، ويمكن أن يُطلق على هذه النسبة هاشُ الأمان المتاح لمواجهة الاستثمار في الأصول الخطرة، ويتم حساب هذه النسبة بقسمة حقوق الملكية على الأصول ذوات المخاطر. ويمكن القول بأن الأصول الخطرة هي الأصول ذات الطبيعة الاستثمارية، التي تتطوي على مخاطر عالية بطبيعتها، كالقروض طويلة الأجل، والتسهيلات الائتمانية، وأي أصول أخرى يُستثنى منها الأصول التي لا يوجد بها مخاطر كالأصول النقدية وما في حكمها. (حنفي، وأبو قحف، 2000). وتقاس هذه النسبة كالتالي: (رمضان، وجودة، 2006: 274).

نسبة الأصول الخطرة = (حقوق الملكية ÷ الأصول ذات المخاطر).

- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل الأصول: (رمضان، وجودة، 2006: 274).

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = (حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول). نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض: وتُمثّل هذه النسبة مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الإخفاق في استرجاع جزء من الأموال المستثمرة في القروض:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض = (حقوق الملكية ÷ إجمالي القروض).  
- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية، كمصدر من مصادر التمويل، وأيضاً قدرته على ردّ الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، أي أن هذه النسبة كلما زادت كانت مصدر أمان للمودعين:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع = (حقوق الملكية ÷ إجمالي الودائع).  
6. تصنيفات رأس المال: يتم تصنيف رأس المال، كما بيّنت العديد من الدراسات، ومنها دراسة: (الدوري، 2013)، ودراسة: (البرغثي، 2014)، ودراسة: (الفرا، 2008)، ودراسة: (Federal، 2011) كالتالي:  
المصرف الذي يُصنّف رأس ماله (1): يتصف بكون رأس ماله قوياً مقارنةً بحجم المخاطر، واستثمار ونمو جيد للأرباح والأصول، وحجم منخفض للأصول المُتعثّرة.

- **المصرف الذي يُصنّف رأس ماله (2):** يتصف بأنه جيد مقارنةً مع حجم المخاطر، حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية.
  - **المصرف الذي يُصنّف رأس ماله (3):** يتصف بأنه متوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية، ولكن هناك نقاط ضعف رئيسة في بعض أنشطته؛ مما يتطلب إجراءات تصحيحية من شأنها تحسين كفاية رأس المال.
  - **المصارف التي يُصنّف رأس مالها (4):** يتصف بأنه يشهد مشكلات حادّة؛ بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات العمل المصرفي، حيث يكون لدى المصرف مستوى عالٍ من الخسائر في القروض المتعثّرة.
  - **المصارف التي يصنف رأس مالها (5):** يعتبر متعسراً بحيث يتطلب إجراءات تصحيحية ورقابية؛ لتعويض خسائر المودعين والدائنين.
- وقد تم تصنيف المصارف محل الدراسة \_ فيما يتعلق بكفاءة رأس المال \_ وفق مكوّنات نظام (CAMELS)، على المعيار الذي اشترط فيه مصرف ليبيا المركزي؛ على ألا تقل نسبة كفاية رأس المال في كل مصرف من المصارف التجارية عن: 8% وفقاً لمقرّرات (لجنة بازل: 1) حيث إنه تم تصنيف كفاية رأس المال وفق المؤشرات كما موضح بالجدول رقم (1) .

## جدول رقم: (1) "تصنيف كفاية رأس المال"

التقييم	نسبة كفاية رأس المال
رأس المال جيد	10% فأكثر
رأس المال ملائم	8% إلى أقل من 10%
رأس المال ضعيف	6% إلى أقل من 8%
رأس المال ضعيف جداً	أكثر من 2% وأقل من 6%
رأس المال ضعيف بشكل حرج	يساوي أو أقل من 2%

### الجانب العملي للدراسة:

يتم في هذا الجانب قياس كفاية رأس المال باستخدام النموذج الأمريكي (CAMELS) لتقييم أداء المصارف، وتم إجراء قياس كفاية رأس المال وتطبيقها على عينة الدراسة، والمتمثلة في مصرفين هما: (مصرف الصحاري، ومصرف التجارة والتنمية)، ولغرض إجراء المقارنة؛ تم تقسيم المدة الزمنية إلى فترتين زمنيتين، فالفترة الأولى، وهي: ما يشار إليها بفترة ما قبل الثورة، وتُمثل المدة الزمنية: (2007 - 2010)، والفترة الثانية، وهي: فترة ما بعد الثورة للمدة الزمنية: (2011 - 2014)، أي أربع سنوات قبل الثورة، وأربع بعدها. تم استخراج النسب المعتمدة في هذه الدراسة من خلال الاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة للفترة المالية: (2007 - 2014).

### قياس وتحليل كفاية رأس المال وفق نموذج (CAMELS):

في إطار تحليل كفاية رأس المال، تم الاعتماد على مؤشر نسبة الأصول الخطرة بشكل أساسي في تقييم وتصنيف الأمان والسلامة المصرفية، وذلك لأهمية

هذا المؤشر في قياس مدى التزام المصارف عيّنة الدراسة، بتطبيق الحدود الدنيا المقررة بموجب لجنة بازل ومتطلبات السلطة المصرفية، والمتمثلة في مصرف ليبيا المركزي والبالغة: 8%. وفيما يلي؛ قياس وتحليل وتقييم المصارف عيّنة الدراسة حسب معيار كفاية رأس المال:

**الفترة الأولى:** (ما قبل ثورة السابع عشر من فبراير). قياس كفاية رأس المال لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية خلال فترة قبل الثورة للفترة المالية: (2007-2010) كما هو موضح بالجدول رقم: (2).

### جدول رقم: (2).

المتوسط العام		2010		2009		2008		2007		السنوات
مصرف التجارة والتنمية	مصرف الصحاري	المصارف المؤشرات المالية								
8.32%	5.8%	7.87%	6%	7.32%	4.24%	7.79%	5.4%	10.33%	7.54%	نسبة الأصول الخطرة
5.03%	4.41%	4.89%	4.53%	4.59%	3.72%	5.23%	3.68%	5.44%	5.72%	حقوق الملكية / مجمل الأصول
28.73%	25.01%	30.29%	23.43%	27.87%	22.20%	29.15%	22.06%	27.63%	32.36%	حقوق الملكية / مجمل القروض
5.86%	6.05%	5.56%	6.51%	5.27%	5.21%	6.16%	4.71%	6.47%	7.79%	حقوق الملكية / مجمل الودائع

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية للفترة المالية: (2007-2010).

يتضح من الجدول رقم: (2) الآتي:

أولاً: مصرف الصحاري:

- إن نسبة الأصول الخطرة قد انخفضت خلال عامي 2008، 2009 مقارنةً بعام 2007، ويُعزى هذا الانخفاض إلى أن نسبة الزيادة في الأصول ذوات المخاطرة كانت أكبر من نسبة الزيادة في حقوق الملكية، في حين ارتفعت هذه النسبة خلال عام 2010، وتُعزى هذه الزيادة إلى زيادة حقوق الملكية مع انخفاض في الأصول ذوات المخاطرة، وبمقارنة المتوسط العام مع المعدل المطلوب من قبل لجنة بازل، ومعيار السلطة المصرفية الليبية؛ نجد أن مصرف الصحاري يندرج ضمن التصنيف رقم: (4) وهو رأس مال ضعيف جداً، مما يعني أن المصرف يشهد مشاكل حقيقية في عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الناشئة عن العمليات المصرفية المختلفة.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول قد انخفضت خلال عام 2008 عما كانت عليه في عام 2007، ويرجع هذا الانخفاض إلى أن نسبة الزيادة في حقوق الملكية كانت أقل من نسبة الزيادة في إجمالي الأصول، وهو ما يعني تراجع المصرف في تمويل أصوله من خلال الاعتماد على حقوق الملكية، في حين ارتفعت هذه النسبة خلال عامي 2009، 2010 على التوالي، وهو ما يفيد بزيادة اعتماد المصرف على تمويل أصوله من خلال الاعتماد على حقوق الملكية.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض قد انخفضت خلال عام 2008 مقارنةً بعام 2007، وهو ما يدل على انخفاض قدرة المصرف على مواجهة تعثر القروض، في حين ارتفعت هذه النسبة \_ بشكل طفيف \_ خلال عام 2009،

واستمرت هذه النسبة في الارتفاع حتى عام 2010، مما يعني زيادة قدرة المصرف على مواجهة تعثر القروض.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع قد انخفضت خلال عام 2008 مقارنةً بعام 2007، مما يشير إلى تراجع قدرة حقوق الملكية على مواجهة التزاماته، في حين ارتفعت هذه النسبة خلال عامي 2009، 2010 على التوالي، وهو ما يعكس ارتفاع قدرة حقوق الملكية في مواجهة سحبود المودعين المفاجئة.

### ثانياً: مصرف التجارة والتنمية:

- إن نسبة الأصول الخطرة قد انخفضت خلال عامي 2008، 2009 مقارنةً بعام 2007، ويُعزى هذا الانخفاض إلى أن نسبة الزيادة في حقوق الملكية كانت أقل من نسبة الزيادة في الأصول الخطرة، ثم شهدت هذه النسبة ارتفاعاً خلال عام 2010، وتُعزى هذه الزيادة إلى أن نسبة الزيادة في حقوق الملكية كانت أكبر من نسبة الزيادة في الأصول الخطرة، وبمقارنة المتوسط العام بالمعدل المطلوب من قبل لجنة بازل، ومتطلبات السلطة المصرفية؛ نجد أن مصرف التجارة والتنمية يندرج ضمن التصنيف رقم: (2) وهو رأس مال ملائم، وهذا يدل على أن المصرف لديه رأس مال كافٍ لمواجهة المخاطر الناجمة عن عملياته المصرفية.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول قد انخفضت خلال عام 2008 عما كانت عليه في عام 2007، ويرجع هذا الانخفاض إلى أن نسبة الزيادة في حقوق الملكية كانت أقل من نسبة الزيادة في إجمالي الأصول في حين ارتفعت هذه النسبة خلال عامي 2009، 2010 على التوالي، تُعزى هذه الزيادة إلى أن نسبة الزيادة في حقوق كانت أكبر من نسبة الزيادة في إجمالي الأصول خلال عامي 2009،

2010 على التوالي، وهو ما يدل على أن المصرف يعتمد على زيادة تمويل أصوله من خلال أمواله الخاصة.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض قد ارتفعت خلال عام 2008 مقارنةً بعام 2007، وهو ما يدل على زيادة قدرة حقوق الملكية على مواجهة تَعَثُّر القروض، في حين انخفضت هذه النسبة خلال عام 2009، وهو دليل على تراجع قدرة حقوق الملكية على مواجهة مخاطر تَعَثُّر القروض، بينما شهدت هذه النسبة ارتفاعاً خلال عام 2010، مما يعكس زيادة قدرة حقوق الملكية على مواجهة تَعَثُّر القروض.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع قد انخفضت خلال عام 2008 مقارنةً بعام 2007، وهذا دليل على تراجع قدرة حقوق الملكية على مواجهة التزامات المودعين، ونلاحظ استمرار انخفاض هذه النسبة خلال عام 2009، غير أن هذه النسبة شهدت زيادة خلال عام 2010، وهو ما يعني ارتفاع قدرة المصرف على مواجهة التزاماته تجاه المودعين.

وتم تقييم كفاية رأس المال لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية قبل سنة الثورة كما هو موضح بالجدول المبين أدناه رقم: (3).

### جدول رقم: (3).

درجة التصنيف	التصنيف	متوسط نسبة كفاية رأس المال للفترة	المُكوّن
4	رأس مال ضعيف جداً	5.8%	مصرف الصحاري
2	رأس مال ملائم	8.32%	مصرف التجارة والتنمية

يلاحظ من جدول رقم: (3) أن مصرف الصحاري قد حصل على التصنيف رقم: (4)، وهو رأس مال ضعيف جداً، مما يعني أن لدى المصرف مشاكل حادّة؛ بسبب عدم كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن أعماله المصرفية، ويرجع هذا الانخفاض في هذه النسبة إلى الارتفاع المستمر في الأصول ذوات المخاطرة .

وأيضاً عدم اتخاذ الإدارة الإجراءات الملائمة بشأن زيادة رأس المال، حيث إن الزيادة التي حدثت في رأس المال لا تكفي لمواجهة الزيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر، في حين أن مصرف التجارة والتنمية قد تحصل على تصنيف رقم: (2)، وهو رأس مال ملائم.

وهذا يدل على أن المصرف قادر على مواجهة المخاطر الناجمة على أعماله المصرفية، حيث تتجاوز نسبة كفاية رأس المال متطلبات لجنة بازل، والسلطات المصرفية الليبية، ويرجع سبب ذلك أن الزيادة في الأصول ذوات المخاطر يقابلها زيادة في رأس المال.

- الفترة الثانية: (ما بعد ثورة السابع عشر من فبراير).

وفي هذه الفترة تم قياس كفاية رأس المال لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية، خلال فترة ما بعد الثورة للفترة المالية: (2011-2014) كما هو موضح بالجدول رقم: (4).

### جدول رقم: (4).

المتوسط العام		2014		2013		2012		2011		السنوات
مصرف التجارة والتنمية	مصرف الصحاري	مصارف المؤشرات المالية								
%20	%4.83	%15.4	%5	%30.6	%4.1	%17.3	%4.4	%16.7	%5.8	نسبة الأصول الخطرة
%4.3	%3.42	%4.9	%3.69	%5.5	%2.9	%2.9	%3.2	%3.7	%3.9	حقوق الملكية / مجمل الأصول
%40.5	%19	%52	%20	%55	%18	%30	%17.7	%25	%20	حقوق الملكية / مجمل العروض
%5.1	%4.7	%6.2	%5.1	%6.3	%3.8	%3.4	%4.3	%4.2	%5.4	حقوق الملكية / مجمل الودائع

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية للفترة المالية: (2010 - 2012).

يتضح من الجدول رقم: (4) الآتي:

أولاً: مصرف الصحاري:

- إن نسبة الأصول الخطرة قد انخفضت عام 2012 عن عام 2011، ويُعزى سبب ذلك إلى انخفاض في حقوق الملكية، يقابله زيادة في الأصول الخطرة، واصلت هذه النسبة انخفاضها حتى عام 2013، وذلك بسبب أن نسبة الزيادة في حقوق الملكية كانت أقل من نسبة الزيادة في الأصول الخطرة، في حين شهدت هذه النسبة ارتفاعاً في عام 2014، ويرجع هذا إلى زيادة حقوق الملكية مع

انخفاض في الأصول الخطرة، وبمقارنة المتوسط العام لهذه النسبة خلال هذه الفترة مع المعدل المطلوب من قبل لجنة بازل، ومتطلبات السلطة التشريعية؛ نجد أن المصرف يواجه مشاكل في رأس ماله لمواجهة المخاطر الناجمة عن عملياتها المصرفية.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول قد انخفضت خلال عامي 2012، 2013، وهو ما يُظهر بأن المصرف خفّض نسبة الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل أصوله، بينما ارتفعت هذه النسبة خلال عام 2014، ما يُظهر زيادة الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل أصوله.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض قد انخفضت خلال عامي 2012، 2013 مقارنةً بعام 2011، وهذا يعني تراجع قدرة حقوق الملكية في تغطية القروض المُتعثّرة، في حين ارتفعت هذه النسبة في عام 2014 مما يدل على ارتفاع قدرة حقوق الملكية في مواجهة القروض المُتعثّرة.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع قد شهدت انخفاضاً خلال عامي 2012، 2013 مقارنةً بعام 2011، وهو ما يعكس انخفاض قدرة حقوق الملكية في مواجهة التزاماته، بينما ارتفعت هذه النسبة خلال عام 2014 وهذا يعني ارتفاع قدرة حقوق الملكية في تغطية التزاماته.

### ثانياً: مصرف التجارة والتنمية.

- إن نسبة الأصول الخطرة قد ارتفعت خلال عامي 2012، 2013 مقارنةً بعام 2011، وهذا يعني زيادة قدرة رأس المال المصرف على مواجهة مخاطر أعماله المصرفية، وبرغم من انخفاض هذه النسبة \_ بشكل كبير \_ في عام 2014، إلا

أن هذه النسبة ما تزال ضمن التصنيف الأول، أي أن المصرف يمتلك رأس مال جيد لمواجهة المخاطر، وكذلك بمقارنة المتوسط العام خلال هذه الفترة، بالمعدل المطلوب من قبل لجنة بازل، ومتطلبات السلطة التشريعية؛ نجد أن المصرف لديه كفاية في رأس ماله لمقابلة أي تَغْيُرات مفاجئة تحدث.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول قد انخفضت خلال عام 2012 مقارنةً بعام 2011، وهو ما يدل على انخفاض الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل أصول المصرف، بينما ارتفعت هذه النسبة خلال عام 2013، بشكل يُظهر زيادة الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل أصول المصرف، في حين انخفضت هذه النسبة في عام 2014 وهذا يعني تراجع اعتماد المصرف على تمويل أصوله من خلال حقوق الملكية.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض ارتفعت خلال عامي 2012، 2013 مقارنةً بعام 2011، وهو ما يعكس ارتفاع قدرة حقوق الملكية على مواجهة القروض المُتَعَثِّرة، بينما انخفضت هذه النسبة \_ بشكل طفيف \_ في عام 2014، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض في حقوق الملكية، مع زيادة إجمالي القروض، وبالرغم من ذلك، فإن هذه النسبة لا تزال جيدة.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع قد انخفضت في عام 2012 مقارنةً بعام 2011، وهو ما يعني انخفاض قدرة حقوق الملكية في مواجهة سحبوبات المُودِعِين، في حين ارتفعت هذه النسبة في عام 2013، وهو ما يعكس قدرة حقوق الملكية في مواجهة التزامات المصرف، بينما شهدت هذه النسبة انخفاضاً

طفيفاً خلال عام 2014، ويُعزّي ذلك إلى أن نسبة انخفاض حقوق الملكية كانت أكبر من نسبة الانخفاض في إجمالي الودائع. وتم تقييم كفاية رأس المال لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية بعد سنة الثورة كما هو موضح بالجدول رقم: (5).

### جدول رقم (5)

لمكوّن	متوسط نسبة كفاية رأس المال للفترة	التصنيف	درجة التصنيف
مصرف الصحاري	4.83%	رأس مال ضعيف جداً	4
مصرف التجارة والتنمية	20%	رأس المال جيد	1

يلاحظ من جدول رقم: (5) أن مصرف الصحاري قد حصل على التصنيف رقم: (4)، وهو رأس مال ضعيف جداً، مما يعني أن لدى المصرف مشاكل حادّة بسبب عدم كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن أعماله المصرفية، ويرجع هذا الانخفاض في هذه النسبة، إلى الارتفاع المستمر في الأصول ذوات المخاطرة، وأيضاً عدم اتخاذ الإدارة الإجراءات الملائمة بشأن زيادة رأس المال، حيث إن الزيادة التي حدثت في رأس المال لا تكفي لمواجهة الزيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر، في حين أن مصرف التجارة والتنمية قد تحصل على تصنيف رقم: (1)، وهو رأس مال جيد، وهذا يدل على أن المصرف قادر على مواجهة المخاطر الناجمة على أعماله المصرفية، حيث تتجاوز نسبة كفاية رأس المال متطلبات لجنة

بازل، والسلطات المصرفية الليبية، ويرجع السبب في ذلك؛ أن الزيادة في الأصول ذوات المخاطر يقابلها زيادة في رأس المال.

## النتائج:

- 1- يُعدُّ نظام (CAMELS) أحد معايير الإنذار المُبكر التي تُستعمل في تقييم الأداء المالي للمصارف، والكشف عن أوجه الخلل والضعف في مراكزها المالية.
- 2- يوجد ارتباط بين مُتغيّر الدراسة وهو كفاية رأس المال، ونظام (CAMELS)؛ تتمثل في أن كفاية رأس المال مُكوّن مهمٌّ ورئيسٌ في هذا النظام.
- 3- من خلال قياس كفاية رأس المال لمصرفي عيّنة الدراسة، باستخدام نظام التقييم الأمريكي (CAMELS)؛ تم التوصل إلى النتائج التالية:

### أولاً: مصرف الصحاري:

أ- أظهرت نتائج تحليل كفاية رأس المال أن مصرف الصحاري جاء في التصنيف رقم: (4)، بمعنى أنه يمتلك رأس مال ضعيف جداً قبل فترة الثورة، ويرجع سبب ذلك؛ إلى عدم مقابلة الزيادة في الأصول الخطرة من خلال الزيادة في رأس المال.

ب- أظهرت نتائج تحليل كفاية رأس المال، بأن فترة ما بعد الثورة كان لها أثرٌ سلبيٌّ على أداء مصرف الصحاري، من حيث انخفاض المتوسط العام لنسبة الأصول الخطرة من: 5.8% قبل فترة الثورة، إلى: 4.83% ما بعد فترة الثورة، مع احتفاظه بالتصنيف رقم: (4)، أي أن رأس المال ضعيف جداً.

ج- أظهرت نتائج التحليل بأن قدرة حقوق الملكية على تغطية تعثر القروض قد تراجعت من نسبة: 25.01% قبل فترة الثورة، إلى نسبة: 19% لفترة ما بعد الثورة.

### ثانياً: مصرف التجارة والتنمية:

أ- أظهرت نتائج تحليل كفاية رأس المال أن مصرف التجارة والتنمية قد جاء في التصنيف رقم: (2)، ما يعني أن رأس مال المصرف ملائم، ويرجع السبب في ذلك؛ أن الزيادة في الأصول زوات المخاطر يقابلها زيادة في رأس المال.

ب- أظهرت نتائج التحليل بأن فترة ما بعد الثورة، قد كان لها أثر إيجابي على أداء المصرف، حيث قد ارتفع المتوسط العام لنسبة الأصول الخطرة من نسبة: 8.32% قبل الثورة، إلى: 20% لفترة ما بعد الثورة، وبالتالي، أصبح المصرف ضمن التصنيف رقم: (1)، أي أن رأس المال جيد.

ج- أظهرت نتائج التحليل ارتفاع قدرة حقوق الملكية لمواجهة القروض المتعثرة، حيث شهد متوسط هذه النسبة زيادة من نسبة: 28.73% لفترة ما قبل الثورة، إلى نسبة: 40.5% ما بعد الثورة.

### التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة؛ يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التي يجب أخذها في الاعتبار، أهمها:

أ- يجب على السلطات المصرفية الليبية، والمُتمثلة في مصرف ليبيا المركزي، اتخاذ إجراءات، من شأنها أن تُلزم المصارف بتطبيق الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال المحدد من قِبَل إدارة المصرف المركزي وهي نسبة: 8%.

ب- ضرورة قيام مصرف ليبيا المركزي بتطوير مؤشرات تحديد كفاية رأس المال، وجعلها أكثر ملاءمةً لواقع المصارف الليبية، سواء العامة أو الخاصة، فضلاً عن إعداد دليل خاص لقياس حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبأنواعها المختلفة.

ج- يجب على مصرف الصحاري أن يقوم بتدعيم مركزه المالي، وذلك برفع سقف رأس ماله، لمقابلة الزيادة في الأصول الخطرة، حتى لا يتعرض إلى مخاطر رأس المال.

## المراجع:

### المراجع باللغة العربية:

- 1- الأمين، كياس محمد، (2016)، "رأس مال البنوك ودوره في امتصاص المخاطر الائتمانية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد: (33).
- 2- البرغشي، أدهم عبد الولي، (2014)، "أثر الخصخصة على الأداء المالي للمصارف"، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا.
- 3- الدوري، عمر علي كامل، (2013)، "تقييم الأداء المصرفي"، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية للنشر، العراق.
4. الزعابي، تهاني محمود، (2008)، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال

- للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 4- الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، (2008)، "إدارة البنوك"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن.
- 5- الطائي، محمد محمود، علي، حسام عباس، (2019)، "تقييم المصارف التجارية وفق نموذج (CAMELS) بأسلوبٍ مقارنة"، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: (9)، العدد: (1).
- 6- المحمود، حسين، (2014)، "إمكانية استخدام نظام (CAMELS) في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.
- 7- الخاقاني، نوري عبدالرسول، أبوهونه، صلاح عامر (2018)، "استخدام نظام (CAMELS) في تحليل (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) لعينة من المصارف العراقية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: (15)، العدد: (2).
- 8- أسعد، باسم (2018)، "تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي (CAMELS)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، المجلد: (40)، العدد: (1).
- 9- بوخلال، يوسف، (2012)، "أثر تطبيق التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية" مجلة الباحث، العدد: 10، الجزائر.
- 10- ابن سفاع، علي منصور محمد، (2008)، "تقييم الأداء باستخدام نموذج (CAMEL)"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، السعودية.
- 11- داود، محمد بدر، (2017)، "أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية"، مجلة جامعة البعث، المجلد: (39)، العدد: (23).
- 12- ديبك، هاني أحمد محمود، (2015)، "العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 13- حنفي، عبد الغفار، أبووقف، عبد السلام، (2000)، "تنظيم وإدارة البنوك"، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية مصر.

- 14- كشكوش، إلهام، براح، سهام، (2016)، "تسيير البنوك التجارية وفق معيار كفاية رأس المال: دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
- 15- محمد، سعاد عبد الفتاح، مبارك، مثال مرهون، بابان، رعد فاضل، (2013)، "قياس كفاية رأس المال (في المصارف الأهلية): دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: (34).
- 16- محمد، بن عمير، نور الإسلام، هاشمي، (2019)، "تقييم أداء البنوك التجارية وفق نظام (CAMELS): دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر.
- 17- سليمان، عماد، علي، حسين، (2016)، "محددات كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة البعث، المجلد: (38)، العدد: (23).
- 18- رمضان، زياد، جودة، محفوظ، (2006)، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 19- تريعة، حنان، (2015)، "أهمية نظام (CAMELS) في تقييم أداء البنوك الجزائرية"، ماجستير، جامعة السيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

#### المراجع باللغة الإنجليزية:

- Al-Zuni, K. Al-Abdi, M & Affine, H.(2008), Jordan Journal of Business Administration, Volume 4, No. 1.
- Report of Federal Deposit Insurance Corporation (2011) – DSC Risk Management Manual of Examination Policies.

#### التقارير والنشرات:

- التقارير والقوائم المالية لمصرف الصحاري عن الفترة: (2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014).
- التقارير والقوائم المالية لمصرف التجارة والتنمية عن الفترة: (2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

## مدى إمكانية تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة كأداة للرقابة على تكلفة الإنتاج

### دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة

محمود محمد الدالي . استاذ مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة الخمس .

عبدالسلام محمد العود . محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة الخمس .

عبدالحكيم حسين اسماعيل . باحث أكاديمي

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التكلفة المستهدفة في إنتاج بيانات ومعلومات تتميز بالدقة والتوقيت المناسب لمساعدة الإدارة في مجال الرقابة على تكلفة الإنتاج، وذلك من خلال دراسة واقع نظام الرقابة على تكلفة الإنتاج، وكذلك إمكانية تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الرقابة على تكلفة الإنتاج، ودراسة المعوقات التي تحول دون تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فقد قام الباحثون بتطوير استبانة معتمدين على بعض الدراسات السابقة، وقد تمثل مجتمع الدراسة على جميع العاملين بإدارة الشؤون المالية بالشركة الأهلية للإسمنت المساهمة بمدينة الخمس ، وتم تحديد حجم العينة التي تم اختيارها عشوائياً والتي بلغت (100) موظفاً وبعد توزيع الاستبانة تم استرجاع (94) استمارة كاملة صالحة للتحليل الإحصائي، وتحليل بيانات الدراسة تم الاستخدام برنامج إحصائي الحزم

الاحصائية للعلوم الاجتماعية والاقتصادية (SPSS)، حيث توصلت الدراسة أن الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة تمتلك إمكانية لتطبيق مدخل التكلفة المستهدفة كأداة للرقابة على تكلفة الإنتاج، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون إمكانية تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة، ومن أهم هذه المعوقات التقلبات في أسعار المواد والتي تجعل من الصعوبة الاعتماد على أنظمة التكلفة المستهدفة، وعدم انتظام وصول المواد في الوقت المناسب بسبب الظروف الراهنة، إضافة إلي نقص الخبرات الضرورية القادرة على إعداد تكلفة دقيقة وكذلك صعوبة وضع المعايير والرقابة عليها.

وأخيراً توصلت الدراسة الي مجموعة من التوصيات التي يؤمل اتباعها لتعزيز مدخل التكلفة المستهدفة كأداء للرقابة على تكلفة الإنتاج، بالاعتماد على الخبرات ذات الكفاءة في إعداد التكلفة الدقيقة ووضع معايير للرقابة عليها، وكما أوصت الدراسة أيضاً إلى وضع الآليات المناسبة التي من شأنها التنبؤ بالظروف التي يمكن أن تحدث في فترة الموازنة، والتي تجعل من غير الممكن إعداد أو تطبيق نظام التكلفة المستهدفة بشكل مناسب.

## Abstract

The aim of this study is to identify the role of the target cost in producing accurate and timely data and information to assist the management in the control of the cost of production by studying the reality of the cost control system, Obstacles that prevent the application of the target cost input in Al Ahlia Cement Company. In order to achieve the objectives of the study, the study followed the analytical descriptive method. The

researchers developed a questionnaire based on some previous studies. The study society represented all the workers in the financial affairs department of Al-Ahlia Cement Company in Al-Khums and its sample size was (100) employees and after the distribution of the questionnaire was retrieved (94) a complete form for the study community valid for statistical analysis, and to analyze the study data was the use of computer and the use of statistical program from the software service (SPSS) The study found that Al-Ahlia Cement Company has the possibility of applying the target cost input as a tool to control the cost of production. However, there are a number of obstacles that prevent the possibility of applying the target cost input. The most important of these obstacles are fluctuations in the prices of materials. Due to current conditions, as well as lack of the necessary expertise to prepare accurate cost and difficulty in setting and monitoring standards

Finally, the study set out a set of recommendations that are hoped to promote the introduction of the cost target as a performance control of the cost of production, based on the expertise in the preparation of accurate cost and the development of standards for monitoring, and also recommended the development of appropriate mechanisms that predict the conditions that can occur In the budget period, which makes it impossible to set up or apply the target cost system appropriately.

### المقدمة:

يعتبر نظام التكاليف المستهدفة أحد نظم إدارة التكاليف المبتكرة، وذلك لأنه يفترض فيه العمل على تخفيض التكاليف وتطوير المنتجات دون المساس بالجودة

النوعية للمنتجات، كما يفترض فيه إرضاء العملاء بصفة مستمرة وتحقيق أعلى نسبة ممكنة من المبيعات والأرباح، ويبدأ هذا النظام عمله منذ مرحلة التخطيط والتصميم، عن طريق دراسة السوق وظروف العرض والطلب ليتعرف على نوعية المنتجات التي يرغب فيها العملاء حسب المواصفات والأسعار التي تتاسبهم، ويجعل من كل ذلك هدفاً محدداً له يلزم نفسه بالوصول إليه، مما يولد الإحساس بالمسؤولية لدى جميع الأفراد العاملين بالمشروع، وخاصةً الذين لهم علاقة مباشرة بعمليات التصميم، بل قد يتجاوز ذلك الإحساس بالمسؤولية حدود المشروع إلى الأطراف الخارجية كالموردين ليجد هؤلاء الموردين أنفسهم مضطرين لخفض تكاليفهم والارتقاء بمستوى منتجاتهم سواءً الخامات منها أو تلك المصنعة تصنيعاً أولياً.

ولا شك في أنه من أولويات المحددات التنافسية للشركات الصناعية اللبئية تكمن في تخفيض تكاليف منتجاتها، والسعي نحو امتلاك الصدارة والريادة في خفض التكاليف في السوق وتحقيق معدلات ربحية معقولة وكافية لبقائها واستمرارها، وتؤدي بالتالي إلى إيجاد أجواء استثمارية جديدة ومناسبة.

### مشكلة الدراسة:

إن نظم محاسبة التكاليف التقليدية المستخدمة حالياً في معظم الشركات الصناعية أصبحت مسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر عن معظم مشاكل الإنتاج التي تتعرض لها هذه الشركات، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى نظام تكاليف بديل يمكنه الاستجابة مع المتغيرات الحديثة في البيئية المعاصرة، وأحد هذه النظم والأساليب الحديثة هو مدخل التكلفة المستهدفة الذي هو من أهم أساليب إدارة التكلفة الحديثة التي ترتبط بمفهوم سلسلة القيمة (الحمري، 2000).

فتحديد التكلفة المستهدفة يتعلق بالمرحلة الأولى لتقديم منتج جديد أو خدمة، وذلك قبل إيجاد وتصميم طرق الإنتاج، أنها عملية موجهة بواسطة العميل، وتركز على التصميم وتؤثر على حياة المنتج بالكامل، ويتمثل الهدف منها في إيجاد العملية الإنتاجية التي تحقق أرباح كافية للمنظمة (غيث، 2001).

وبالرغم من أن أسلوب التكلفة المستهدفة ظهر في منتصف القرن الماضي في اليابان كأحد أدوات الإدارة الاستراتيجية للتكلفة، وقد تبنته أغلب الشركات الصناعية في العالم، إلا أن الشركات الصناعية في البيئة المحلية لا تزال تتبع أنظمة التكاليف التقليدية وماتعانيه هذه الأنظمة من قصور، وهي عدم جدوى المعلومات والبيانات التي تنتجها هذه الأنظمة لمساعدة الإدارة بالشكل الأمثل للقيام بوظائفها المختلفة (الحمروني، 2000)، كما أن هناك تداخل بين نظم محاسبة التكاليف ونظم المحاسبة المالية (غيث، 2001).

وبالرغم من هذا القصور فإن الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة واحدة من هذه الشركات التي تزال تتبع هذه الأنظمة، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

- ما إمكانية تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة كأداء للرقابة على تكلفة الإنتاج في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة؟

و للإجابة على التساؤل الرئيسي تم صياغة التساؤلات التالية:

- ما مدى توفر متطلبات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة؟

- ماهي صعوبات تواجه تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة ؟

### أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس لهذه الدراسة يتمثل في بيان أهمية دور التكلفة المستهدفة في إنتاج بيانات ومعلومات تتميز بالدقة والتوقيت المناسب لمساعدة الإدارة في مجال الرقابة على تكلفة الإنتاج، وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية :

1. التعرف على متطلبات تطبيق التكلفة المستهدفة في الرقابة على تكلفة الإنتاج في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة.
2. التعرف على المعوقات التي تحول دون تواجه تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة.

### أهمية الدراسة:

1. تتبع أهمية هذه الدراسة من تلك الأهمية التي يتمتع بها مدخل التكلفة المستهدفة ذاته، والتي تظهر في قدرته على استيعاب المتغيرات السوقية الخارجية ومدى توافق خصائصه مع المناخ العام للبيئة المعاصرة والاحتدام التنافسي بين الوحدات الاقتصادية، وبالتالي مواكبته للتحديات المصاحبة للاقتصاديات الحرة وأسواق المنافسة.
2. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من أن التكلفة تعتبر من الأولويات التي تحوز على اهتمام إدارة أي منشأة أو شركة صناعية تسعى للبقاء.

3. بالإضافة إلى ماسبق ذكره تستمد هذه الدراسة أهميتها في تحقيق ميزة تنافسية تعتمد على التكلفة المنخفضة من خلال تبني مدخل التكلفة المستهدفة كأداة للرقابة على التكلفة، وذلك من خلال تبني أساليب حديثة في إدارة التكلفة داخل الشركة محل الدراسة.
4. كما تكمن أهمية الدراسة أيضاً في معرفة أن المعلومات التكاليفية التي سينتجها أسلوب التكلفة المستهدفة ستكون فعالة في مجال الرقابة.

### فرضيات الدراسة:

- بناء على مشكلة البحث وأهميته يمكن صياغة فرضية الدراسة وفق الآتي:
- توجد إمكانية لتطبيق مدخل التكلفة المستهدفة كأداء للرقابة على تكلفة إنتاج بالشركة الأهلية للإسمنت المساهمة. ومنها تنفرع الفرضيتين التاليتين:
- 1- توفر متطلبات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة بالشركة الأهلية للإسمنت المساهمة.
- 2- توجد معوقات تواجه تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة بالشركة الأهلية للإسمنت المساهمة.

### منهج الدراسة:

اعتمد الباحثون في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية على المنهج الوصفي لمجموعة من الكتب والدراسات العلمية، وغيرها من مصادر البيانات الثانوية، التي تتناول مدخل التكلفة المستهدفة، وكيفية تكامله مع أدوات وأساليب إدارة التكلفة الحديثة الأخرى، بغرض بناء إطار نظري متكامل يوضح خطوات وخصائص

مدخل التكلفة المستهدفة، وكيفية ربطه وتأثيرها على وظيفة الرقابة على تكلفة الإنتاج.

أما فيما يتعلق بالجانب العملي للدراسة الحالية فتم الاعتماد على المنهج التحليلي بهدف جمع أكبر قدر من البيانات عن الشركة محل الدراسة، فتم الاعتماد على استمارة الاستبانة، وتم تصميمها بما يتماشى مع تساؤلات وأهداف الدراسة الحالية.

### الدراسات السابقة:

دراسة راجحخان (2002) بعنوان: "دور التكاليف المستهدفة في تخفيض التكاليف وتطوير المنتجات".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التكاليف المستهدفة في تخفيض التكلفة وتطوير المنتجات، إضافة إلى مدى إمكانية تطبيق طريقة التكلفة المستهدفة في المشاريع الصناعية في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى أن نظام التكاليف المستهدفة غير مطبق في المشاريع الصناعية بجدة من ناحية عملية بل يتم إتباع العديد من المبادئ والأسس التي يقوم عليها النظام، ولا يتم استخدام التكاليف المستهدفة، ولكن قد يحتاج ذلك بعض الوقت كي يتم تطبيق ذلك النظام بصورة صحيحة، وكي يتم التدريب على طريقة تطبيقه بصورة كافية، ويمكن استخدامه كأسلوب لمواجهة المنافسة وفرض البقاء في السوق.

- دراسة أحمد (2005) بعنوان: "إمكانية استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة كأداة لخفض التكاليف في الشركة الصناعية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد إمكانية استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة كأداة لتخفيض التكاليف في شركة أمان لتصنيع الإطارات وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أنظمة التكاليف المطبقة بالشركة تهتم بالقياس في مرحلة الإنتاج مع إهمال المراحل الأخرى السابقة واللاحقة رغم أهميتها، ويتم تخصيص وتوزيع التكاليف بناءً على أسس اجتهادية غير عادلة، وأن طبيعة وخصائص معلومات التكاليف التي توفرها الأنظمة المطبقة تفتقد إلى المصداقية، واعتماد عملية قياس التكلفة والرقابة عليها على معايير داخلية دون الاهتمام بدراسة المنافسين والظروف الخارجية للشركة، وذلك نظراً لعدم توفر المعرفة الجيدة بمدخل التكلفة المستهدفة لدى مديري الأقسام بالشركة.

كما توصلت الدراسة إلى أن البيئة غير متوفرة بالدرجة الكافية في الشركة لتطبيق مدخل التكلفة المستهدفة، وتعددت الصعوبات أمام هذا المدخل وتمثلت في صعوبات داخل الشركة وصعوبات اجتماعية وصعوبات خارج الشركة.

- دراسة شلوف (2006) بعنوان: "مدى إدراك المحاسبين لأهمية أدوات إدارة التكلفة في تحسين الربحية في الشركات الصناعية الليبية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية أدوات إدارة التكلفة في تحسين الربحية في الشركات الصناعية واعتمدت أسلوب التكلفة المستهدفة كأحد أهم هذه الأدوات وتوصلت إلى عدد من النتائج منها:

1- أن التكلفة المستهدفة هي عملية تتم لتحقيق ودعم التوصل إلى مستويات التكلفة التي تعبر عن تكاليف المنتج التي سوف تساهم بفعالية في تحقيق الأداء المالي المخطط للمنشأة.

- 2- يتم تحديد التكلفة المستهدفة من خلال التحليل السوقي أو باستخدام هندسة القيمة التي تشتمل التحليل الوظيفي وتحليل المكونات وإدارة الموردين، وأخيراً يمكن تحديد التكلفة المستهدفة باستخدام التكلفة المطورة.
- 3- تعتبر التكلفة المستهدفة أداة هامة لخفض التكلفة وذلك من أجل زيادة أو الحفاظ على مستوى الربحية.

- دراسة حيدر (2006) بعنوان: "مدى إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة ودوره في دعم الموقف التنافسي".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة بالشركة العامة للإلكترونيات؛ لتحقيق ودعم الموقف التنافسي لها، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج أهمها:

- 1- هناك إمكانية لتطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة من خلال إتباع مراحل تطبيقه على منتج من منتجات الشركة العامة للإلكترونيات.
- 2- يعتبر أسلوب التكلفة المستهدفة من الأساليب الحديثة وغير المطبقة بالشركة إلا أنها تستخدم إحدى أدواته (التحليل التفكيكي) لدراسة مواصفات وجودة عينات من الأجهزة الإلكترونية.
- 3- تعتبر تكلفة المواد المباشرة هي الأساس لاحتساب تكلفة باقي عناصر التكاليف عند تقدير تكلفة التصميم للمنتج.

- دراسة المطارنة (2008) بعنوان: "متطلبات ومعوقات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مجالات استخدام التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية الأردنية، والتعرف على مدى توفر العناصر اللازمة لتطبيق هذا المدخل، كذلك المعوقات التي تحول دون تطبيقه، وقد تمت الدراسة على (31) شركة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية التي لها اهتمام ومعرفة بهذا المدخل، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الشركات الصناعية الأردنية لا تقوم بتطبيق هذا المدخل، ويتوفر عدد من العناصر اللازمة لتطبيق المدخل إلا أن هناك عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا المدخل منها الخوف من تبني أساليب جديدة مختلفة عن الأسلوب المستخدم حالياً، وعدم توافر المعلومات الواضحة والمفصلة لتكاليف المنتجات، وقد أوصت الدراسة بضرورة توعية الشركات الصناعية الأردنية بفوائد ومزايا وأهمية هذا المدخل.

#### - دراسة موسى (2008) بعنوان: "ماهية التكاليف المستهدفة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تخفيض الأنشطة بالمنظمات الخدمية بهدف دعم قدرتها التنافسية، وما هي أسباب عدم تطبيقه، حيث تم إجراء دراسة علي ميناء بورسعيد، وبينت الدراسة أن تطوير النظام المحاسبي التكاليفي المطبق بالخدمة يوفر معلومات تكاليفية سليمة يمكن اعتماد إدارة المنظمة عليها في اتخاذ القرارات التي تساعد على تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة، وأن من أهم المشكلات التي تواجه المنظمة الخدمية مجال تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة، والأساليب المدعمة له ما يلي: مقاومة العاملين ورفضهم لكل ما هو جديد في التطوير التكنولوجي والأساليب المعاصرة، وسعر الخدمة محدد بقرار وزاري مما يحد من حرية المنافسة مما يؤدي

إلى ارتفاع تكلفة الخدمة، وطول الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات الحصول على الخدمة، وعدم أخذ الاعتبارات التسويقية للخدمة في الاعتبار.

- دراسة الخلف وزويلف (2008) بعنوان: "التسعير باستخدام منهج التكلفة المستهدفة دراسة ميدانية في قطاع صناعة الأدوية البيطرية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التسعير المستخدم في قطاع صناعة الأدوية البيطرية الأردني ومدى ملائمتها للتطورات الجارية وتعدد أشكال المنافسة، ومن تم الارتقاء بأساليب التسعير المستخدمة من خلال اقتراح منهج للتسعير يعتمد السعر السائد في السوق التنافسي كأساس لاتخاذ قرار التسعير، وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج أبرزها: أن قرارات التسعير تتأثر بالعديد من العوامل كالزبائن والمنافسين والتكاليف، وأن اعتماد المنهج التقليدي في التسعير في عصر العولمة وحرية التجارة لا يمكن من المنافسة في حدود السعر السائد في الأسواق التنافسية، وأن منهج التكلفة المستهدفة يمثل طريقة للتسعير ونظاماً لتخطيط الربحية وإدارة التكلفة في البيئة التنافسية، كما أن الشركات محل الدراسة تطبق نظام تكاليف فعلي وتستند في تسعير منتجاتها بصورة رئيسية على التكلفة الكلية، أما أهم التوصيات التي تقدمت بها الدراسة ضرورة تطوير أنظمة التكاليف للمساهمة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات واعتماد منهج التكلفة في التسعير لرفع كفاءة القرارات ذات الصلة.

- دراسة النابلسي (2009) بعنوان: "إمكانية تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان إمكانية تطبيق التكلفة المستهدفة في الشركات الأردنية، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة الظروف والعوامل الممهدة لتطبيق نظم علمية متطورة لحساب تكاليف الإنتاج في المنشآت الصناعية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين تطبيق التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف من خلال معرفة مقدار التكلفة سابقاً مما يتوازن مع إمكانيات المنظمة، كما أنها تساعد على طرح منتجات ذات مواصفات ضمن رغبات المستهلكين وضمن حدودهم المادية.

- دراسة أبوعواد ومطر (2010) بعنوان: "أهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية".

هدفت الدراسة إلى التعرف في ما إذا كانت إدارات البنوك التجارية الأردنية تدرك المزايا المترتبة على تبني منهج التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية وما إذا كانت تتوفر لديها القناعة مع الإمكانيات والشروط اللازمة لتطبيق هذا المنهج، وتوصلت الدراسة إلى كشف أن معظم إدارات البنوك التجارية الأردنية على معرفة بالمزايا المتحققة من استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية، إضافة إلى أنها مقتنعة بشكل عام بأهمية استخدام هذا المنهج في التسعير، وذلك لأنه أكثر عدالة من المنهج التقليدي في التسعير المبني على منهج التكلفة الكلية مضافاً إليها هامش الربح المرغوب فيه، لكنها ما زالت تستخدم المنهج التقليدي في تسعير خدماتها المصرفية بسبب مجموعة من المعوقات أهمها عدم امتلاك معظمها للشروط والأدوات اللازمة لتطبيق منهج التكلفة المستهدفة كأسلوب هندسة القيمة، وتحليل ربحية العميل، والتكاليف المبنية على أساس الأنشطة.

- دراسة مصاروة (2013) بعنوان: "التكلفة المستهدفة وسلسلة القيمة والعلاقة التكاملية بينهما في الشركات المساهمة العامة في القطاع الصناعي الأردني".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التكلفة المستهدفة وسلسلة القيمة والعلاقة التكاملية بينهما في تخفيض تكلفة المنتجات وتلبية رغبات العملاء، وتحقيق ميزة تنافسية استراتيجية للشركات الصناعية استجابة منها لمواجهة المنافسة العالمية والتطورات التقنية والتوقعات المتغيرة للعملاء، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات عينة الدراسة تمتلك البيئة المناسبة لتطبيق مدخل التكلفة المستهدفة، وأن هناك دور للمدخل المذكور في تخفيض التكاليف في الشركات المذكورة، وأن مدخلي التكلفة المستهدفة وسلسلة القيمة يلائمان بيئة التصنيع الحديثة، وهناك علاقة تكاملية بين المدخلين المذكورين في الشركات الصناعية الأردنية.

- دراسة غنيمي (2014) بعنوان: "مدى فعالية دور التكلفة المستهدفة في زيادة القدرة التنافسية لخدمات البنوك التجارية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية وفعالية استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في مجال خفض التكلفة وتسعير الخدمات في البنوك التجارية، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الصعوبات التي قد تواجه التطبيق في قطاع الخدمات المصرفية، إلا أن تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد على دعم القدرة التنافسية لخدمات البنوك التجارية ويدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وهو البقاء والنمو والاستمرار في سوق المنافسة السائد في الوقت الحاضر.

- دراسة عابدين (2015) بعنوان: "مدخل التكلفة المستهدفة لدعم القدرة التنافسية لمصانع الباطون الجاهز بقطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة لدعم الميزة التنافسية لمصانع الباطون الجاهز بقطاع غزة، والمعوقات التي تحول دون تطبيقه، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن مصانع الباطون في قطاع غزة لديها الإمكانية لتطبيق مدخل التكلفة المستهدفة، كما لديها إمكانية لتطبيق أساليب حديثة لخفض التكلفة بما لا يؤثر على جودة المنتج، ويؤدي ذلك إلى تطوير المنتجات ودعم الميزة التنافسية، لكن توجد معوقات تحد من التطبيق منها: الظروف السياسية والاقتصادية السائدة، وقلة المعلومات التفصيلية اللازمة لتطبيق مدخل التكلفة المستهدفة.

#### - دراسة الفطيسي وحيدر والرشاح (2018) بعنوان: "تسعير المنتجات ومدى تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية الليبية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على طرق التسعير المستخدمة في عينة من الشركات الصناعية الليبية، والتعرف على العوامل المؤثرة في تحديد سعر بيع المنتج، كما تهدف إلى التعرف على مدى الاستفادة من مدخل التكلفة المستهدفة عند تحديد سعر بيع المنتج في تلك الشركات، وتوصلت الدراسة إلى أن الطريقة الأكثر استخداماً بتلك الشركات هي طريقة السعر الذي يغطي التكاليف الكلية بالإضافة إلى هامش الربح، كما أن أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر بيع المنتج هيكل التكاليف بالشركة، وعدد المنافسين، وأسعار وخصائص السلع المنافسة، وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن مدخل التكلفة المستهدفة معروف لدى أغلب الشركات محل الدراسة، وأن أنشطة تحديد التكلفة باستخدام هذا المدخل يتم تطبيقها ولكن بدرجات متفاوتة.

## أوجه التشبه والأختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

بينت الدراسات السابقة أن أسلوب التكلفة المستهدفة هو أحد الأساليب الحديثة الناشئة نتيجة تغير الظروف الصناعية والتكنولوجية وتناولت في جانبها النظري خصائص ومقومات هذا الأسلوب كما أوضحت أن تبني هذا الأسلوب يؤدي إلى خفض التكلفة وتحسين الوضع التنافسي، كما أوضحت أن البيئة المحلية غير مناسبة بالدرجة الكافية لتطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية، حيث تعددت الصعوبات أمام هذا المدخل وتمثلت في صعوبات داخل وخارج الشركة، وكذلك نقص الدراسات والخبرات اللازمة لتطبيق هذا المدخل.

حيث إن هذه الدراسة جاءت امتداداً لتلك الدراسات التي تناولت التكلفة المستهدفة في البيئة المحلية وهذا يمثل وجه التشابه، أما أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة والحالية يكمن في أن الدراسة الحالية تناولت إمكانية تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة على تكلفة الإنتاج في الشركة الأهلية للإسمنت، التي لم تشملها الدراسات السابقة حسب علم الباحثون، بالإضافة الوقوف على مدى التقدم والتطور في مجال الرقابة على التكاليف الصناعية داخل الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة والتي تتسوي تحتها مجموعة من المصانع التي تقوم بعملية إنتاج الإسمنت للسوق المحلية، كما أن لصناعة الإسمنت أهمية كبيرة داخل البلد من حيث تعطش السوق لها، ودخول شركات أجنبية تنافس الشركات المحلية من أجل القضاء على الشركات المحلية واحتلال السوق من قبل هذه الشركات، فجاءت هذه الدراسة من أجل تحديد المدى الذي توصلت إليه الشركة في مجال الرقابة على التكاليف من أجل تمكين الشركة من المنافسة واستمرارها داخل السوق المحلي.

كما تم تناول هذا الموضوع من جوانب مختلفة عن الدراسات السابقة بالأخص الدراسات التي أجريت في البيئة المحلية، حيث لم يتم دراسته من خلال ربط العلاقة بين مدخل التكلفة المستهدفة والرقابة على الإنتاج حسب علم الباحثون، وهذا ما تحاول الدراسة الحالية التركيز بشكل أكبر من الدراسات السابقة، وذلك للتعرف على مدخل التكلفة المستهدفة وربطها بإحدى وظائف الإدارة الرئيسية وهي الرقابة على تكلفة الإنتاج من أجل مساعدة الإدارة في المنافسة والاستمرار وخلق منتجات جديدة داخل السوق.

## الإطار النظري:

### ماهية التكلفة المستهدفة:

منذ ظهور أسلوب التكلفة المستهدفة تعددت التعريفات التي تناولته حسب وجهة النظر والغرض من تطبيق هذا الأسلوب، فعرف بأنه مجرد تقنية لحساب تكلفة إنتاج المنتج وهذا يظهر من خلال التعريف التالي "أن هدف التكلفة المستهدفة هو تحديد تكلفة الإنتاج لمنتج مقترح بحيث يحقق المنتج عند بيعه هامش الربح المرغوب" (راجخان، 2002).

من جهة أخرى اعتبر كأداة لإدارة التكلفة خلال دورة حياة المنتج حيث عرفه بأنه "أحد أدوات إدارة التكلفة التي تخفض التكاليف الكلية للإنتاج على مدار دورة حياة المنتج بمساعدة القائمين بهندسة الإنتاج والتصميم وبحوث التسويق والمحاسبة" (راجخان، 2002، ص12).

وهناك من اعتبره أداة لخفض التكلفة فعرف "بأنه نظام يساعد على تخفيض التكاليف في مرحلة تطوير وتصميم المنتج من خلال التطوير الشامل للمنتج الجديد

أو عند تغيير المنتج بالكامل، أو عند إجراء تعديل جزئي للمنتج" (خميس، 1994، ص337).

كما اعتبر أسلوب لتسعير المنتجات، فعرف "بأنه مدخل يهدف إلى تقديم منتج للسوق بجودة عالية وسعر منخفض يتماشى مع أسعار المنافسين محققاً الأرباح المطلوبة، وذلك من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج خلال دورة حياة المنتج ابتداء من مرحلة التخطيط والتصميم وحتى بيع المنتج" (العمر، 2007، ص22).

وتطورت النظرة إلى هذا النظام فاعتبر نظام متكامل لإدارة التكلفة والأرباح حسب التعريف الذي أورده المجلس الاستشاري للتصنيع الدولي الذي يرى "أن التكاليف المستهدفة هي نظام لتخطيط الأرباح وإدارة التكلفة يعتمد على سعر البيع والتركيز على العميل وتصميم المنتج ووجود فريق عمل متكامل ملتزم بتطبيق النظام، ويتيح تطبيق نظام التكلفة المستهدفة ممارسة إدارة التكلفة في المراحل المبكرة لتطوير المنتج وتستمر تلك الممارسة خلال دورة حياة المنتج وذلك من خلال التعامل النشط مع سلسلة القيمة" (عيسى، 2001، ص510).

### المبادئ الأساسية لمدخل التكلفة المستهدفة:

أكدت معظم الدراسات التي تناولت التكلفة المستهدفة على هذه المبادئ، وهي

(الرفاعي، 2006):

1. السعر يحدد التكلفة
2. التركيز على العملاء
3. التركيز على التصميم
4. استخدام فرق العمل

5. الاعتماد على دورة الحياة للمنتج

6. الاستناد إلى مفهوم هندسة القيمة

### خطوات تحديد مدخل التكلفة المستهدفة:

- 1- تحديد المنتج الذي يحقق ويستوفي احتياجات العملاء المرتقبين.
- 2- اختيار السعر المستهدف على أساس القيمة المدركة بواسطة العملاء للمنتج وأسعار المنافسين المحددة.
- 3- اشتقاق التكلفة المستهدفة بطرح هامش الربح المرغوب (المستهدف) من السعر المستهدف.
- 4- ممارسة الهندسة القيمة لتحقيق التكاليف المستهدفة (روبرت وآخرون، 2006، ص986).

### مدخل التكلفة المستهدفة كأداة من أدوات الرقابة على التكاليف:

زاد الاهتمام في بيئة التصنيع الحديثة برقابة التكاليف وبصفة خاصة عند مرحلة التخطيط، حيث يكون التخطيط الجيد والرقابة الفعالة مطلبين ضروريين لاستقرار الشركة وازدهارها وقدرتها على المنافسة مع مثيلاتها في الصناعة نفسها، وحيث إن أدوات الرقابة المختلفة لا تستطيع أن تحقق رقابة فعالة على التكاليف في ظل خصائص بيئة التصنيع الحديثة التي تتميز بقصور دورة حياة المنتج والحاجة إلى بيانات غير مالية والتخطيط الاستراتيجي طويل الأجل، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بالوضع التنافسي للشركة ومراعاة تنوع أذواق واحتياجات العملاء.

وفيما يلي تقييم لمدخل التكلفة المستهدفة كأداة من أدوات الرقابة على التكاليف من خلال التعرف على مدى توافر المتطلبات اللازمة لإحكام الرقابة على التكاليف وذلك على النحو التالي (Sakurai, 1989, p47):

#### أ - تكرار قياس الأداء:

تتحقق فعالية أداة الرقابة المعينة إذا استطاعت أن توفر معلومات تغذية عكسية سريعة عن الأداء، ويأتي ذلك بإعداد تقارير دورية تتناسب طول الفترة اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية، وتزيد فعالية أداة الرقابة إذا تدفقت تقارير الأداء خلال المراحل المختلفة لدورة الإنتاج ولم تقتصر على إعداد تقارير الأداء بعد إتمام العملية الإنتاجية.

#### ب - تخفيض التكاليف:

إن التكلفة المستهدفة مدخل لإدارة وخفض تكاليف المنتج في المراحل المبكرة من دورة حياة المنتج، مما يساعد على منع حدوث التكلفة بدلاً من محاولة خفضها بعد حدوثها، أي أنه مدخل لتخطيط التكلفة (مقلد، 2010، ص14-15).

#### ج - مرونة التكاليف:

يمكن من خلال تصميم المنتج في ظل مدخل التكلفة المستهدفة التمييز بين عناصر التكاليف التي تتصف بالثبات وعناصر التكاليف التي تتصف بالتغير مع حجم النشاط، وعلى الرغم من أن الموازنة التخطيطية بصفة عامة لا تعتبر أداة فعالة في تدعيم نظام الرقابة على التكاليف لأنها تركز على الأهداف المالية قصيرة

الأجل، إلا أنها تعتبر من الأدوات المالية الضرورية والمكتملة لنجاح تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة (Sakurai, 1989، ص47).

المقاييس غير المالية تختلف مقاييس الأداء التي تتطلبها بيئة التصنيع الحديثة كثيراً عن المقاييس التقليدية، ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى تأكيد المقاييس الإنتاجية على قياس الإنتاجية والجودة من وجهة نظر العميل، مما يساعد الشركة أن تتفاعل مع البيئة الخارجية وتحقيق ميزة تنافسية.

### الصعوبات التي تواجه تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة للرقابة على التكاليف:

على الرغم من أهمية مدخل التكلفة المستهدفة إلا أن وضع هذا المدخل قيد التنفيذ الفعلي تعثره بعض الصعوبات التي ينبغي أن تكون الإدارة على علم مسبق بها حتى تتمكن من تخطيها، ومن أهم هذه الصعوبات ما يلي (عثمان، 2009):

1- الصراع التنظيمي، حيث أن اختلاف الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها كل قسم قد تؤدي إلى صعوبة نجاح مدخل التكلفة المستهدفة ما لم يتم التنسيق بين هذه الأهداف.

2- يتطلب مدخل التكلفة المستهدفة العديد من التغييرات التنظيمية عبر المناطق الوظيفية المختلفة.

3- يحتاج تطبيق هذا المدخل إلى تكاليف لتطوير وتجربة المنتج وهي تكاليف اختيارية ولهذا يصعب إدخال مثل هذه التكاليف في تحديد التكلفة المستهدفة لأن علاقة المدخلات بالمخرجات في هذه التكاليف غير واضحة.

- 4- تحتاج أنشطة التكلفة المستهدفة إلى ساعات عمل طويلة وفي نفس الوقت يجب أن تكون فترات تطوير المنتج قصيرة، وهذا يؤدي إلى الضغط على فريق العمل.
- 5- التزام المديرين بنظام عمل الشركة، والإجراءات الروتينية وتمسكهم بالمفاهيم التقليدية ومحاربة التغير وكراهية تحمل المسؤولية.
- 6- إن تحديد التكلفة المستهدفة فناً أكثر منه علماً، وبالتالي على المنشأة التعلم من التجارب والخبرة حتى لا يتم تحديد تكلفة مستهدفة يصعب الوصول إليها فيشعر العاملون بالإحباط، أو يتم تحديد تكلفة مستهدفة سهلة التحقيق فلا يحفزهم ذلك على التحسين المستمر للأداء.
- 7- يجب دراسة التكلفة والعائد قبل اتخاذ قرار استخدام مدخل التكلفة المستهدفة.
- 8- التقلبات السوقية، حيث يربط مفهوم التكلفة المستهدفة الشركة بالسوق الذي تعمل فيه، أي أنه مفهوم موجه للمستهلك واحتياجاته ورغباته وبالتالي فإن حدوث أي تقلبات سوقية سريعة يعني فشل مفهوم التكلفة المستهدفة في تحقيق رغبات المستهلك.
- 9- ينتج عن تطبيق مفهوم هندسة القيمة العديد من الأفكار والفرص الحقيقية لخفض تكاليف المنتج ولكن ليست كل هذه الفرص ممكنة التنفيذ علمياً من الناحية الاقتصادية.
- 10- يصعب تطبيق هذا المدخل في بعض الصناعات مثل صناعة الأدوية حيث تكون المكونات محكومة بعوامل طبية صحية وأخرى قانونية

## الإطار العملي:

استخدم الباحثون الاستبانة لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقاما بتصميم استمارة الاستبانة. واشتملت الاستبانة على جزأين أساسيين حيث استخدم الجزء الأول في جمع بعض البيانات الشخصية عن المبحوثين والمتمثلة بالمسمى الوظيفي، المؤهل العلمي ومدى وجود نظام لمحاسبة التكاليف بالشركة إضافة إلى مدى استخدام الشركة مدخل التكلفة المستهدفة للرقابة على التكاليف، أما الجزء الثاني من الاستمارة فتكون من فرضيتين:

- **الفرضية الأولى:** حول متطلبات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الرقابة على تكلفة الإنتاج، وتكون هذه الفرضية من (51) فقرة.

- **الفرضية الثانية:** حول المعوقات التي تحول دون تطبيق التكلفة المستهدفة بالشركة وتكون هذه الفرضية من (29) فقرة.

وقد استخدم الباحثون الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة للإجابات المتعلقة بمقياس ليكرت الخماسي، حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (لا أوافق بشدة) ودرجتان للإجابة (لا أوافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد) وأربع درجات للإجابة (لا أوافق) وخمس درجات للإجابة (أوافق بشدة).

### جدول (1) ترميز بدائل الإجابة

الإجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

## مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة في ليبيا كمجتمع دراسة لتطبيق هذه الدراسة كدراسة حالة، وذلك نظراً للمنافسة الكبيرة التي يشهدها هذا القطاع وأهميته للاقتصاد الوطني والمتمثلة باستمرارية طرح منتجات جديدة متميزة في لأسواق. وتم اختيار عينة الدراسة وهي الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة والمصانع التابعة لها متمثلة في جميع العاملين بإدارة الشؤون المالية (قسم الحسابات العامة، قسم حسابات التكاليف ومراقبة المخازن، قسم الميزانيات والتحليل المالي، وحدة شؤون المساهمين) بالشركة والمصانع التابعة لها والبالغ عددهم (111) محاسب، وتم توزيع (100) استمارة، تم جمع عدد (94) استمارة صالحة للتحليل، أي ما نسبته 94%، وتم فقد عدد (6) استمارات، وقد اعتبر العدد المسترد ممثلاً لمجتمع الدراسة وحسب العلاقة الرياضية التالية:

$$n = \frac{X^2 N P(1-P)}{d^2 (N-1) + X^2 P(1-P)} = \frac{3.841 * 111 * 0.5(1-0.5)}{0.05^2 (111-1) + 3.841 * 0.5(1-0.5)} \cong 86$$

أي أن حجم العينة المطلوب لا يقل عن (86) مفردة، ولضمان الحصول على العدد المطلوب قام الباحثون بتوزيع (100) استمارة وتحصل على (94) استمارة صالحة للتحليل وكما هو مبين في الجدول رقم (2).

## جدول رقم (2) الاستثمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها

نسبة الاستثمارات الصالحة	عدد الاستثمارات الصالحة	نسبة الاستثمارات الغير صالحة	عدد الاستثمارات غير صالحة	نسبة الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات الموزعة
%94	94	%0	0	%6	6	100

### صدق فقرات الاستبانه:

وتم ذلك من خلال صدق المحكمين، حيث إن الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وأن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

الثبات: وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ.

معامل (الفارونباخ) للاتساق الداخلي:

إن معامل ألفا يزيدنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة (Sekaran، 2003)، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (94) استمارة، ولفرضية "توفر متطلبات تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة للرقابة على تكلفة الإنتاج" (0.95) ولفرضية "المعوقات التي تحول دون تطبيق التكلفة المستهدفة بالشركة" (0.963)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبيان بهذه الطريقة (0.969)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

### الجدول (3) معامل الفايرونباخ للثبات

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	توفر متطلبات تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة للرقابة على تكلفة الإنتاج.	51	0.95
2	وجود المعوقات التي تحول دون تطبيق التكلفة المستهدفة بالشركة.	29	0.963
	إجمالي الاستبانة	25	0.969

### أولاً: الدراسة الميدانية:

لتحديد اتجاه الإجابات على كل فقرة من فقرات الاستبيان يتم ذلك بمقارنة متوسط الاستجابة لكل فقرة مع البيانات في الجدول رقم (4) وفقاً للاتي:

(1 - 1.79) يكون اتجاه الإجابة لا أوافق بشدة، (1.8 - 2.59) يكون اتجاه الإجابة لا أوافق، (2.6 - 3.39) يكون اتجاه الإجابة محايد، (3.4 - 4.19) يكون اتجاه الإجابة أوافق، (4.2 - 5) يكون اتجاه الإجابة أوافق بشدة. وللتحقق من فرضيات الدراسة، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فتتحقق الفرضية (أفراد العينة متفقين على فقرات المحور) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) و قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور أكبر من قيمة متوسط القياس (3) ولا تتحقق الفرضية ويتحقق نقيضها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 وقيمة متوسط الاستجابة أقل من قيمة متوسط القياس (3) أو إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

الفرضية الأولى: عدم توفر متطلبات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة بالشركة:

جدول رقم (4) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور عدم

توفر متطلبات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة بالشركة

المجال	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرات والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	مستوى الإمكانية
توفر متطلبات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة كأداة للرقابة بالشركة الأهلية للإسمنت	3.31	0.31	0.277	10.909	0.000	معنوي	مرتفع

ولتحديد مستوى عدم توفر متطلبات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة بالشركة الأهلية للإسمنت، فإن النتائج في الجدول رقم (4) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي محور عدم توفر متطلبات تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة للرقابة على تكلفة الإنتاج، يساوي (3.31)<sup>(1)</sup> وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفرق تساوي (0.31) و لتحديد معنوية هذه الفرق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفرًا وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفرق، وهذا يدل على أن مستوى توفر متطلبات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة بالشركة الأهلية للإسمنت كانت مرتفعة ، أي نقبل الفرضية الاولى "توفر متطلبات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة بالشركة الأهلية للإسمنت" وقبولها ."

الفرضية الثانية: وجود معوقات تحول دون تطبيق التكلفة المستهدفة بالشركة.

جدول رقم (5) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور

المعوقات التي تحول دون تطبيق التكلفة المستهدفة بالشركة

المجال	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفرق	مستوى المعوقات
المعوقات التي تحول دون تطبيق التكلفة المستهدفة بالشركة	3.42	0.42	0.634	6.392	0.000	معنوي	مرتفع

ولتحديد مستوى وجود معوقات تحول دون تطبيق التكلفة المستهدفة بالشركة، فإن النتائج في الجدول رقم (5) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي محور المعوقات التي تحول دون تطبيق التكلفة المستهدفة بالشركة يساوي (3.42) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.42) و لتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفرًا وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى المعوقات التي تحول دون تطبيق التكلفة المستهدفة بالشركة كان مرتفعاً، أي تحقق الفرضية الثانية "وجود معوقات تحول دون تطبيق التكلفة المستهدفة بالشركة".

الفرضية الرئيسية: تمتلك الشركة إمكانية لتطبيق مدخل التكلفة المستهدفة كأداء للرقابة على تكلفة الإنتاج بالشركة الأهلية للإسمنت المساهمة.

جدول رقم (6) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإمكانية تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة كأداء للرقابة على تكلفة الإنتاج بالشركة الأهلية للإسمنت

المجال	المتوسط الحسابي المعيار، الفقرة والمتوسط الفرق بين متوسط الانحراف المعياري T-Test القيمة الإحصائية / قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	إمكانية التطبيق
إمكانية تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة للرقابة على تكلفة الإنتاج بالشركة الأهلية للإسمنت	3.5 4	0.000	مرتفع

ولتحديد إمكانية تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة كأداء للرقابة على تكلفة الإنتاج بالشركة الأهلية للإسمنت، فإن النتائج في الجدول رقم (6) أظهرت أن متوسط الاستجابة يساوي (3.54) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.54) و لتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفرًا وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن هناك إمكانية لتطبيق مدخل التكلفة المستهدفة للرقابة على تكلفة الإنتاج بالشركة، أي تحقق الفرضية الرئيسية "تمتلك الشركة إمكانية لتطبيق مدخل التكلفة المستهدفة كأداء للرقابة على تكلفة الإنتاج بالشركة الأهلية للإسمنت المساهمة".

### النتائج:

بناء على هذه الدراسة فإنه تم استخلاص النتائج التالية:

1. أظهرت النتائج أن الشركة الأهلية للإسمنت تمتلك إمكانية لتطبيق مدخل التكلفة المستهدفة للرقابة على تكلفة الإنتاج، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.54) وفق مقياس ليكرت الخماسي.
2. أظهرت النتائج أن الشركة تمتلك متطلبات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة بالشركة الأهلية للإسمنت، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.31) وفق مقياس ليكرت الخماسي، فقد تبين أن الإدارة تعتمد على نظام التكلفة المستهدفة في الرقابة على الإنتاج وتبين إنه يتم تحديد التكلفة المسبقة للأجور المباشرة وتحديد التكلفة لفترة الموازنة بأكملها وكذلك تحديد التكلفة لكل أمر إنتاجي بصورة منفردة..

3. بينت النتائج أن مستوى المعوقات التي تحول دون تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة بالشركة كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.42) وفق مقياس ليكرت الخماسي، ومن أهم المعوقات التقلبات في أسعار المواد تجعل من الصعوبة الاعتماد على أنظمة التكلفة المستهدفة و عدم انتظام وصول المواد في الوقت المناسب بسبب الظروف الراهنة وكذلك غياب الجهات المسؤولة عن رقابة الجودة لدى الدولة والذي يشجع على عدم اعتماد أنظمة التكلفة المعيارية إضافة إلى نقص الخبرات الضرورية القادرة على إعداد تكلفة دقيقة و صعوبة وضع المعايير والرقابة عليها.

### التوصيات:

من خلال النتائج فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. ضرورة تطبيق الأساليب الإحصائية وغيرها من أدوات الإدارة الحديثة في الشركة للمساهمة في الاعتماد على نظام التكلفة المستهدفة.
2. وضع الآليات المناسبة التي من شأنها التنبؤ بالظروف التي يمكن أن تحدث في فترة الموازنة والتي تجعل من غير الممكن إعداد أو تطبيق نظام التكلفة المستهدفة بشكل مناسب وبناء قاعدة بيانات فعلية منظمة عن التكاليف في الفترات السابقة لتسهيل اعتماد نظام التكلفة المستهدفة.
3. تفعيل رقابة الجودة من أجل تخفيض نسبة التالف الناتج من سوء الاستخدام والمناولة.
4. توفير الدورات العلمية والتدريب العملي للعاملين داخل الشركة على استخدام مدخل التكلفة المستهدفة.

5. خفض تكلفة المنتجات سواء المنتجات الحالية أو الجديدة مع المحافظة على جودة المنتج والتقيد بالوقت المناسب لتسليم المنتج والسعر المناسب مع السعر السائد في السوق.
6. تشجيع الصناعات في هذا المجال لغرض المنافسة وبذلك يتحقق اتباع مدخل التكلفة المستهدفة.

## المراجع

1. -أبوعواد، أحمد راجح خليل ومطر، محمد عطية، (2010) أهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد السابع، العدد الثالث، الأردن.
2. -أحمد، خليفة مسعود،(2005)، إمكانية استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة كأداة لخفض التكاليف في الشركات الصناعية،دراسة تطبيقية في شركة أمان للإطارات،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية المحاسبة، جامعة الجبل الغربي، غريان.
3. -الحمروني، مفتاح محمد علي، (2000)، واقع بيانات التكاليف في الشركات الصناعية الليبية وأساليب تطويرها لخدمة تقارير المحاسبة المالية والإدارية،رسالة ماجستير غير منشورة،أكاديمية الدراسات العليا،طرابلس.
4. -حيدر، عادل رمضان، (2006)، مدى إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة ودوره في دعم الموقف التنافسي.دراسة تطبيقية على الشركة العامة للإلكترونيات،رسالة ماجستير غير منشورة،أكاديمية الدراسات العليا،طرابلس.
5. -الخلف، نضال محمد و زويلف، إنعام محمد، (2008)، التسعير باستخدام منهج التكلفة المستهدفة دراسة ميدانية في قطاع صناعة الأدوية البيطرية الأردنية، بحث

- محكم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد الواحد والعشرين، العدد الأول.
6. -خميس، أحمد ضياء، (1994)، دور نظام التكاليف المستهدفة والنظم المعاونة في تخفيض التكاليف بالمنشآت الصناعية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بنها، السنة الرابعة عشرة، العدد الثاني.
7. -راجحان، ميساء محمود محمد، (2002)، دور التكاليف المستهدفة في تخفيض التكاليف وتطوير المنتجات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
8. -الرفاعي، لطفى، (2006)، التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية، بدون دار نشر، جامعة طنطا، مصر.
9. -شلوف، محمد الهادي، (2006)، مدى إدراك المحاسبين لأهمية أدوات إدارة التكلفة في تحسين الربحية في الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
10. -عابدين، حسني عابدين محمد، (2015)، مدخل التكلفة المستهدفة لدعم القدرة التنافسية لمصانع الباطون الجاهز بقطاع عزة - دراسة ميدانية، مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، غزة، فلسطين.
11. -العمر، زياد عودة، العوامل المؤثرة في تحديد التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، (2007).
12. -عيسى، حسين محمد أحمد، (2001)، إطار مقترح لتطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة دراسة مقارنة للتجربة اليابانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني، القاهرة.

13. - غنيمي، سامي محمد أحمد، (2014)، مدى فاعلية دور التكلفة المستهدفة في زيادة القدرة التنافسية لخدمات البنوك التجارية- دراسة تحليلية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول.
14. - غيث، فوزي بشير، (2001)، تقييم مدى كفاءة أنظمة التكاليف في الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
15. - الفطيسي، عبدالغني أحمد وحيدر، عادل رمضان والرشاح، محمود محمد، (2018)، تسعير المنتجات ومدى تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية الليبية- دراسة استكشافية، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد الحادي عشر.
16. - مصاروة، ذاكر عبدالله، (2013)، الكلفة المستهدفة وسلسلة القيمة والعلاقة التكاملية بينهما في الشركات المساهمة العامة في القطاع الصناعي الأردني- دراسة ميدانية، مجلة دراسات محاسبة ومالية، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد الثالث والعشرون، العراق.
17. - المطارنة، غسان فلاح، (2008)، متطلبات ومعوقات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، بحث محكم، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الرابع والعشرين، العدد الثاني.
18. - مقلد، محمد محسن، (2010)، أدوات مختارة لترشيد الإدارة الاستراتيجية التكلفة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
19. موسى محمود منصور ، (2008)، ماهية التكاليف المستهدفة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر.
20. - النابلسي، طارق تيسير، (2009)، امكانية تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، جامعة الحسين بن طلال.

- 21.- عثمان، محمد نادر، أسلوب التكلفة المستهدفة في إدارة التكاليف، بحث إلكتروني، متاح على: <http://infotechaccountants.com/forums>، تاريخ الزيارة: 2015/03/15.
- 22.- هور نجرن، تشارلز وفوستر، جورج وداتار، سريكانت، 1996، محاسبة التكاليف مدخل إداري، تعريب: أحمد حامد حجاج، الجزء الأول، دار المريخ، الرياض.
- المراجع الأجنبية:
- 23.- Sakurai، Michiharu، (1989) "Target Costing and How to Use It".  
Journal of Cost Management For Manufacturing Industry.

## معوقات تحول المصارف التقليدية الى المصارف الاسلامية في ليبيا نموذج مصرف الصحاري الليبي

محمد علي الشريف. استاذ مساعد - كلية الاقتصاد جامعة صبراتة.

فيصل عبد السلام الحداد. استاذ مساعد - الجامعة المفتوحة.

### المخلص

تشهد ليبيا في الآونة الأخيرة فكرة التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي في المصارف، وقد شرعت عدة مصارف في التحول إلى نظام الصيرفة الإسلامية، منها من تحول بالكامل ومنها من فتح فروع ونوافذ إسلامية داخل المصارف، وبعد المصرف الصحاري ( احد اكبر المصارف التجارية في ليبيا)، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل المعوقات التي تواجه المصرف في عدم التحول إلى العمل بالنظام الإسلامي، وقد أخذت عينة الدراسة من مصرف الصحاري الرئيسي، وارتكزت الدراسة على أربعة متغيرات تتمثل من أهم العوامل التي قد تكون عائقاً في المصرف وهي، عامل توجيهات إدارة المصرف، وعامل التنظيم الإداري، وعامل الكفاءات والخبرات البشرية، أخيراً عامل التشريعات والقوانين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو يعمل على استخلاص الأدلّات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات، وإعطاء التفسير الملائم مع إمكانية التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها، كما اشتملت الدراسة على إجراء دراسة ميدانية من خلال

تصميم استبانته، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المتغيرات المستقلة (عامل توجيهات إدارة المصرف، وعامل الكفاءات والخبرات البشرية) ذات علاقة إحصائية مؤثرة على المتغير التابع الرغبة في التحول، كما توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات من أهمها يجب إعادة تأهيل عناصر لبيبة للعمل المصرفي الإسلامي، كما يجب على المصرف المركزي تشجيع المصارف التجارية التقليدية نحو التحول وفتح فروع إسلامية، و يجب الاستعانة بخبرات وتجارب بعض الدول العربية نحو التحول، يجب تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية قبل القيام بعملية التحول، لابد أن يكون الدافع الرئيسي من التحول هو الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والخوف من محاربة الله ورسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم) من التعامل بالربا.

**الكلمات المفتاحية:** المصارف الإسلامية، مصرف الصحاري الليبي، معوقات التحول- الصيرفة الإسلامية

## Abstract

Recently, Libya witnesses the idea of shifting from the traditional to the Islamic banking system. Several banks have adopted the transition to a system of Islamic banking. Although some banks have completely transformed to the Islamic Banking, there still others which only adopt branches or windows of Islamic banking, within the whole system such as Al sahara Bank which is one of the biggest commercial banks in Libya. The aim of this study is to identify and analyze the barriers faced by the bank in the transition to the Islamic banking system. The study sample was chosen from the Central

Bank of Al Sahara. The study was based on four important variables that may be an obstacle in the bank: Orientations of the Bank's management; administrative management; competencies and human expertise; and legislation and laws. The study used a descriptive analytical approach which helps to draw the connotations of the different meanings of the data and information, to explore the relationship between the variables, and give the proper interpretation with the predictability of future events regarding the studied phenomenon. The study also included field research through the design of questionnaire. From several results, the most important is that the independent variables (factors of Orientations of the Bank's management and competencies and human expertise) had a relevant statistical relation affecting the dependent variable (desire in the transition). The research presents a number of recommendations. Libyan expertise should be trained to work on the Islamic banking system. The Central Bank should encourage the traditional commercial banks toward transition and opening Islamic branches. it should also use the expertise and experiences of some Arab states toward transformation. An independent legitimate body should be assigned before the process of transformation to supervise it. Lastly, the main motive of the transition should be to comply with the provisions and principles of the Islamic sha'riah and the fear of the fighting of Allah and his messenger (pbuh) of usury dealing practice.

**Keywords:** Islamic banks, the Bank of Libyan deserts, obstacles to the transition.

## المقدمة

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب ولكن في جميع دول العالم، إذ تمكنت هذه المصارف بسرعة هائلة من بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها والتفاعل مع بيئاتها المختلفة، بذلك فإن المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر الجديد أصبحت ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا (الفائدة) ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتطوير عمليات الإنتاج وتعزيز الطاقة التشغيلية لرؤوس الأموال في إطار الشريعة الإسلامية.

كما تشهد الساحة المصرفية المحلية والإقليمية والدولية تطوراً هائلاً في الصناعة المصرفية الإسلامية سواء أكانت في شكل إنشاء مصارف إسلامية جديدة مثلاً في ليبيا أعلن مصرف ليبيا المركزي عن منح الموافقة المبدئية لطلبات تأسيس مصارف إسلامية في البلاد، وكذلك تسعى ليبيا إلى التحول لنظام مصرفي إسلامي متكامل يحقق استقراراً اقتصادياً في البلاد، بذلك أصدر المؤتمر الوطني العام في نوفمبر 2012 ، قانوناً يلغي الفوائد المصرفية على القروض التي تمنحها المصارف للمواطنين، وبموجب القانون، تلغى جميع الفوائد على جميع القروض المصرفية السابقة وإيقافها، والمنع المطلق لهذه الفوائد في القروض الجديدة عملاً بالتعاليم الإسلامية التي تحرم الربا بأنواعه وتحت أية مسميات، كما قررت الحكومة تشكيل لجنة لمراجعة وحصر القوانين والتشريعات المعمول بها واقتراح تعديلها بما لا يتناقض مع الأحكام القطعية وقواعد الشريعة الإسلامية، بذلك إصدار القانون رقم (1) لسنة 2013م بشأن منع المعاملات الربوية ومنع التعامل بالفائدة، وقد بدأ

بتطبيق القانون منذ صدوره بين الأفراد الطبيعيين على أن يتم تطبيقه بين الهيئات الاعتبارية بداية من 2015/01/01م.

### الدراسات السابقة:

فيما يلي بعض الدراسات التي تتصل بموضوع البحث حسب ما تمكن الباحثان من التوصل إليه:

- أ- دراسة "منور إقبال \_ أوصاف أحمد\_ طارق الله خان" 1998، بعنوان: "التحديات التي تواجه العمل المصرفي"، استعرض الباحثون العمل المصرفي الإسلامي في الممارسة والتطبيق والتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي مؤسسياً وتشغيلياً. من خلال الدراسة التطبيقية وتقويم الممارسة عملياً كشفت الدراسة عن عدة نتائج أبرزها وجود عوامل تفوق ونجاح للمصارف الإسلامية الأمر الذي جعل من كثير من المصارف التقليدية تحول من مسار عملها باتجاه العمل المصرفي الإسلامي أو تقوم بفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية. وكذلك كشفت الدراسة عن وجود تحديات أساسية تواجه المصارف الإسلامية من خلال تقويم العمل المصرفي الإسلامي بأخذ عدة مصارف إسلامية ودراستها بمتوالية زمنية بلغت ثلاث سنوات من عام 1994-1996، ومن هذه التحديات عدم وجود الإطار المؤسسي المناسب واحتياجات العصر في ظل العولمة، وكذلك حتمية الاندماج بين المصارف الإسلامية وبعض المسائل المتعلقة بالجوانب الشرعية.

ب- دراسة د. نصر صالح، يحيى محمد 2008 م بعنوان (إمكانية تطبيق نموذج المصارف الإسلامية على المصارف الليبية) والمقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الأول الذي عقد بمدينة طرابلس- ليبيا في الفترة من 29-2008/7/30 مسيحي، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى ماهية المصارف الإسلامية من حيث النشأة والتطور، ودراسة الظروف الحاضرة التي تحيط بها، بهدف اقتراح استراتيجيات وآليات تحوّل مرحلية تكفل الانتقال نحو الصيرفة الإسلامية، وقد توصلت هذه الدراسة لجملة من النتائج كان أبرزها أنه تتوفر في البيئة الليبية المتطلبات الأساسية للبدء في تنفيذ فكرة التحوّل المنشودة نحو الصيرفة الإسلامية، وتتمثل في: نضج الوعي العقدي والثقافي الإسلامي واقتناع الرأي العام، وجود الإطار القانوني المناسب، اقتناع الإدارة الكامل بفكرة التحوّل.

ج- دراسة منذر قحف 2002م بعنوان: "عوامل نجاح المصارف الإسلامية"، تناول الباحث في هذه الدراسة عدة قضايا تتعلق بالمعايير المحددة لنجاح المصارف الإسلامية. وأخذ الباحث عينة دراسته من سبعة مصارف إسلامية، في أربع سنوات، من عام 1998-2001، وتوصل إلى معايير النجاح من خلال المؤشرات الأساسية التي تتعلق بربحية المصرف الإسلامي.

### مشكلة الدراسة:

ظهرت مشكلة الدراسة من خلال اطلاع الباحثين على بعض الدراسات والبحوث السابقة للمصارف التجارية في ليبيا، والتي قد شرعت بعض منها في التحوّل إلي نظام الصيرفة الإسلامية، منها من تحوّل بالكامل ومنها من فتح فروع ونوافذ

إسلامية داخل المصارف، والتي اتضح من خلالها وجود العديد من المعوقات التي تواجه هذه المصارف في عملية التحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي، والمتمثلة في صعوبة توجيهات إدارة المصرف، والعامل التنظيم الإداري، عامل الكفاءات والخبرات، إضافة إلى عامل التشريعات والقوانين، وهذا الأمر جعل من المصرف الصحاري غير قادر على التحول إلى مصرف إسلامي. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

- هل توجد معوقات تواجه مصرف الصحاري الليبي للتحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي؟

### فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في قياس العوامل التي يتوقع الباحث أن تشكل معوقات أمام تحول مصرف الصحاري إلى مصرف إسلامي وهي:

1- إن توجهات إدارة المصرف تعد عائقا أمام تحول المصرف إلى مصرف إسلامي.

2 إن التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية بالمصرف تعد عائقا أمام تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي.

3- أن قلة الكفاءات والخبرات البشرية المتوفرة لدى المصرف تعد عائقا في عملية التحول.

4- إن التشريعات والقوانين المنظمة في المصرف تعد عائقا في عملية التحول.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان معوقات تحول المصرف الصحاري في ليبيا إلى مصرف يقدم خدماته بطريقة تتسجم وتتفق مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال:

1. التعرف على المفاهيم الأساسية لتحول المصرفي.
2. بيان المعوقات التي تواجه المصارف التقليدية عند التحول.
3. إبراز الدور الإيجابي والسلبي للتحول نحو الصيرفة الإسلامية. باعتبارها أداة فاعلة لتقديم التمويل الذي يركز على أسس الشريعة الإسلامية عوضاً عن المصارف التقليدية.

### الجانب النظري:

#### دوافع ومصادر وأنواع التحول:

يعني التحول في اللغة الانتقال من موضع إلى موضع آخر، وفي الاصطلاح هو الانتقال من وضع فاسد شرعاً إلى وضع صالح شرعاً (سعود، الربيعة، 1992، ص74)، وهذا الانتقال يقتضي عادة أن يكون المتحول إليه أفضل حالاً من الوضع المتحول عنه. وهنا سوف نهتم بالتحول المصرفي إي انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعاً إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية، ولكن هذا التحول يختلف من مصرف إلى آخر تبعاً لاختلاف الدوافع الكامنة وراءه واختلاف مصدره، وهذا يستدعي التعرف على

الدوافع الكامنة وراء التحول ومصادره ، ومن ثم بيان أنواعه من حيث الشكل والأسلوب. (مصطفى، 2006، ص80)

### أولاً: دوافع التحول:

المقصود بالدوافع هنا الأسباب، فإما أن يكون الانتقال من الوضع الحالي بسبب مشكلة تواجه القائمين عليه فلا بد لتجاوزها من تغيير هذا الوضع والانتقال لغيره، أو يكون سبب الانتقال، أو التغيير هو اتفاق القائمين على الوضع الحالي بأن الوضع الجديد يحقق لهم إيجابيات أكثر، وأن الانتقال إليه سيجعلهم أحسن حالاً من الوضع الذي هم عليه حالياً، وبناء عليه فإن أهم سببين أو دافعين إلى تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هما (مصطفى، 2006، ص82):

1. السعي نحو تعظيم الأرباح: وهذا الدافع ينطلق من الهدف الأساسي الذي تهدف المصارف التقليدية للوصول إليه، وهو تحقيق الأرباح، وحيث أن العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يمثل مصدراً خصباً لتحقيق أرباح، فإنه من الطبيعي أن تلجأ المصارف التقليدية إلى الاستفادة قدر الإمكان من هذا المصدر الخصب.

2. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: وهذا يعني أن الوازع الديني والاستجابة لأمر الله تعالى بتطبيق شرعه والالتزام بأوامره ونواهيه، وهو الدافع الرئيسي وراء تحول المصرف التقليدي للعمل وفق الشريعة الإسلامية، وهذا الدافع مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن الممارسات المخالفة للشريعة الإسلامية وخاصة الربا.

### ثانياً: مصادر التحول:

وهي إما أن تكون من داخل المؤسسة أو من خارجها، أي أن المصارف التقليدية قد تسعى هي نفسها إلى التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أو أن يكون التحول من جهة خارجية، وذلك على الشكل التالي:

1. اتخاذ قرار التحول من قبل القائمين على المصرف التقليدي وأصحاب القرار فيه، وذلك بدافع التوبة إلى الله تعالى، والتخلص من الأعمال والأنشطة المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

2. أن يكون مصدر تحول المصرف للعمل وفق الشريعة الإسلامية جهة خارجية خاصة ترغب بشراء المصرف وتحويله.

3. أن تقوم السلطة القانونية في الدولة باتخاذ قرار تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لها، وبالتالي التوقف عن التعامل بالربا وغيره مما يخالف الشريعة الإسلامية من خلال المصارف التقليدية، والعمل على تحويلها لتعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومثل ذلك ما حدث في إيران والباكستان والسودان.

### ثالثاً : شروط نجاح عملية التحول المصرفي:

لضمان نجاح أي مصرف تقليدي يرغب في تحويل فروع وإدارته للعمل المصرفي الإسلامي يجب عليه أن يتبع بعض المبادئ التي تكفل له تحقيق هذا النجاح، ومن أهمها:

(أ) إعداد خطة إستراتيجية للتحول ذات رؤيا واضحة محددة المراحل: إن نجاح عملية التحول تتطلب التبني الواضح من مجلس الإدارة والإدارة العليا لإستراتيجية

التحول وتوفير الموارد المالية اللازمة لإنجازه، والتي يجب أن تشمل على النقاط الآتية:

1. إعداد جدول زمني محدد ومعلن رسمياً يقره العلماء ذوي الخبرة في مجال العمل المصرفي لانتهاؤه من التعامل بالربا أو أي محذور شرعي آخر، وذلك عن طريق التدرج في تحويل الفروع التقليدية التابعة للمصرف إلى فروع إسلامية إلى أن يحين الوقت الذي تم تحديده وأعلن عنه لتحويل المصرف بالكامل إلى مصرف إسلامي.
2. ويجب التأكيد هنا على أهمية الالتزام التام للعمل بالجدول الزمني المعلن، وأن المحك الرئيسي لمصادقية التدرج في التحول هو في التطبيق الفعلي لهذا الجدول، ومن ناحية أخرى يجب ألا تطول الفترة الزمنية للتحول حتى لا يفقد المتعاملين مع المصرف ثقتهم في مصادقية التحول.
3. ضرورة الالتزام الفعلي بالفصل التام بين أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة المركز الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، وأن يضع القائمون على المصرف نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار هام وحيوي لمصادقية العمل المصرفي الإسلامي ويتطلب ذلك الاستقلال المالي والمحاسبي للفروع الإسلامية عن المركز الرئيسي والفروع الأخرى والاستعانة بالمختصين في هذا المجال.
4. العمل على إنشاء إدارة مستقلة تقوم بشؤون الفروع الإسلامية وتوفير احتياجاتها وتذليل وحل المشاكل والعقبات التي يمكن أن تواجهها، والعمل على تطوير تلك الفروع وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والرفع من كفاءتها باستمرار.
5. تطوير المنتجات المصرفية القائمة لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وابتكار منتجات مصرفية جديدة بديلاً عن المنتجات غير المتوافقة مع الشريعة، على أن

يسند مهمة تطوير المنتجات إلى إدارة أو وحدة مستقلة تتخصص في هذا المجال، ويرصد لها الموارد المالية الكافية والكوادر البشرية المؤهلة للقيام بهذه المهمة.

6. استحضار النية الخالصة والصادقة واحتساب الأجر عند الله تعالى في القيام بعملية التحويل وفي ممارسة الأنشطة المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية واستشعار أن هذا العمل هو عبادة وطاعة وليس عمل تقليدي، لأن استشعار ذلك سيساعد بإذن الله على تحمل الأعباء والمعوقات التي يمكن أن تواجه عملية التحويل .

(ب) التنسيق بين الوحدات التي تم تحويلها للعمل المصرفي الإسلامي وباقي الوحدات التقليدية داخل المصرف، وذلك بما يضمن التكامل وتفهم طبيعة هذا العمل، ووضع الآليات التي تحقق هذا التعايش بينهما وحل أية خلافات قد تنشأ أولاً بأول.

(ج-) إعداد الخطط اللازمة لتدريب العاملين: إن اختلاف العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي يتطلب تدريب العاملين على فنون وآليات العمل المصرفي الإسلامي وتنميتهم وتحفيزهم على التطوير الذاتي لاستكمال معارفهم المصرفية والشرعية، وفق خطة تدريبية متعددة المراحل تغطي المفاهيم الأساسية لفقه المعاملات والإجراءات الفنية لتطبيق المنتجات المصرفية الإسلامية، وأن تشمل كل المستويات الإدارية بالوحدات المحولة.

(د) تعيين هيئة للرقابة الشرعية: يجب تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة من كبار العلماء الموثوق بهم ويعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي لتعمل على التثبت من شرعية العقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع

الإسلامية المحولة، وأن جميع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها تلك الفروع يتم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها.

ويتعين على هيئة للرقابة الشرعية، أن تشرف على أعمال الوحدات الحولة وتدقق في شرعية المنتجات المصرفية الإسلامية، من صيغ تمويل واستثمار وصناديق استثمار إسلامية ونماذج وعقود للتعامل ودورات مستنديه ومعالجة محاسبية وفصل مالي وإداري عن أعمال الوحدات التقليدية داخل المصرف، وقد يتطلب الأمر تعيين مراقب شرعي داخلي أو إدارة داخلية للرقابة الشرعية، لتكون حلقة وصل بين الهيئة الشرعية والوحدات التنفيذية من خلال تصميم نظام للتدقيق الشرعي يقيس مدى التزام الوحدات المحولة بتنفيذ قرارات الهيئة الشرعية.

(هـ) التدرج في التطبيق: ثبت بالتجربة أن التحول من العمل المصرفي التقليدي للعمل الإسلامي لا يمكن تنفيذه بنجاح بين عشية وضحاها، ولا تجدى القرارات السيادية الفورية للتحول، نظراً لأن الأعمال المصرفية بطبيعتها متشابكة متعددة الأطراف مع أفراد ومؤسسات داخلية وخارجية وجهات رقابية، ويحكم هذا التشابك علاقات قانونية مختلفة لا يمكن التعامل معها دفعة واحدة.

إن الأخذ بمبدأ التدرج في التحول يتيح للقائمين على هذا العمل الوقت اللازم لتدريب العاملين على آليات العمل المصرفي الإسلامي ويعطيهم الفرصة للاتصال بالعملاء من المودعين والمستثمرين لتهيئتهم لهذا التحول، فضلاً عن اكتساب ثقة الجهات الرقابية والمؤسسات ذات العلاقة.

(و) الاستمرار وعدم التراجع: إن اتخاذ قرار التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي الذي اتخذه المسؤولون في المصرف التقليدي وإعلان ذلك على المجتمع يحتم عليهم الاستمرار في هذا التوجه حسب الخطط المعلنة (مصطفى، 2006، ص، 110).

رابعاً: أنواع التحول: أي الكيفية التي يتم بها التحول وهي بشكل عام تتمثل في نوعين أساسيين للتحول هما: (مصطفى، 2006، ص، 105)

### 1. التحول الكلي:

قد يكون التحول الكلي بقرار من السلطة السياسية أو النقدية، مثلما حدث في السودان وباكستان وإيران.

وقد يكون قرار التحول الكلي وفق مبدأ التدرج في التطبيق، حيث تعلن إدارة المصرف عن نيتها في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة ومحددة الخطوات يتخرج خلالها المصرف من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتحل محلها المنتجات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يزيد الوزن النسبي لها على حساب نقص الوزن النسبي للمنتجات التقليدية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد أخذ بهذا المدخل مصرف الجزيرة في السعودية والمصرف العقاري الكويتي ومصرف الشارقة الوطني بدولة الإمارات العربية.

### 2. التحول الجزئي:

التحول الجزئي الذي قد يبدأ بتحويل فرع أو أكثر من الفروع التقليدية لتقدم فقط المنتجات المصرفية الإسلامية أو تقديم منتج تمويل متوافق مع أحكام

الشريعة الإسلامية يقدم من خلال الفروع والإدارات التقليدية، ولا توجد نية أو إرادة لدى إدارات المصرف في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة. وقد يسند الإشراف على الفروع المحولة إلى أحد إدارات المركز الرئيسي، مثل إدارة الفروع أو إدارة الائتمان، وقد أخذ بهذا المدخل المصرف الوطني المصري والمصرف المصري الخليجي ومعظم البنوك التقليدية التي أنشأت فروع للمعاملات الإسلامية في مصر.

أو ينشئ المصرف الراغب في التحول إدارة مستقلة تتولى الإشراف على الفروع المحولة وتطوير العمل المصرفي الإسلامي وفق التوجه المعتمد من إدارة المصرف تعرف بإدارة الخدمات المصرفية الإسلامية.

• وبشكل عام توجد ستة مداخل للتحول وهي:

1- مدخل التحول الكلي لكامل وحدات الجهاز المصرفي.

2- مدخل تحول مصرف بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي.

3- مدخل تحويل فرع تقليدي لفرع إسلامي.

4- مدخل إنشاء نوافذ إسلامية داخل الفروع والإدارات التقليدية.

5- مدخل تطوير منتجات مصرفية إسلامية.

6- مدخل تقديم أدوات تمويل واستثمار إسلامية.

**المتطلبات والمعوقات التي تواجه تحول المصارف التقليدية للعمل وفق**

**أحكام الشريعة الإسلامية**

إنّ أفضل شكل من أشكال التحول هو التحول الكلي، وذلك لما يعكسه هذا الشكل

من مصداقية لدى المصرف في التحول الحقيقي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إذ يعكس وجود الرغبة الحقيقية في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. أولاً. متطلبات وعقبات قانونية تواجه تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

إنَّ المصارف بصفقتها مؤسسات تخضع لنظم وقوانين الدول التي تعمل فيها، فإنَّه من الطبيعي أن يكون لها ارتباطات وعلاقات مع الجهات المختصة في تلك الدول ممثلة بالمصرف المركزي، والذي يتولى مسألة الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص، ومن أهم متطلبات وعقبات التحول القانونية ما يلي:

### 1. المتطلبات القانونية للتحول:

ويقصد بالمتطلبات القانونية كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق الأطر القانونية، ويتجنب بذلك المساءلة، وتتمثل أهم المتطلبات القانونية في الآتي:

أ. صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي بعد اجتماع يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب مراعاة كافة المتطلبات القانونية في الاجتماعات التي تمنح القرار الصفة القانونية.

ب. ويتم في هذا الاجتماع مناقشة تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم القنوات الكافية والدلائل الشرعية على وجوب التحول وصلاحيته تطبيقه، ثم يناقش بعد ذلك مستلزمات التحول من تعديلات أو تغييرات في عقد

تأسيس المصرف ونظامه الأساسي، وفي حال حصول المشروع على أغلبية الأصوات اللازمة لاتخاذ قرار التحول.

## 2. المعوقات القانونية للتحول:

ويقصد بها كافة الأمور والإجراءات القانونية التي من شأنها أن تمنع أو تعيق تنفيذ المصرف التقليدي لعملية التحول، إذ لا بد أن تواجه تجربة التحول العديد من المشكلات والصعوبات التي قد تؤثر إلى حد ما على خطة تحوله، ونستطيع تلخيصها في الآتي:

أ. صعوبة التوفيق بين استصدار موافقة الجهات الحكومية المختصة من جهة، واتخاذ الجمعية العمومية لقرار التحول من جهة أخرى، وذلك بسبب تلازم الأمرين وتوقف كل منهما على الآخر،

إضافة إلى عدم وجود قوانين أو تشريعات تنظم أو تبيّن المتطلبات القانونية اللازمة لتحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. (حسان، 2002، ص158).

ب. تأخر صدور الموافقة النهائية عن الجهات المختصة والمتعلقة بإعلان وتنفيذ المصرف التقليدي للتحول، مما يعني الاستمرار في التعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة، أو التوقف عن تقديمها والتعرض للخسائر المالية، لذا فإن الواجب على الجهات المختصة ضرورة تشكيل لجان مختصة تعنى بدراسة طلبات التحول واتخاذ القرار اللازم بأسرع وقت ممكن.

ج. هيمنة القوانين الوضعية في أغلب الدول العربية والإسلامية، (يسري، 2000، ص23) والتي تعتبر العقود الربوية عقوداً صحيحة من الناحية القانونية، الأمر الذي

يحول دون إلزام الأطراف الأخرى بتعديل عقودها مع المصرف التقليدي عند التحول بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يؤدي إلى عرقلة وتأخير عملية التحول. ثانياً. متطلبات والمعوقات شرعية تواجه تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

إنّ تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يتطلب القيام بتعديل كافة أعمال وأنشطة المصرف على الوجه الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، وبما أن أغلب أعمال المصرف التقليدي وأنشطته قامت أساساً على مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية كالتعامل بالربا وغيره، فإنّ تعديلها لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها، وفيما يلي أهم المتطلبات والعقبات الشرعية التي تواجه تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

### 1. المتطلبات الشرعية للتحول:

ويقصد بها كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ التحول، كي يصح تحوله من الناحية الشرعية، ويحقق مراد الله سبحانه وتعالى من الالتزام بالأوامر والنواهي التي فرضها الله سبحانه وتعالى لتنظيم المعاملات المالية، وفيما يلي أهم هذه المتطلبات:

أ. التوبة عن التعامل بالربا، والعزم على عدم الرجوع إلى التعامل فيه، وتحقيق معنى التوبة الشرعية يستلزم القيام بما يلي:

- الإقلاع عن الذنب فوراً والمتمثل في التعامل بالربا.
- الندم على ما صدر منه سابقاً من المداومة على التعامل بالربا، والمحاولة قدر المستطاع التكفير عن هذا الذنب من خلال الإكثار من فعل الخيرات وإنفاق

الأموال في وجوه البر والإحسان وذلك انطلاقاً من قوله تعالى: "إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ". (سورة هود، الآية 114).

• عقد النية على عدم العودة إلى التعامل بالربا، أو أي من العقود المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

• تدارك ما أمكن تداركه من رد الحقوق لأصحابها لأن من أهم شروط التوبة رد المظالم لأصحابها.

ب. تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية: تتكون من علماء يتمتعون بمصداقية عالية في المجتمع، ولهم خبرة طويلة ومتخصصة في مجال المعاملات المالية، بحيث يتم تنفيذ تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تحت إشرافهم وإطلاعهم، لأن التحول يعني الانتقال من الوضع السابق- التقليدي -إلى الوضع الجديد والذي يقتضي توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللتأكد من صحة تطبيق هذا الانتقال لا بد من أن يكون تحت إشراف متخصصين في الشريعة الإسلامية وذلك لضمان نجاح المسيرة الشرعية للمصرف التقليدي أثناء وبعد التحول، (موقع الهيئة الشرعية الكويت) وامثالاً لقوله تعالى " فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ" (سورة النحل، الآية 43).

ج.. تعيين مراجعين شرعيين داخليين للقيام بالمهام المنوطة بهم خلال التحول وبعده، طبقاً لما هو وارد في معيار الضبط رقم (3) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والذي يتضمن أهم الآليات اللازمة لتحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية أو ما يعرف بالتدقيق الشرعي (ابوغدة، 2002، ص32).

ث.استبعاد التعامل المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية بجميع صوره وأشكاله وخاصة المشتتل على الربا، إحلال التعامل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (البعلي، الديوان الاميري الكويتي، ص43).

### 3. المعوقات الشرعية التي تواجه التحول:

في ظل الأوضاع التي تعيشها المجتمعات الإسلامية تحت سيادة الأنظمة الوضعية لا بد أن تواجه تجربة التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية العديد من المشكلات والصعوبات التي قد تؤثر إلى حد ما على خطة تحول المصرف التقليدي والمتمثلة في الافتقار إلى الآراء الفقهية المبنية على أسس شرعية سليمة، التي يجب أن تكون في متناول واضعي القرارات لكي يتمكنوا من اتخاذ القرارات الموافقة لأحكام الشريعة لتخطيط عملية التحول، ومعالجة مستجداته، واتخاذ خطواته بصورة خالية من المحاذير الشرعية.

ومن أبرز المشكلات التي قد تطرأ على عملية التحول، ظهور العديد من المسائل الفقهية التي تقتدر إلى أحكام شرعية واضحة، وهذه المسائل ما يلي:

1. حكم استمرار المصرف التقليدي بممارسة الأعمال المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية بعد صدور قرار التحول عن الجمعية العمومية للمصرف، وقبل صدور موافقة الجهات الرسمية المختصة.

2. حكم الأموال التي قبضها المصرف والناجمة عن أعماله السابقة المخالفة بجلها لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي انتهت جميع آثارها وما يتعلق بها قبل اتخاذ المصرف لقرار التحول ( ابوغدة، 2002، ص313 ).

**الجانب العملي:**

## منهجية الدراسة الميدانية:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وذلك من خلال سحب عينة من مجتمع الدراسة بحيث تمثل صورة علمية صحيحة عن أفراد مجتمع الدراسة.

وقد اعتمدت الدراسة في تجميع البيانات اللازمة على البيانات الأولية الميدانية والتي تم الحصول عليها عن طريق الاستبيان، حيث اشتملت ذلك الاستبيان على مجموعة من الأسئلة التي استخدمت لقياس المتغيرات البحثية، وقد أجرى اختبار مبدئي على الاستبيان. وبناءً عليه أدخلت بعض التعديلات على الأسئلة، وتم صياغتها في صورتها النهائية.

## مجتمع وعينة الدراسة:

ويمثل مجتمع الدراسة في مصرف الصحاري الرئيسي، ويعتبر مصرف الصحاري الليبي احد اكبر المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وتشمل عينة الدراسة مدرء المصارف ومساعدتهم ورؤساء الاقسام ومساعدتهم والموظفين بالمصرف.

## أداة الدراسة:

استخدمت أداة جمع البيانات اللازمة وذلك لتحليلها، وإمكانية إجراء اختبار الفرضيات وصولاً إلي تحقيق أهداف الدراسة، وتعتبر الاستبانة من أكثر أدوات البحث العلمي استخداماً، وهي من أفضل وسائل جمع المعلومات عن مجتمع الدراسة وفضلاً عن ملائمتها لطبيعة هذه الدراسة.

ويذكر عبيدات وآخرون أن الاستبانة من الأدوات الملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وأن الاستبانة تستخدم للحصول على حقائق

عن الظروف، والأساليب القائمة بالفعل، فضلاً عن أنها وسيلة ميسرة لجمع البيانات اللازمة (عبيدات، 2003، ص145).

تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة البالغ عددها 60 استبانة، ولم يتحصل إلا على 55 استبانة، وبعد فحص الاستبيانات تم استبعاد 9 استبانة لعدم جدية الإجابة عليها وعدم تحقيق الشروط المطلوبة للإجابة عنها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 46 استبانة، كما تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية، كما تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Likert) المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبانة حسب التدرج التالي: (5) موافق بشدة، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق بشدة.

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

**أولاً: البيانات الشخصية:** تم إدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع الاستبيان على عينة الدراسة في البرنامج الإحصائي **spss** لاستخراج التوزيع التكراري والنسب المئوية لبعض السمات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة.

#### 1. الجنس

يتبين من الجدول رقم (1) إن اغلب أفراد العينة هم من الذكور، حيث بلغ نسبة لذكور 91.3% في حين بلغت نسبة الإناث 8.7%. ويمثل هذا التباين في العينة المجموعة الأصلية في مجتمع الدراسة، ويعزي ذلك إلى أن أغلبية العاملين من فئة الذكور، وقد يرجع ذلك إلى ثقافة المجتمع ونظرته إلى المرأة العاملة إضافة إلى قلة نسبة عدد النساء العاملات بالمجتمع.

### جدول رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب عامل الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
91.3%	42	ذكر
8.7%	4	أنثى
100%	46	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين واقع التحليل الاحصائي spss

### 2. المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (2) أن اغلب أفراد عينة هذه الدراسة هم من حملة الشهادات الجامعية، حيث قسمت أفراد هذه العينة إلى أربعة مجموعات تبعا للمؤهل العلمي، المجموعة الأولى وهم من حملة الشهادات الثانوية العامة فقط حيث بلغت نسبتهم (2.2%) في حين بلغ نسبة حملة شهادات البكالوريوس (78.3%)، بينما بلغت نسبة حملي درجة الماجستير (19.6%).

كما يتضح مما سبق أن هناك تنوع في المؤهلات العلمية حيث كان غالبية أفراد المجتمع من حملة البكالوريوس والماجستير بالإضافة إلى أن جميع أفراد المجتمع من حملة الشهادات الجامعية، وهذا مدلول إيجابي حيث أن أفراد العينة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تساعد في فهم أسئلة البحث والإجابة عليها بمهنية وبطريقة صحيحة مما يعطي نتائج اقرب للواقع.

### جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب عامل المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية عامة	1	2.2%
بكالوريوس	36	78.3%
ماجستير	9	19.6%
المجموع	46	100%

المصدر: إعداد الباحثين واقع التحليل الاحصائي spss

3. المسمي الوظيفي: يوضح الجدول رقم (3) أن نسبة (67.4%) من العينة المبحوثة من الموظفين، 31 عاملاً، وحيث بلغت نسبة (19.6%) من مجتمع الدراسة بدرجة، رئيس قسم، 9 عاملاً، وتراوحت نسبة (8.7%) من العينة المبحوثة، بدرجة مساعد رئيس قسم، 4 عامل، أما نسبة (2.2%) تراوحت بين مدير ومساعد مدير، بالعامل واحد لكل منهم.

### جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب عامل المسمي الوظيفي

المسمي الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير	1	2.2%
مساعد مدير	1	2.2%
رئيس قسم	9	19.6%
مساعد رئيس قسم	4	8.7%
موظف	31	67.4%
المجموع	46	100%

المصدر: إعداد الباحثين واقع التحليل الاحصائي spss

#### 4. سنوات الخبرة

أما بالنسبة إلى متغير سنوات الخبرة، فقد أسفرت نتائج التحليل أن أفراد العينة الذين لديهم اقل من 5 سنوات خبرة وصل عددهم إلى 20 عاملاً بنسبة (43.5%) وهي أكبر نسبة من العينة المستهدفة، وفي حين بلغت نسبة (41.3%) من العينة المستهدفة تراوحت سنوات الخبرة لديهم 10 فأكثر سنوات، 19 عاملاً، بينما الذين خبرتهم عن 5-9 سنوات فقد بلغت نسبتهم (15.2%) من إجمالي العينة المستهدفة، 7 عاملاً.

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب عامل سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	20	43.5%
5-9 سنوات	7	15.2%
10 سنوات فأكثر	19	41.3%
المجموع	46	100%

المصدر: إعداد الباحثين واقع التحليل الاحصائي spss

ثبات وصدق اداة الدراسة (اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's

#### Alpha

تم فحص أسئلة الاستبانة للتأكد من ثباتها عن طريق معامل ثبات ألفا كرونباخ، حيث تم حساب معاملات ألفا كرونباخ للاستبانة، وكان معامل الثبات الكلي (0.65). وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات تطمئن الباحثان إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

## ثانياً: تحليل فرضيات الدراسة

لاختبار فروض الدراسة تم استخدام الانحدار الخطي البسيط Simple Regressions Mode، وهو نموذج يعبر عن العلاقة بين متغير تابع واحد وبين متغير مستقل أو أكثر من متغيرات الدراسة. كما يستخدم لدراسة تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف التنبؤ بدرجات المتغير التابع من خلال درجات المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى دراسة العلاقات من حيث القوة والاتجاه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ويتسنى كذلك به دراسة معامل الارتباط (correlation) بين هذه العلاقات الإحصائية، ويتطلب استخدام الانحدار الخطي المتعدد تحديد طبيعة أو شكل العلاقة بين هذين المتغيرين، ويتأتى ذلك بتوفيق خط مستقيم ليصف العلاقة بين المتغيرين ويعرق هذا الخط بخط الانحدار. (غنيم، وصبري، 2000، ص 181).

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها لاختبار الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على " إن توجهات إدارة المصرف تعد عائقاً أمام تحول المصرف إلى مصرف إسلامي. كشفت الدراسة على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.01) بين متغيرات الدراسة، حيث كان معامل التحديد يساوي (0.238).

وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 0.05 وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع.

أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين الرغبة في التحول وتوجهات إدارة المصرف، حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 0.488، ومستوي معنوية = 0.001) مما يدل على توجهات إدارة المصرف لها اثر علي الرغبة في التحول لدي عينة الدراسة.

جدول رقم (5) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الأولى

تحليل التباين ANOVA				بيتا	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد R2	البيان العلاقة بين الرغبة في التحول وتوجهات إدارة المصرف
اختبار t للنموذج		اختبار F للنموذج					
مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية	معامل F				
.008	2.763	.001	13.730	.488	.211	.238	

المصدر: إعداد الباحثين واقع التحليل الاحصائي spss

يتضح من جدول رقم (5)، والذي يظهر تحليل التباين أن قيمة (ف= 13.730)، دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى دلالة تأثير توجهات إدارة المصرف على الرغبة في التحول لمصرف موضع الدراسة، حيث تبين أن وقيمة t تساوي (2.763)، عند مستوي دلالة (0.001).

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي (0.238)، مما يعني تفسر 23.8% من تباين المتغير التابع، ومعامل التحديد المعدل يساوي (0.211)، وبناء على نتائج الفرضية كما هو موضح في الجدول رقم (6) فإن للمتغير المستقل توجهات إدارة المصرف اثر على المتغير التابع الرغبة في التحول، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية إن التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية بالمصرف تعد عائقاً أمام تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي. للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية بالمصرف تعد عائقاً أمام تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي.

جدول رقم (6) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الثانية

تحليل التباين ANOVA				بيتا	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد R2	البيان العلاقة بين الرغبة في التحول والتنظيم الإداري والإجراءات الإدارية
اختبار t للنموذج		اختبار F للنموذج					
مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية	معامل F				
.006	2.894	.015	6.434	.357	.108	.128	

المصدر: إعداد الباحثين واقع التحليل الإحصائي spss

يتضح من جدول رقم (6)، والذي يظهر تحليل التباين أن قيمة (ف) = 6.434، غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة (ت) = 2.94، عند مستوى دالة (0.001)، أيضاً غير دالة إحصائياً، مما يدل على عدم وجود دلالة إحصائية لأثر المتغير المستقل التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية على المتغير التابع الرغبة في التحول. وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الثانية. الفرضية الثالثة: أن قلة الكفاءات والخبرات البشرية المتوفرة لدى المصرف تعد عائقاً في عملية التحول. للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار

الخطي البسيط لدراسة قلة الكفاءات والخبرات البشرية المتوفرة لدى المصرف تعد عائقا في عملية التحول.

### جدول رقم (7) ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الخامسة

تحليل التباين ANOVA				بيتا	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد R2	البيان العلاقة بين الرغبة في التحول وقلّة الكفاءات والخبرات البشرية
اختبار t للنموذج		اختبار F للنموذج					
مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية	معامل F				
.000	3.997	.034	4.778	.317	.097	.100	

المصدر: إعداد الباحثين وأقع التحليل الاحصائي spss

يبين لنا الجدول رقم (7) والذي يمثل ملخص نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار هذا الفرض إلى أن معامل التحديد يساوي (0.100)، مما يدل على وجود علاقة موجبة، وذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.001) وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 0.05. وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع.

أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قلة الكفاءات والخبرات البشرية والرغبة في التحول حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 0.317، ومستوي معنوية = 0.001)، مما يدل على أن قلة الكفاءات والخبرات البشرية تأثير على الرغبة في التحول لدى عينة الدراسة.

من جهته يشير تحليل التباين أن قيمة (ف = 4.778)، وقيمة (ت = 3.997)، عند مستوى دالة (0.001). مما يشير إلى دلالة تأثير قلة الكفاءات والخبرات البشرية على الرغبة في التحول موضع الدراسة، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية. كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي (0.100)، مما يعني أن الرضا يفسر 1% من تباين المتغير التابع، ومعامل التحديد المعدل يساوي (0.097). وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الثالثة.

**الفرضية الرابعة:** ان التشريعات والقوانين المنظمة في المصرف تعد عائقاً في عملية التحول. للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة ان التشريعات والقوانين المنظمة في المصرف تعد عائقاً في عملية التحول. وكذلك لمعرفة الأهمية النسبية .

#### جدول رقم (8) ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الرابعة

تحليل التباين ANOVA				بيتا	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد R <sup>2</sup>	البيان
اختبار t للنموذج		اختبار F للنموذج					
مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية	معامل F				العلاقة بين الرغبة في التحول التشريعات والقوانين
.000	4.766	.077	3.281	.263	.048	.069	

المصدر: إعداد الباحثين وأقع التحليل الاحصائي spss

يتضح من جدول رقم (8)، انه على الرغم من ان قيمة (بيتا = 0.263) دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، إلا ان قيمة (ف = 3.281) عند مستوى الدلالة (0.077) مما يدل على عدم وجود دلالة إحصائية لأثر المتغير المستقل

التشريعات والقوانين على المتغير التابع الرغبة في التحول. وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الرابعة.

### النتائج:

1- أظهرت الدراسة إن توجهات إدارة المصرف تعد عائقاً أمام تحول المصرف إلى مصرف إسلامي.

2- كشفت نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرض الثاني والذي مفاده إن التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية بالمصرف تعد عائقاً أمام تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي، غير دالة إحصائياً، مما يدل على عدم وجود دلالة إحصائية لأثر المتغير المستقل التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية على المتغير التابع الرغبة في التحول.

3- أكدت النتائج على ان قلة الكفاءات والخبرات البشرية وحادثة التجربة سواء لدى العاملين فيها أو المتعاملين معها تعد عائقاً أمام تحول المصرف إلى مصرف إسلامي.

4- كما أوضحت الدراسة أن التشريعات والقوانين المنظمة في المصرف تعد عائقاً في عملية التحول، وان خضوع المصارف الإسلامية الى قانون المصارف الحالي قد يتنافى مع طبيعة عملها وخصوصيتها، ويؤدى الى تحملها الالتزامات المترتبة عليها مثل المصارف التقليدية الربوية، هذا بالإضافة الى الصعوبات والمشكلات المتصلة بخضوعها لرقابة المصرف المركزي.

5- من خلال الدراسة الميدانية تم قبول الفرضية الاولى التي نصت علي ان توجهات إدارة المصرف تعد عائقاً أمام تحول المصرف إلى مصرف إسلامي.

6- من خلال الدراسة الميدانية تم قبول الفرضية الثانية والتي نصت علي إن التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية بالمصرف تعد عائقا أمام تحول المصرف التقليدي إلي مصرف إسلامي.

7- تم قبول الفرضية الثالثة التي تنص علي أن قلة الكفاءات والخبرات البشرية المتوفرة لدى المصرف تعد عائقا في عملية التحول. للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة قلة الكفاءات والخبرات البشرية المتوفرة لدى المصرف تعد عائقا في عملية التحول.

8- تم رفض الفرضية الرابعة التي نصت علي ان التشريعات والقوانين المنظمة في المصرف تعد عائقا في عملية التحول. للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة ان التشريعات والقوانين المنظمة في المصرف تعد عائقا في عملية التحول. وكذلك لمعرفة الأهمية النسبية .

### التوصيات:

1- يجب إعداد خطة إستراتيجية متكاملة للتحول وتشكيل فريق عمل ولجان خاصة لها.

2- يجب إعداد حملة إعلامية مدروسة لتهيئة العملاء والمساهمين في المصارف المزمع تحويلها إلى مصارف إسلامية.

3- يجب على المصرف التقليدي تقديم طلب تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي إلى المصرف المركزي قبل عملية التحول

4- يجب تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية قبل القيام بعملية التحول.

- 5- يجب إعادة تأهيل عناصر ليبية للعمل المصرفي الإسلامي من المصارف التجارية التقليدية قبل عملية التحول.
- 6- يجب على المصرف المركزي تشجيع المصارف التقليدية نحو التحول وفتح فروع إسلامية.
- 7- يجب الاستعانة بخبرات وتجارب بعض الدول العربية نحو التحول.
- 8- يجب أن يكون الدافع الرئيسي من التحول هو الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والخوف من محاربة الله ورسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم) من التعامل بالربا.

### المراجع:

1. أبوغدة، عبدالستار، تحول المصرف إلى مصرف إسلامي، بحث منشور ضمن بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الجزء الثالث، شركة التوفيق، مجموعة دلة البركة، جدة، ط1، 2002.
2. أحمد، نصر صالح، يحيى محمد، إمكانية تطبيق نموذج المصارف الإسلامية على المصارف الليبية، المؤتمر الأول للخدمات المالية الإسلامية في ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2008/06/30.
3. إقبال منور، أوصاف أحمد، طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة 1998.
4. البعلي، تنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية والبنوك التقليدية الأخرى، اللجنة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق الشريعة، الديوان الأميري الكويت.

5. حسان، حسين حامد، " خطة تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي - تجربة مصرف الشارقة الوطني"، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، 2002، كتاب الوقائع.
6. عبيدات، ذوقان " البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه) 2003.
7. غنيم، أحمد الرفاعي، وصبري، محمود نصر، 2000.
8. مصطفى، مصطفى أبراهيم محمد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006.
9. يسري، أحمد عبدالرحمن، " البنوك التقليدية والتحول إلى الالتزام بالشريعة الإسلامية"، بحث مقدم لندوة البركة السادسة عشرة للاقتصاد الإسلامي، بيروت، 1999، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 229، 2000.

## مهارات التدريس الجامعي الفعال في ضوء أبعاد الجودة الشاملة"

### من وجهة نظر طلبة جامعة الرفاق الأهلية للعلوم التطبيقية والاسانبة

أحمد رمضان بن نوبة.	عضو هيئة تدريس محاضر .
أساس يوسف أحمد	باحث أكاديمي.
أسماء أبوبكر غلاب	باحث أكاديمي.

### المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أبعاد الجودة الشاملة على مهارات التدريس الجامعي الفعال، وتم إجراء هذه الدراسة على جامعة الرفاق الأهلية بمدينة طرابلس، وقد تم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة، وقسمت هذه الاستبانة إلى جزئين، الجزء الأول خاص بالبيانات الشخصية للمبحوثين، أما الجزء الثاني يتعلق بمتغيرات الدراسة ويحتوي على محورين أساسيين، المحور الأول يتعلق بالمتغير المستقل وهو أبعاد الجودة الشاملة الخمسة: (الاعتمادية، الملموسية، التعاطف، سرعة الاستجابة، الأمان)، بينما خصص المحور الثاني بالمتغير التابع وهو مهارات التدريس الجامعي الفعال والذي يتكون من أربع عناصر هي: (تخطيط التدريس- تنفيذ التدريس- تقويم التدريس- الاتصال التوصل)، وتم استهداف طلبة وطالبات جامعة الرفاق الأهلية المقيدون بالفصل الدراسي ربيع (2019م)، وذلك بأخذ عينة عشوائية طبقية بسيطة.

وبعد تحليل البيانات الأولية للدراسة عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) تم التوصل إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الجودة

الشاملة المتمثلة في (الاعتمادية، التعاطف، سرعة الاستجابة، الأمان، الملموسية) على مهارات التدريس الجامعي، وبلغت نسبة التأثير (57.3%)، بالإضافة إلى وجود تفاوت لتأثير أبعاد الجودة الشاملة على مهارات التدريس الفعّال، وأن التأثير الأكبر كان للاعتمادية يليه التعاطف ثم سرعة الاستجابة يليها الأمان وأخيراً الملموسية.

## Abstract

This study aimed to identify the impact of comprehensive quality dimensions on effective teaching skills, This study was conducted at Al-Rafak University in Tripoli, and a questionnaire was designed to collect primary data related to the subject of the study, and students of Al-Rafak University enrolled in the spring 2019 semester were targeted, by taking a simple stratified random sample.

After analyzing the primary data for the study by means of the Statistical Package for Social Sciences) SPSS) program, it was concluded that there was a statistically significant effect of the overall quality dimensions represented (reliability, sympathy, fast response, safety, and tangibility) on university teaching skills, and the impact percentage reached ( 57.3 % ), In addition to the variation in the impact of total quality dimensions on effective teaching skills, and that the largest impact was for reliability, followed by sympathy, fast response, followed by safety and

### المقدمة:

تعدّ الجامعات من المؤسسات العلمية والتعليمية، وهي أحد الأساسات والدعائم المهمة في أي دولة، حيث يقع على عاتقها تلبية حاجات المجتمع الموجودة فيه، ومساعدته في إعداد كوادر بشرية مؤهلة في مختلف المجالات والتخصصات

العلمية، ونجاح هذا القطاع يسهم بدرجة كبيرة في نجاح القطاعات الأخرى، ويكون ذلك من خلال تركيز هذه الجامعات على إعداد الطلاب وتأهيلهم للانخراط في سوق العمل، وهذا بدوره يتطلب أن يمتلك عضو هيئة التدريس مهارات تدريس فعال وفق ما تحدده أبعاد الجودة الشاملة، والتي تجعله يمتلك القدرة على تنسيق وتنظيم المحاضرات وإدارتها بكفاءة، وحيث إن عضو هيئة التدريس هو أحد الركائز الرئيسية في نجاح أي مؤسسة تعليمية، فإن الاهتمام بهذا العضو وتنمية مهاراته هو السبيل الوحيد إلى تحقيق الأهداف التعليمية المرجوة منه. وقديماً قيل " إن رقي الجامعات وتطورها لا يقاس بمبانيها وساحاتها، إنما يقاس بأعضاء هيئة التدريس لديها، فهم يمثلون القلب النابض في الجامعات إذ لا تحيا بدونهم". (دخيخ، 2017: ص 4).

وتعتبر جامعة الرفاق الأهلية أحد الجامعة الأهلية في ليبيا وتتبع لقطاع التعليم العالي الأهلي والمعتمدة من مركز ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية، وحيث إن الجامعة تعمل في بيئة تنافسية شديدة، أصبح لزاماً عليها أن ترتقي لأعلى المستويات للمحافظة على دورها المتميز في المجتمع، وحتى تتمكن من استمرار ضمان الجودة لبرامجها المختلفة، وهو ما يعدّ الخيار الأول للطلاب.

### مشكلة الدراسة:

إن كثير من الجامعات في ليبيا عموماً، وفي جامعة الرفاق الأهلية على وجه الخصوص تواجه العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيق عملية مواكبة مستجدات التعليم الجامعي الحديث من أجل تقديم مخرجات ذات جودة عالية

تتماشى مع متطلبات سوق العمل، والتي يعدّ عضو هيئة التدريس أحد أهم مرتكزاتها.

ومن خلال تواجد الباحثون داخل الجامعة وبعد التحدث مع بعض الطلبة المقيدين فيها لاحظنا أن جامعة الرفاق لم تكن استثناءً من ذلك طبعاً، فهي أيضاً تواجه قصوراً في مهارات التدريس الفعال لدى بعض أعضائها، وأن هذا القصور يتمثل في (امتناع بعض أعضاء هيئة التدريس عن استخدام التقنية -جمود بعض المقررات الدراسية- ضعف التواصل مع الطلبة - ضعف تشجيع الطلبة للتعليم والتعلم)، وبالتالي على الجامعة أن تنظر في علاقتها وموقعها التنافسي، ليس هذا مواكبة لعصر المعلومات واقتصاد المعرفة فحسب بل لأنها أصلاً الجامعة من المؤسسات التي يعتمد عليها كل القطاعات في سد احتياجاتها من العناصر البشرية المؤهلة والمتعلمة، الأمر الذي يتطلب من المسؤولين فيها الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس وتطوير أدائهم لتقديم أفضل الخدمات التعليمية للمستفيدين منها، وتأسيساً على ما سبق يمكن طرح المشكلة البحثية في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى توافر مهارات التدريس الفعّال لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الرفاق في ضوء أبعاد الجودة الشاملة.

### فرضيات الدراسة:

للإجابة عن تساؤل الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية:  
يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الجودة الشاملة على مهارات التدريس الفعّال بالجامعة قيد الدراسة، والمتمثلة في (الاعتمادية، التعاطف، الملموسية، سرعة الاستجابة، الأمان). ويتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للموسمية على مهارات التدريس الفعّال بجامعة الرفاق.
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لسرعة الاستجابة على مهارات التدريس الفعّال بجامعة الرفاق.
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتعاطف على مهارات التدريس الفعّال بجامعة الرفاق.
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للأمان على مهارات التدريس الفعّال بجامعة الرفاق.
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للاعتمادية على مهارات التدريس الفعّال بجامعة الرفاق.

#### أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- 1- تحديد مدى امتلاك أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المهارات اللازمة للقيام بالعملية التعليمية على أكمل وجه، وبالتالي لفت انتباه إدارة الجامعة الى جوانب القصور واحتياجات كل عضو.
- 2- التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في تنمية وتطوير مهاراتهم التدريسية بالجامعة.
- 3- محاولة التوصل إلى بعض الحلول والتوصيات التي من شأنها أن تحد من أي قصور في عملية التدريس الجامعي وبالتالي تسهم في الرفع من مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس.

## أهمية الدراسة:

1- تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع نفسه وهو مهارات التدريس الجامعي الفعّال في ضوء أبعاد الجودة الشاملة، إذ تعد هذه المهارات من أهم الأولويات التي تحتاجها الجامعات على اختلاف تخصصاتها، لأنها تهتم بتحسين جودة العملية التعليمية.

2- تستمد هذه الدراسة أهميتها من القطاع الذي ستجرى عليه الدراسة، وهو قطاع التعليم العالي إذ يعد أساس المجتمعات في التقدم، فالجامعة هي المصدر الأساسي لتوليد الفكر والمعرفة من خلال دعم وتشجيع الابداع والبحث، وهي أيضاً المسؤولة عن إعداد وتأهيل الأفراد لسوق العمل.

## مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة والطالبات المقيدين بالفصل الدراسي ربيع (2019) والبالغ عددهم (2616) مفردة.

### الجدول رقم (1) يوضح مجتمع الدراسة

التخصص	اجمالي الطلبة
علوم إنسانية	1340
علوم تطبيقية	1276
المجموع الكلي	2616

المصدر: المسجل العام بالجامعة وفق إحصائية الفصل الدراسي ربيع (2019)

- ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة الوصول إلى جميع مفرداته، نتيجة عزوف الطلبة عن التواجد داخل الجامعة جراء الأحداث التي تمر بها مدينة

طرابلس، وعد استقرار الأوضاع، تم أخذ عينة عشوائية طبقية بسيطة من إجمالي مجتمع الدراسة.

### الجدول رقم (2) يوضح عينة الدراسة

التخصص	اجمالي الطلبة
علوم إنسانية	40
علوم تطبيقية	43
المجموع الكلي	83

### المصطلحات الدراسة:

- **مهارات التدريس الفعال:** هي عبارة عن مجموعة من الأداءات أو السلوكيات المميزة التي يلجأ عضو هيئة التدريس بالجامعة إلى الاستعانة بها أثناء التدريس حتى تتم العملية التعليمية بنجاح.
- **الجودة الشاملة:** أداء العملية التعليمية بأسلوب صحيح ومتقن وفق مجموعة من المعايير الضرورية لرفع مستوى جودة الخدمة التعليمية التي تقدمها الجامعة بأقل جهد وكلفة محققة الأهداف التعليمية.
- **أبعاد الجودة الشاملة:** هي مجموعة من الخصائص، والسمات، والمواصفات المطلوب توافرها بهدف تحقيق الجودة الشاملة، وتشمل (الملموسية- الاستجابة- التعاطف- الامان- الاعتمادية) .

### الدراسات السابقة:

- 1- دراسة (الدعيس، 2016) بعنوان "درجة توافر مهارات التدريس الجامعي" كلية التربية جامعة صنعاء باليمن.

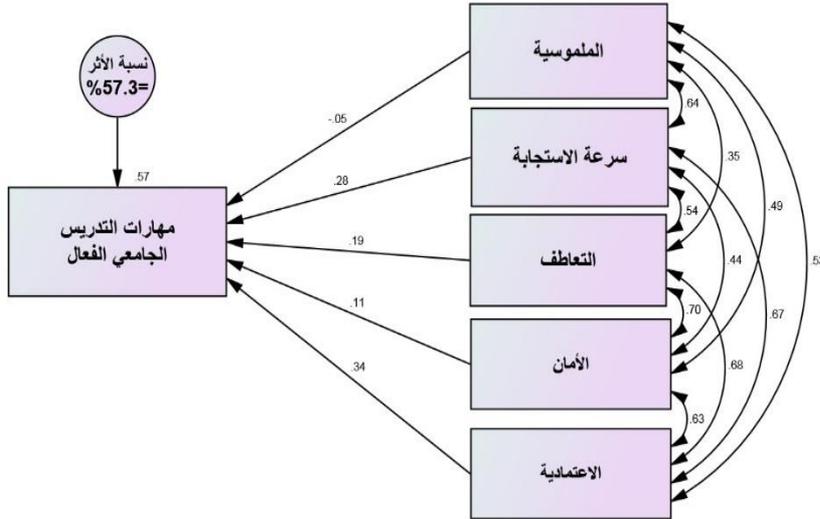
هدفت الدراسة الحالية إلى تقصى درجة توافر مهارات التدريس الجامعي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية-جامعة صنعاء لمهارات التدريس من وجهة نظر الطلبة الدارسين في العام الجامعي (2016/ 2017)، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبيان مكون من (27) فقرة، تم توزيعها في خمسة مجالات هي: مهارة الإعداد والتنظيم، وإمكانية التوفر للطلبة، وممارسة الأنشطة التدريسية، ومهارة إثارة الدافعية ومشاركة الطلبة، ومهارة التقويم. وتضمن الاستبيان سؤال مفتوح للطلبة لإضافة إي آراء أو مقترحات أخرى. وأظهرت نتائج الدراسة أن عضو هيئة التدريس يمتلك مهارات التدريس الموصوفة في أداة الدراسة بدرجة متوسطة، وأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس والتخصص والسنة الدراسية.

## 2- دراسة (الحيلة، 2015) بعنوان "مهارة التدريس الجامعي التي ينبغي توافرها لدى أعضاء هيئة التدريس" على جامعة البلقاء التطبيقية بالأردن.

هدفت الدراسة إلى استقصاء مهارات التدريس الجامعي التي ينبغي توافرها لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر طلبتهم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة لجمع البيانات تقيس مستوى مهارات التدريس الجامعي وتكونت من (59) فقرة موزعة على أربعة مجالات (التخطيط، التنفيذ، التقويم، الاتصالات والتواصل) واختيرت العينة بطريقة طبقية عشوائية بلغ عدد أفرادها (363) طالباً وطالبة موزعين على ثلاث كليات (إنسانية، تطبيقية، علمية)، توصلت الدراسة إلى أن مهارات التدريس الجامعي المتوافرة لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر طلبتهم كانت متوسطة، كما أظهرت عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المهارات التدريسية كافة لأعضاء

هيئة التدريس من وجهة نظر الطلبة تعزي لمتغير جنسهم ولصالح الذكور، بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة في المهارات التدريسية كافة لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر الطلبة تعزي لمتغير درجة التوافر التعليمي للطلاب (سنة أولى، سنة ثانية، سنة ثالثة، سنة رابعة) ولصالح فئة طلبة سنة ثالثة.

### أنموذج الدراسة:



الشكل (1) يوضح متغيرات الدراسة

### الجانب النظري:

#### مفهوم التدريس الفعّال:

يعد التدريس الجامعي الفعّال عملية ذات طبيعة نشطة كونها تتأثر بعدد كبير من العوامل منها ما يتصل عضو هيئة التدريس من حيث إعداده العلمي وتعمقه في التخصص وإعداده المهني، وسمات شخصية وصلاته البيئية مع الطلبة وتعامله معهم، ومنها ما يتصل بالطلاب نفسه من حيث خصائصه الشخصية وقدراته وميوله

ومستواه الاقتصادي والاجتماعي، واستعداده للتعلم الجامعي، ومنها ما يتصل بطبيعة المناهج الجامعية والخطط الدراسية والتدريسية في الجامعة من حيث طبيعتها، وأهدافها، ومحتواها، وتقويمها، ومتطلباتها الأخرى، هذا إضافة إلى الإدارة الجامعية الرشيدة التي تهيئ مناخاً تعليمياً مناسباً (زيتون، 1995: ص28).

### مهارات التدريس الجامعي الفعال:

يقصد بمهارات التدريس الجامعي مجموع القدرات التي يمتلكها عضو هيئة التدريس، والتي تؤهله للتدريس في الجامعات بكفاءة، وتتعلق هذه القدرات بأربع مجموعات هي: القدرة على التخطيط للتدريس، القدرة على تنفيذ التدريس، القدرة على تعلم الطلبة، القدرة على الاتصال والتواصل مع الطلبة. وفيما يلي المهارات التدريسية: (السر، 2003: ص287-292).

### المجموعة الأولى: مهارات التخطيط للتدريس الجامعي:

أولاً: تخطيط أهداف المساق: تعتبر الخطوة المنطقية في تصميم المساقات الجامعية هي تخطيط أهداف المساق، ويرى بعض أعضاء هيئة التدريس أن يعدوا مسبقاً قائمة بنواتج التعلم التي يرغبون أن يحققها الطلبة، وقد يرى آخرون أن يشركوا طلابهم بتحديد هذه الأهداف وصياغتها، وأياً كان الأمر فإن أعضاء هيئة التدريس عليهم أن يقدموا سلسلة واسعة من التحديات للطلبة، بمعنى أن يستند تصميم المساق إلى سلسلة واسعة من الأهداف، بحيث يجد الطلبة، بمختلف مستوياتهم واهتماماتهم، فيها شيئاً يهمهم ويتحداهم.

ثانياً: تخطيط موضوعات المساق: بعد تحديد الأغراض العامة للمساق، تأتي خطوة تحديد قائمة بالموضوعات الضرورية والمركزية، وأنها تلائم الطلبة، وتحقق لديهم

إشباعاً وإمتاعاً، وأنها تغطي الأهداف العامة للمساق، وأنها الأكثر أهمية في مجال التخصص.

**ثالثاً: تخطيط استراتيجيات التدريس وأنشطة التعلم والتعليم:** يشمل التخطيط لتدريس المساق اختيار استراتيجيات التدريس التي ينوي عضو هيئة التدريس استخدامها، وهنا لا بد أن يكون قادراً على اختيار استراتيجيات تدريسية مختلفة تلائم موضوعات المساق، سواء كانت الإلقاء، أو المناقشة، أو الحلقات الدراسية، وأيضاً اختيار استراتيجية التدريس التي تحقق أكبر قدر من أهداف التعلم، سواء كانت أهدافاً معرفية أو وجدانية أو مهارية، واختيار أنشطة التعلم التي تسهم في تحقيق أهداف التعلم، وتلبي اهتمامات الطلبة وميولهم.

**رابعاً: تخطيط متطلبات المساق وأساليب التقويم:** كذلك يستلزم التخطيط لتدريس المساق تحديد متطلبات المساق، وأنواع التقويم التي ينوي عضو هيئة التدريس تطبيقها، وتحديد الدرجات المتخصصة لكل مطلب، ولكل نوع من أنواع التقويم المستخدمة، وهنا لا بد أن يكون قادراً على اختيار بدائل متطلبات المساق، بحيث تسهم هذه المتطلبات في تحقيق أهداف المساق المحددة مسبقاً، وبحيث تتسجم وتتكامل مع متطلبات المساقات الأخرى، وتحديد أساليب التقويم الملائمة لتقويم تعلم المساق، سواء كانت شفهي أم تحريري أم عملية، وسواء كانت فردية أم جماعية.

**خامساً: تخطيط مخطط المساق:** بعد أن ينجز عضو هيئة التدريس الجوانب الأربعة السابقة، عليه أن يضعها في مخطط عام يتسم بالتنظيم والتدرج والمرونة. يحتوي المخطط العام توصيف المساق وأهدافه العامة، وموضوعات المساق، وأساليب التقويم ومتطلبات المساق والمراجع، أخذاً في الاعتبار الإجازات ومواعيد

الاختبارات، وتقتضي مرونة المخطط العام إمكانية التعديل فيه وفق ما يستجد من أحداث وظروف، وهذا يتطلب من عضو هيئة التدريس أن يراجع المخطط العام للمساق بين الحين والآخر، كذلك عليه أن يجد تبريراً لكل تعديل يقرره.

**سادساً: التخطيط للمحاضرة:** أن عضو هيئة التدريس بحاجة إلى أن يخطط لكل محاضرة مقدماً خلال بضعة أيام قبل موعد المحاضرة، وهنا لا بد إن يكون قادراً على أن يختار أهدافاً محددة للمحاضرة، بحيث تتضمن أهدافاً معرفية ووجدانية ومهارية، ويختار مفردات المحاضرة في ضوء المخطط العام للمساق، بحيث تكون ذات دلالة وأهمية بالنسبة للطلبة، وأساسية في مجال التخصص، وكذلك يحدد بدائل والواجبات أنشطة التعلم المطلوب من الطلبة القيام بها وترافق تقديم محتوى المساق بما يهدف إلى تيسير تعلم المحتوي، واكتساب خبرات معرفية وقيمية ومهارية.

### **المجموعة الثانية: مهارات تنفيذ التدريس الجامعي:**

- تتعلق هذه المجموعة بقدرة عضو هيئة التدريس على تنفيذ التدريس الجامعي وتنظيم المحاضرة وإدارتها بكفاءة، هنا لا بد أن يكون قادراً على أن:
- 1-يسهل المحاضرة باستثارة حب الاستطلاع لدي الطلبة، وذلك بالبداية بعبارة تثير التحدي، أو حوار لفظي يجذب الطلبة.
  - 2- يقدم موضوع المحاضرة منظماً ومتسلسلاً منطقياً نحو النقطة الختامية.
  - 3-ينوع في أساليب التدريس المستخدمة.
  - 4-يتناول المادة التعليمية وينظمها حول الأفكار الرئيسية.
  - 5-يشجع التفكير المستقل، والتفكير الناقد، من خلال إعطاء الطلبة فرصة لتوضيح بعض جوانب محتوى المحاضرة، أو إبداء آرائهم وتعليقاتهم .

- 6- يقرأ في وجه الطلبة وتعبيراتهم درجة تفاعلهم واندماجهم في المحاضرة.
  - 7- يخبر الطلبة بأهداف المحاضرة في بدايتها، أي يخبرهم بما هو متوقع منهم أداءه.
  - 8- يتأكد من اتقان الطلبة للمتطلبات السابقة لموضوع المحاضرة.
  - 9- يربط موضوع محاضرة اليوم بما قبلها، بعبارات موجزة تربط موضوع اليوم بما قبله.
- المجموعة الثالثة: مهارات تقويم تعلم الطلبة وتقديم التغذية الراجعة لهم:**
- ينظر الطلبة إلى عملية تقويم تعلمهم كتحد يرتبط بنجاحهم فيها، أو كمصدر قلق لهم، أو كمصدر للتنبؤ الإيجابي بكفاءتهم، وأياً كان الأمر فإنها عملية لا بد منها، وتشمل هذه المجموعة من المهارات قدرة على أن:
    - 1- يستخدم أساليب متنوعة لتقويم تعلم الطلبة، مثل الاختبارات، والتعيينات الكتابية، والقراءات الفردية.
    - 2- يقدم تغذية راجعة فورية بعد عملية التقويم، من خلال تصحيح أوراق الاختبارات، أو كتابة التعليقات على أوراق العمل.
    - 3- يسمح للطلبة بتقديم أوراق العمل لتصحيح مره أخرى مستفيدين من الملاحظة، لتحسينها.
    - 4- يضع نظاماً لوضع الدرجات موزعة على الأعمال والاختبارات الفصلية، بقدر أهميتها.
    - 5- يستخدم بنود اختبارية ترتقي بتفكير الطلبة وتقيس قدرات تفكيرية متنوعة.

6- يحلل نتائج الطلبة، ويفسرهما، ويحلل أنماط الأخطاء التي وقعوا فيها، للتوصل

إلى استنتاجات تتعلق بمستوى الطلبة، وبأسباب تدني درجاتهم.

7- يساعد الطلبة في مواجهة الصعوبات التي واجهتهم خلال الاختبارات .

### المجموعة الرابعة: مهارات الاتصال والتواصل مع الطلبة:

تظهر الدراسات في مجال الاتصال الإنساني أننا جميعاً نتواصل بأكثر مما نقوله بالكلمات، فنغمة الصوت وتغير نبرته، وتعبير الوجه، والإشارات التي نستخدمها، كلها تساعد على توصيل الرسائل التي نريدها، تماماً كالكلمات أو أبلغ منها، كما أن سياق بعض العبارات يمكن أن يتأثر في استقبال المستمعين للرسالة، وقد تغيرها تماماً (لومان، 1989: ص46).

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن مهارات التواصل مع الطلبة واحترامهم والثقة التي نالت أعلى ترتيب من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمهارات التدريس الأخرى (عبيدات، 1992)، (Hirst & Bailey) .

إن قاعة الدرس في الجامعات، بالإضافة إلى كونها حلبة للعروض الفكرية والمنطقية، فهي حلبة عاطفية تعج بالعلاقات البينية، وعلى أعضاء هيئة التدريس أن يكونوا على وعي بطبيعة هذه العلاقات، وأن يكون عضو هيئة التدريس قادراً على أن:

1- يطور علاقات إيجابية مع الطلبة، تقوم على الاحترام المتبادل.

2- يتعرف بمشاعر الطلبة، ويشجعهم على التعبير عنها.

3- يبدي اهتماماً قوياً بالطلبة، ولديه إحساس عالٍ بالرسائل للطلبة.

4- يستخدم الإيماءات وتعبيرات الوجه في تقديم رسائل للطلبة.

- 5- يتعرف على أسماء الطلبة، ويحرص مناداتهم الطلبة بأسمائهم.
- 6- يرحب بقاء الطلبة في أوقات الساعات المكتبية.
- 7- يستخدم لغة لطيفة وكلمات مناسبة لتوجيه الطلبة، فقد أوضح البحث في مجال الاتصال الإنساني أن اللغة اللطيفة تؤثر بقوة في علاقات القيادة (لومان، 1989: ص66).

### أنواع ضمان الجودة في الجامعات:

إن ضمان الجودة يقسم إلى قسمين هما ضمان الجودة الداخلي والخارجي وفقاً لزيون الجامعة والفرص المحتملة كالاتي: (Parri, 2006: p210).

1- **ضمان الجودة الخارجية:** هو مفهوم واسع إذ يتضمن أجزاء الجودة المرتبطة بالتقديرات المشتركة من قبل مختلف الأفراد خارج الجامعات بهدف تحقيق المسؤولية، وأن ضمان الجودة الخارجية ضروري من أجل اثبات بأن الأهداف المحددة من قبل الجامعات قد تحققت.

2- **ضمان الجودة الداخلية:** يهدف هذا النوع من ضمان الجودة إلى تطوير وتقييم المسؤولية الداخلية، وإن ضمان الجودة الداخلية بجميع نشاطاته تركز على تأمين الجودة والتطوير في كل مجالات أو حقول النشاطات في الجامعات، وإن ضمان الجودة الداخلية يركز بالدرجة الأولى على المسائل الأكاديمية ومجموع الأدلة أو الشواهد والمعلومات حول تحقيق رسالة الجامعة وفعالية الأنشطة والطرق المستخدمة للتأكد من الجودة ضمن الجامعة.

مؤشرات ضمان الجودة في التدريس الجامعي:

يمثل فهم مؤشرات أو محاور ضمان الجودة في الجامعات الخطوة الرئيسية في تحقيقها، والتي تتمثل بالآتي: (الملاح، 2005: ص39) (دياب، 2009: ص10-13).

1- **جودة الهيئة التدريسية:** ويقصد بها جودة عضو هيئة التدريس المتمثلة بتأهيله العلمي والسلوكي والثقافي، خبراته العلمية التي تتكامل بدورها مع تأهيله العلمي، وكذلك حجم أعضاء الهيئة التدريسية و كفاية أعضائها، وامتلاك أعضاء هيئة الكفايات التدريسية ومساهماتها في خدمة المجتمع المحلي ومستوى التدريب الأكاديمي لهم، وحجم الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس من بحوث والكتب المنشورة والمقالات وغيرها وأيضاً مدى تفرغ أعضاء هيئة التدريس للعمل الجامعي ومشاركاتهم في الجمعيات العلمية وأخيراً احترام أعضاء هيئة التدريس لطلابهم، الأمر الذي يسهم في إثراء العملية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع.

2- **جودة العملية التدريسية:** ويقصد بها جودة محتوياتها وتحديثها المستمر بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية، بحيث يساعد الطالب على توجيه ذاته في دراسته، واتجاهاته في جميع أنواع التعليم التي تتطلبها الجامعة منه، كما يجب أن يحقق الكتب النشاط التعليمي الذي يكون فيه الطالب محور الاهتمام، ويعمل على خلق اتجاهات ومهارات ضرورية لديهم، الأمر الذي يسهم بالبحث والاطلاع، مما يثري التحصيل والبحث العلمي.

2- **جودة الطلبة:** يعد الطالب أحد عناصر العملية التعليمية الرئيسية، ويقصد بها مدى تأهله في مراحل ما قبل الجامعة، علماً وصحياً وثقافياً ونفسياً، فانتقاء

الطلبة وقبولهم يمثل الخطوة الأولى في جودة التعليم الجامعي، وحتى يكون انتقاء الطلبة واختيارهم مؤشراً مهماً للجودة فإنه يجب أن يتم عن طريق اختبارات معينة مصممة لهذا الغرض.

3- **جودة البرنامج الدراسي:** ويقصد بجودة البرنامج الدراسي، هو جودة البرامج والخطط الدراسية وشمولها وعمقها، ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية، ومدى تطويعها بما يتناسب مع المتغيرات العالمية، واسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة للطلاب .

4- **جودة التسهيلات التعليمية:** تتمثل التسهيلات التعليمية بالمبنى التعليمي وتجهيزاته والتي تمثل محور هام من محاور العملية التعليمية حيث يتم فيه التفاعل بين مجموع عناصره، وإن التسهيلات التعليمية المتمثلة بالقاعات والتهوية والإضاءة والمقاعد وغيرها تؤثر في جودة التعليم ومخرجاته.

#### **التحديات والمعوقات التي تواجه تحقيق الجودة الشاملة في الجامعات:**

تواجه الجودة الشاملة عدداً كبيراً من التحديات والمعوقات المتنوعة والتي تحول دون تطبيق معاييرها ومؤشراتها، وقد تباينت تلك المعوقات ما بين اقتصادية، أو شخصية، أو اجتماعية، أو أدائية مهنية، أو بحثية، أو إدارية، أبرزها فيما يلي: (القحفة، 2014: ص 249-250).

- 1- الخلل المستمر في نسبة عدد الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس.
- 2- صعوبة توفير أعضاء هيئة التدريس بالتخصصات والخبرات المطلوبة.
- 3- غياب سياسة واضحة لبناء قدرات الموارد البشرية، مثل تدريب أعضاء هيئة التدريس، ودعم الأعضاء الجدد، وغياب نظام تقييم شفاف.

- 4- هجره العقول، حيث يتم انتقال العديد من العقول العاملة في الجامعة للعمل في دول أخرى برواتب وحوافز أعلى.
- 5- انخفاض نسبة الاستثمار في الجامعات الخاصة خاصة بابتعاث الطلاب إلى جامعات متميزة وإعادة توظيفهم كأساتذة (الطراونة، 2010).

### الإطار العملي للدراسة:

#### مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من طلبة وطالبات جامعة الرفاق المقيدين بالفصل الدراسي ربيع (2019)، وقد اعتمدت الباحثون عينة طبقية عشوائية قوامها (100) مفردة، فقام بتوزيع (100) استمارة، استرد منها (83) استمارة صالحة للتحليل مبين بالجدول أدناه.

الجدول رقم (3) الاستثمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد

نسبة الاستثمارات الصالحة	عدد الاستثمارات الصالحة	نسبة الاستثمارات الغير صالحة	عدد الاستثمارات غير صالحة	نسبة الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات الموزعة
83%	83	0%	0	17%	17	100

#### اختبار الفرضيات:

لاختبار صحة فرضيات الدراسة تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار جوهريه العلاقة بين أبعاد الجودة الشاملة ومهارات التدريس الجامعي الفعّال، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة

الإحصائية أقل من 0.05، وتكون غير معنوية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

**الفرضية الرئيسية:** يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الجودة الشاملة على مهارات التدريس الفعال بالجامعة قيد الدراسة.

**الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للموسمية على مهارات التدريس الفعال بالجامعة قيد الدراسة.

**الجدول رقم (4):** نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر الملموسية على مهارات التدريس الجامعي الفعال

معاملات الانحدار		نسبة الأثر	قيمة الدلالة الإحصائية	معامل التحديد ( $R^2$ )	معامل الارتباط
الملموسية	الثابت				
0.302	2.658	%18.8	0.000	0.188	0.434

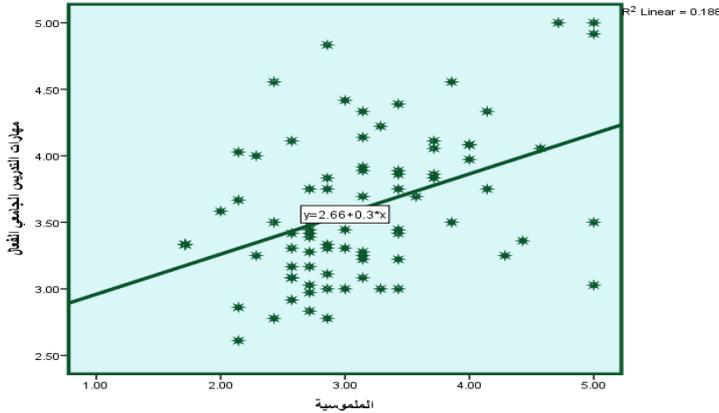
قيمة F المحسوبة = 18.778 درجات الحرية (1، 81)، قيمة F

الجدولية = 3.961

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين الملموسية ومهارات التدريس الجامعي الفعال، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.434)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن الاهتمام بالملموسية يرفع من مستوى مهارات التدريس الجامعي الفعال، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من 0.05، وتشير إلى معنوية هذه العلاقة. ولتحديد أثر الملموسية على مهارات التدريس الجامعي الفعال، فإن قيمة F تساوي (18.778) وهي قيمة مرتفعة قياساً

بالقيمة الجدولية (3.961)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للموسية على مهارات التدريس الجامعي الفعال، وكانت قيمة معامل التحديد (0.188) وهي تشير إلى أن ما نسبته (18.8%) من التغيرات في مهارات التدريس الجامعي الفعال يعود إلى الموسية ما لم يؤثر مؤثر آخر، وهذا يعني قبول الفرضية الأولى. ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:  $Y = 0.302 * X_1 + 0.658 + \varepsilon$

حيث:  $Y$  مهارات التدريس الجامعي الفعال،  $X_1$  الموسية،  $\varepsilon$  الخطأ العشوائي



شكل (2) يبين العلاقة بين الموسية ومهارات التدريس الجامعي الفعال الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لسرعة الاستجابة على مهارات التدريس الفعال بالجامعة .  
الجدول رقم (4): نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر سرعة الاستجابة على مهارات التدريس الجامعي الفعال

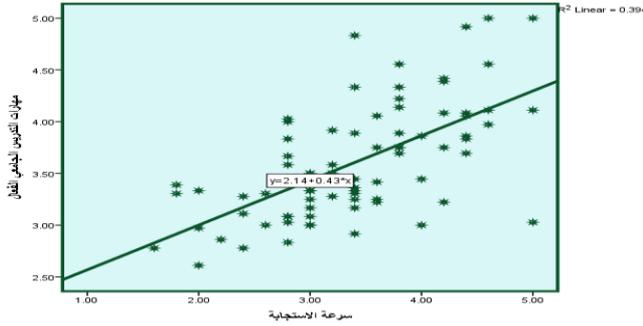
معاملات الانحدار		نسبة الأثر	قيمة الدلالة الإحصائية	معامل التحديد (R <sup>2</sup> )	معامل الارتباط
سرعة الاستجابة	الثابت				
0.432	2.137	%39.4	0.000	0.394	0.628

قيمة F المحسوبة = 52.701 درجات الحرية (1 ، 81) F الجدولية = 3.961

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين سرعة الاستجابة ومهارات التدريس الجامعي الفعال، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.628)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن الاهتمام بسرعة الاستجابة يرفع من مستوى مهارات التدريس الجامعي الفعال، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من 0.05، وتشير إلى معنوية هذه العلاقة. ولتحديد أثر سرعة الاستجابة على مهارات التدريس الجامعي الفعال، فإن قيمة F تساوي (52.701) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (3.961)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لسرعة الاستجابة على مهارات التدريس الجامعي الفعال، وكانت قيمة معامل التحديد (0.394) وهي تشير إلى أن ما نسبته (39.4%) من التغيرات في مهارات التدريس الجامعي الفعال يعود إلى سرعة الاستجابة ما لم يؤثر مؤثر آخر، وهذا يعني قبول الفرضية الثانية. ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$.137+0.432*X_2 + \varepsilon 2Y=$$

حيث: Y مهارات التدريس الجامعي الفعال، X<sub>2</sub> سرعة الاستجابة ، ε الخطأ العشوائي



شكل (4) يبين العلاقة بين سرعة الاستجابة ومهارات التدريس الجامعي الفعال الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتعاطف على مهارات التدريس الفعال بالجامعة .

الجدول رقم (5): نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر التعاطف على مهارات التدريس الجامعي الفعال

معاملات الانحدار		نسبة الأثر	قيمة الدلالة الإحصائية	معامل التحديد ( $R^2$ )	معامل الارتباط
الثابت	التعاطف				
2.03	0.46	%40.2	0.000	0.402	0.634

قيمة F المحسوبة = 54.475 درجات الحرية (1 ، 81) ، قيمة F الجدولية = 3.961

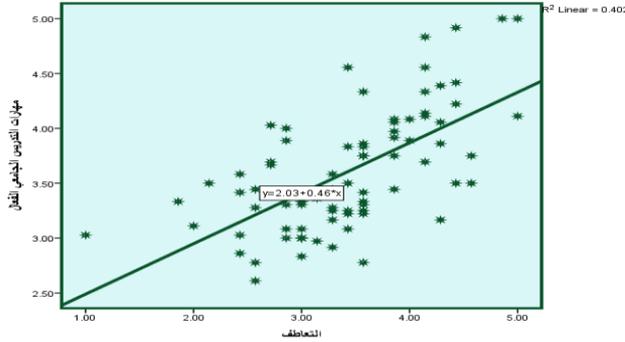
أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين التعاطف ومهارات التدريس الجامعي الفعال، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.634)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن الاهتمام بالتعاطف يرفع من مستوى مهارات التدريس الجامعي الفعال، وكانت وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من 0.05، وتشير إلى معنوية هذه العلاقة.

ولتحديد أثر التعاطف على مهارات التدريس الجامعي الفعال، فإن قيمة F تساوي (54.475) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (3.961)، وكانت قيمة

الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتعاطف على مهارات التدريس الجامعي الفعّال، وكانت قيمة معامل التحديد (0.402) وهي تشير إلى أن ما نسبته (40.2%) من التغيرات في مهارات التدريس الجامعي الفعّال يعود إلى التعاطف ما لم يؤثر مؤثر آخر، وهذا يعني قبول الفرضية الثالثة.

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = 2.03 + 0.46 * X_3 + \varepsilon$$



شكل (3) يبين العلاقة بين التعاطف ومهارات التدريس الجامعي الفعّال

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للأمان على مهارات التدريس الفعّال بالجامعة قيد الدراسة.

الجدول رقم (6): نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر الأمان على مهارات التدريس الجامعي الفعّال

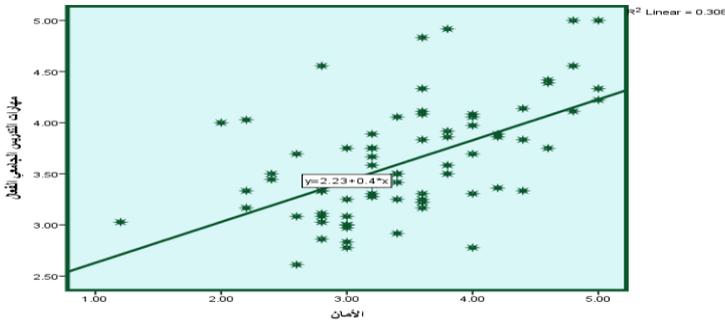
معاملات الانحدار		نسبة الأثر	قيمة الدلالة الإحصائية	معامل التحديد (R <sup>2</sup> )	معامل الارتباط
الثابت	الأمان				
2.23	0.4	%30.8	0.000	0.308	0.555

قيمة F المحسوبة = 36.037 درجات الحرية (1 ، 81) ، F الجدولية = 3.961

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين الأمان ومهارات التدريس الجامعي الفعّال، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.555)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن الاهتمام بالأمان يرفع من مستوى مهارات التدريس الجامعي الفعّال، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من 0.05، وتشير إلى معنوية هذه العلاقة. ولتحديد أثر الأمان على مهارات التدريس الجامعي الفعّال، فإن قيمة F تساوي (36.037) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (3.961)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للأمان على مهارات التدريس الجامعي الفعّال، وكانت قيمة معامل التحديد (0.308) وهي تشير إلى أن ما نسبته (30.8%) من التغيرات في مهارات التدريس الجامعي الفعّال يعود إلى الأمان ما لم يؤثر مؤثر آخر، وهذا يعني قبول الفرضية الرابعة.

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$.23+0.4*X_4 + \varepsilon_2$$



شكل (4) يبين العلاقة بين الأمان ومهارات التدريس الجامعي الفعّال

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للاعتمادية على مهارات التدريس الفعال بالجامعة قيد الدراسة.

جدول (7): نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر الاعتمادية على مهارات التدريس الجامعي الفعال

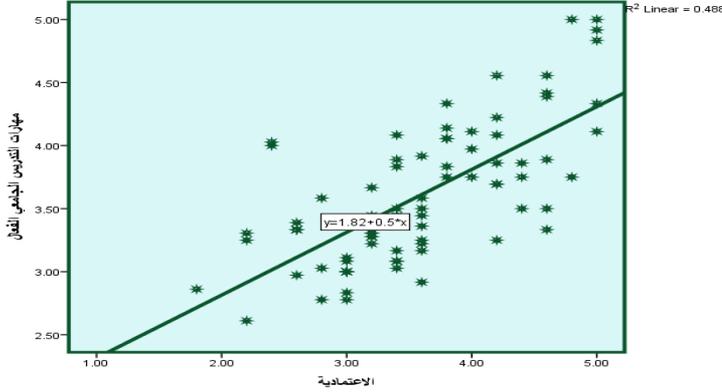
معاملات الانحدار		نسبة الأثر	قيمة الدلالة الإحصائية	معامل التحديد ( $R^2$ )	معامل الارتباط
الثابت	الاعتمادية				
1.818	0.498	48.8%	0.000	0.488	0.699

F المحسوبة = 77.257 درجات الحرية (1 ، 81) F الجدولية = 3.961

أظهرت النتائج في الجدول رقم (7) وجود علاقة إيجابية معنوية بين الاعتمادية ومهارات التدريس الجامعي الفعال، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.699)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن الاهتمام بالاعتمادية يرفع من مستوى مهارات التدريس الجامعي الفعال، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من 0.05، وتشير إلى معنوية هذه العلاقة. ولتحديد أثر الاعتمادية على مهارات التدريس الجامعي الفعال، فإن قيمة F تساوي (77.257) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (3.961)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للاعتمادية على مهارات التدريس الجامعي الفعال، وكانت قيمة معامل التحديد (0.488) وهي تشير إلى أن ما نسبته (48.8%) من التغيرات في مهارات التدريس الجامعي الفعال يعود إلى الاعتمادية ما لم يؤثر مؤثر آخر، وهذا يعني قبول الفرضية الخامسة.

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$*X5 + \varepsilon 0.498 + 1.818$$



شكل (8) يبين العلاقة بين الاعتمادية ومهارات التدريس الجامعي الفعال  
الفرضية الرئيسية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمعايير الجودة الشاملة  
على مهارات التدريس الفعال بالجامعة قيد الدراسة  
جدول (9): نتائج تبين الانحدار المتعدد لتحديد أثر أبعاد الجودة الشاملة على مهارات  
التدريس الجامعي الفعال

معاملات الانحدار						نسبة الأثر	قيمة الدلالة	معامل التحديد (R <sup>2</sup> )	معامل الارتباط
الاعتمادية	الأمان	التعاطف	الاستجابة سرعة	الملموسية	الثابت				
0.2 4	0.07 8	0.14 1	0.19 1	- 0.03 2	1.44 7	57.3 %	0.00 0	0.57 3	0.75 7

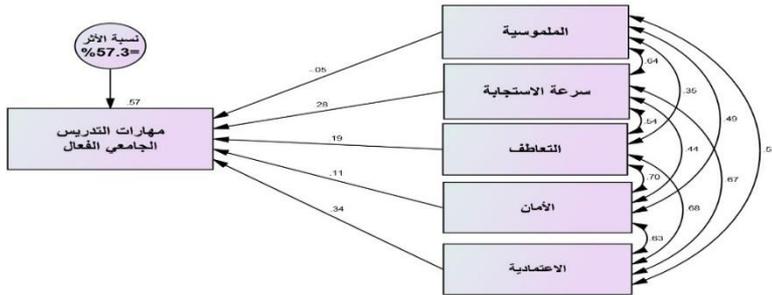
F الجدولية = 20.64 درجات الحرية (5 ، 77) F الجدولية = 2.3683

بينت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين أبعاد الجودة الشاملة ومهارات التدريس الجامعي الفعّال، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.749) وتشير إلى أن أبعاد الجودة الشاملة ترفع من مستوى مهارات التدريس الجامعي الفعّال. ولتحديد أثر أبعاد الجودة الشاملة على مهارات التدريس الجامعي الفعّال، فإن تم قيمة F تساوي (20.64) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (2.3683)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفرًا وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الجودة الشاملة على مهارات التدريس الجامعي الفعّال، وكانت قيمة معامل التحديد (0.573) وهي تشير إلى أن ما نسبته (57.3%) من التغيرات في مهارات التدريس الجامعي الفعّال يعود إلى أبعاد الجودة الشاملة ما لم يؤثر مؤثر آخر، وهذا يعني قبول الفرضية الرئيسية.

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = 1.447 - 0.032 * X_1 + 0.191 * X_2 + 0.141 * X_3 + 0.078 * X_4 + 0.24 * X_5 + \varepsilon$$

Y مهارات التدريس الجامعي الفعّال ،  $X_1$  الملموسية،  $X_2$  سرعة الاستجابة ،  $X_3$  التعاطف،  $X_4$  الأمان،  $X_5$  الاعتمادية،  $\varepsilon$  الخطأ العشوائي.



شكل (5): نتائج تحليل المسار أثر أبعاد الجودة الشاملة على مهارات التدريس الفعّال

## النتائج

بعد عرض وتحليل بيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الجودة الشاملة المتمثلة في (الاعتمادية، التعاطف، سرعة الاستجابة، الأمان، الملموسية) على مهارات التدريس الجامعي، وبلغت نسبة التأثير (57.3%).

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الجودة الشاملة (الاعتمادية، التعاطف، سرعة الاستجابة، الأمان، الملموسية) على مهارات التدريس الجامعي وأن نسبة التأثير لكل بعد بلغت على التوالي: (48.8)، (40.2)، (39.4)، (30.8)، (18.8%).

3- يوجد تفاوت لتأثير أبعاد الجودة الشاملة على مهارات التدريس الفعال، وأن التأثير الأكبر كان للاعتمادية يليه التعاطف ثم سرعة الاستجابة يليها الأمان وأخيراً الملموسية.

4- إن أغلبية أعضاء هيئة التدريس لا يلجؤون إلى استخدام التقنيات الحديثة كآلة العرض وغيرها من الأجهزة المتطورة لتقديم المحاضرة بسهولة ويسر.

5- إن الجامعة تلتزم بالمواعيد المحددة بالخطة الدراسية المتعلقة بمواعيد الامتحانات والمحاضرات، وتعلم الجامعة الطلبة بدقة عن موعد البدء البرنامج الدراسي.

6- يغلب على أغلب ممارسات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الألفة والاحترام تجاه الطلبة، والشعور بالأمان والمسؤولية.

## التوصيات:

من خلال نتائج تحليل الدراسة الميدانية فإن الدراسة توصي بالآتي:

1-زيادة اهتمام إدارة الجامعة بالجانب المادي وتوفير التسهيلات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، مثل مكتبة متكاملة لجميع التخصصات، وقاعات تدريسية مريحة، وزيادة الاهتمام بالتكنولوجيا ومحاولة دمج التقنيات الحديثة بالتعليم كالحاسوب والانترنت وآلة العرض لتقديم المحاضرة بسهولة ويسر .

2-الحرص على وضع العلامات وتقييم أداء الطلاب في الامتحانات بموضوعية تامة دون تحيز، والسماح لهم بمراجعة أوراق الإجابة للامتحانات ، وكذلك افساح مجال للطلبة لمناقشة الأمور المتعلقة بالاختبار وكيفية الأسئلة.

3-حرص إدارة الجامعة قبل قبول أي عضو جديد رسمياً ضمن أعضائها على أن يقدم محاضرة تجريبية لتقييم الأداء، وهذا للتأكد من مدى ملائمة الوظيفة، وقدرته لإيصال المعلومة بشكل جيد.

4-زيادة اهتمام أعضاء هيئة التدريس باستقبال الطلبة بصدر رحب في الساعات المكتبية، وأن يبدو بشاشة وتفهم لمشاعر الطلبة.

5-على إدارة الجامعة محاولة الاستفادة من التجارب الناجحة للجامعات العربية الأخرى بما يتعلق ببرامج التطوير المهني لأعضاء هيئات التدريس، والعمل على تطبيقها.

6-ننصح إدارة الجامعة العمل على رفع كفاءة أداء أعضاء هيئة التدريس باستمرار وذلك من خلال تحفيزهم لحضور الحلقات الدراسية والدورات التدريبية والمؤتمرات واللقاءات العلمية في مجال ومهارات التواصل.

## المراجع

- 1- حداد، بشير، (2004)، "التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس"، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
- 2- الحيلة، محمد محمود، (2013)، "مهارات التدريس الصفّي"، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان.
- 3- زيتون، عايش، (1995)، "أساليب التدريس الجامعي"، دار الشروق، عمان، الأردن، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- 4- لومان، جوزيف، (1989)، "اتقان أساليب التدريس"، ترجمة حسين عبد الفتاح، مركز الكتب الاردني.
- 5- الملاح، منتهي أحمد، (2005)، "درجة تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية، في محافظة الضفة الغربية، كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- 6- الدعيس، صفية ناجي، (2016)، "مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية"، ع38، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 7- القحفة، أحمد عبد الله، (2014)، "مدي توفر معايير الجودة في الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس بكلية التربية النادرة من وجهة نظر طلبة الكلية"، مجلة الناصر، ع4.
- 8- دياب، سهيل رزق، (2009)، "مؤشرات الجودة في التعليم العالي الفلسطيني"، دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القدس (المفتوحة) منطقة غزة التعليمية.
- 9- زيتون، عايش، (1995)، "أساليب التدريس الجامعي"، دار الشروق، عمان، الأردن، بحث غير منشور، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

10- دخيخ، صالح بن أحمد، وحسانين، صفوت أحمد، والمصري، تامر علي، (2017)، "أساليب التدريس الجامعي لذي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات علوم التربية"، دراسات جامعة الباحة، جمهورية مصر العربية.

11- Hirst, Walter-Alten & Bailey, Gerald. D. (1983), "A study to identify effective classroom teaching competencies for community college faculty"\_Eric, An Ed 227890, U.S, Kansas.

12- Parri, J. (2006), "quality in higher education", Vadyba management, Nr. 2 (11).

## أثر الواردات الليبية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2017)

عبدالرزاق عبدالله السوقي. محاضر كلية التجارة والاقتصاد - مسلاتة، الجامعة الأسمرية

### المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الواردات الليبية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2017) من خلال متغير ممتثل بقيمة الواردات الليبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحاولت الدراسة تقديم مقترحات تساهم في تذليل الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تشكل خطراً على الاقتصاد الليبي واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي من خلال النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية، والأسلوب الكمي من خلال استخدام الاقتصاد القياسي، وقد تم الاعتماد على البيانات المنشورة الرسمية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية للمتغير المستقل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى تحقق الفرضية بوجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية (عند مستوى المعنوية 0.05) لقيمة الواردات (x) على الناتج المحلي الإجمالي (y).

### ABSTRACT

The study aimed to identify the impact of Libyan imports and their role in supporting the national economy during the period (2000-2017) through a variable represented by the value of Libyan imports to the gross domestic product, and the study tried to present

proposals that contribute to overcoming the difficulties and obstacles that could pose a threat to the Libyan economy The study used the descriptive method through the theories of foreign trade, and the quantitative method through the use of econometrics, and the official published data were relied upon, and the study concluded that there is a significant relationship to the independent variable affecting the gross domestic product, which indicates the hypothesis is fulfilled there is an effect Significant statistically significant (at the level of significance 0.05) for the value of imports (x) over GDP (y).

### المقدمة:

لعل أبرز ما يتسم به الاقتصاد الليبي شأنه شأن الاقتصاديات النامية الأخرى الجمود في عناصر الإنتاج المحلية وتخلفها مما يحد من قدرة العرض المحلي على مجازاة أو ملاحقة الزيادات في الطلب المحلي، والتي تنجم في الدول النامية عادةً نتيجة اكتشاف مورد طبيعي، يؤدي إلى زيادة عناصر الانفاق مما يتطلب تغطية فائض الطلب المحلي عن طريق الاستيراد خاصةً مع تسارع عمليات التنمية والتي تستلزم بدورها استيراد المزيد من المعدات الاستثمارية والتكنولوجية التي لا تتوفر عليها الاقتصاد المحلي، كذلك تؤدي زيادة الدخل المترتبة على التنمية الاقتصادية من جانب آخر إلى زيادة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية بسبب عجز العرض المحلي عن تلبية الزيادات في الطلب المحلي من واقع تخلف عناصر الانتاج وجمودها، خاصةً عند اكتشاف وتصدير ذلك المورد الطبيعي، أو حدوث تطورات في أسعار هذا المورد، ومن ثم التأثير على الدخل، وعلى الأنماط الاستهلاكية السائدة، وحيث أن الزيادة في القدرة على استيراد السلع الاستثمارية تحدث بشكل رئيس من خلال التوسع في الصادرات، مقارنةً بحدوثها نتيجة إحلال

الإنتاج المحلي محل الواردات؛ فواردات الاقتصاد النامي تتكون في الغالب من المنتجات الأولية أو المنتجات المصنعة التي قد لا تتوفر محلياً لأسباب مناخية أو طبيعية، ولم يشد الاقتصاد الليبي عن هذه القاعدة، إذ أن التوسع في الصادرات من النفط الخام، والزيادة التي تحققت نتيجةً لذلك في مستويات الدخل والنتاج، فضلاً عن التسارع في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أدت إلى حدوث زيادات في الكميات المطلقة لمختلف فئات الواردات.

### مشكلة الدراسة:

من خلال تتبع هيكل وبنيان الواردات والذي يتسم بالتنوع السلعي والتركيز الجغرافي في الاقتصاد الليبي فإن ازدياد القدرة الاستيرادية للاقتصاد، متزامنة مع بدء عمليات التنمية الاقتصادية كان من شأنها أن تحدث تغييراً هيكلياً في بنية الواردات، إذ تزداد الواردات الاستهلاكية والاستثمارية على حد سواء، الأمر الذي يترك أثره النهائي في شكل زيادة نسبة بعض الواردات وانخفاض البعض الآخر منها، وفيما يتصف هيكل الصادرات الليبية بالطبيعة السلعية لمكوناته، فإنه يتصف أيضاً بارتفاع درجة التركيز، وذلك بالاعتماد في بنيانه الهيكلي على حصيلة صادرات سلعة رئيسة واحدة وهي النفط الخام، ويعني هذا الأمر أن استمرار هيكل الصادرات الليبية بنفس الوتيرة، سوف يقلل من فرص النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، اعتماداً على تمويل الواردات المطلوبة للتنمية ولإحداث النمو من مصدر وحيد للنقد الأجنبي يخضع لعوامل اقتصادية وسياسية خارجة عن نطاق الاقتصاد المحلي والسياسات الاقتصادية المحلية، وانطلاقاً من هذه الإشكالية الرئيسية يتم طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما هو واقع الواردات في ليبيا، وإلى أي حد يشكل اعتماد تمويل الواردات المطلوبة للتنمية على الصادرات النفطية خطراً على الاقتصاد الوطني؟
- ما هي السبل التي يمكن تبنيها للحد من اعتماد الواردات الليبية على النفط كمصدر وحيد لتمويلها؟

### أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذه الدراسة والتي نسعى إلى تحقيقها فيما يلي:

1. التعرف على تطور وبنيان هيكل الواردات الليبية ودوره في دعم الاقتصاد الوطني.
2. التعرف على دور الواردات الليبية في دعم الاقتصاد الوطني والمتمثل في قيمة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
3. التعرف على أهم المعوقات التي تواجه الواردات الليبية والتي قد تشكل خطراً على الاقتصاد الليبي.
4. تقديم مقترحات تساهم في تذليل الصعوبات التي تواجهها الواردات الليبية.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن الواردات الليبية تتطوي على قدر كبير من السلع الاستثمارية التي يفتقر إليها الاقتصاد الليبي لمواصلة نموه، كما تتطوي على قدر كبير من السلع الاستهلاكية لتغطية العجز في العرض المحلي من هذه السلع، خاصةً مع توسع السوق الداخلية نتيجة عوامل ترتبط بنمو الإيرادات النفطية، والانفاق العام، وبالنمو السكاني، فقد أسفر التوسع في الانفاق على التنمية نتيجة للزيادات الهائلة في الإيرادات النفطية، إلى ظهور الاستيراد في الكثير من أوجه

الانفاق العام خصوصاً مع تزايد الدخول الشخصية، ومن ثم تزايد القوة الشرائية، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية من الخارج.

### فرضية الدراسة:

فرضية العدم ( $H_0$ ): لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية (عند مستوى المعنوية 0.05) لقيمة الواردات الليبية (x) على الناتج المحلي الإجمالي (y).

الفرضية البديلة ( $H_1$ ): يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية (عند مستوى المعنوية 0.05) لقيمة الواردات الليبية (x) على الناتج المحلي الإجمالي (y).

### منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة في منهجها على استخدام المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة المتعلقة بدراسة واقع وتطور الواردات الليبية خلال الفترة 2000-2017، واستخدمت الأسلوب الكمي من خلال اعتمادها على الاقتصاد القياسي للوصول إلى تقدير أثر الواردات الليبية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2017، واعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات هي البيانات الأولية والمتمثلة بالدراسات النظرية السابقة والكتب والدوريات والبحوث المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، أما البيانات الرسمية فتتمثل في البيانات الواردة المنشورة كتلك التي تتضمنها مصلحة الإحصاء والتعداد، والحسابات القومية، أو التي ينشرها مصرف ليبيا المركزي، والهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ومجلس التخطيط العام، وصندوق النقد العربي في الحصول على البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية في ليبيا كمصدر رئيس للبيانات.

### الدراسات السابقة:

حاول الباحث التعرف على الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وذلك بغرض التعرف على مناهجها وأهدافها كخطوة لازمة لتحديد منهج هذه الدراسة وأهدافها، ومن أبرز هذه الدراسات ما يلي:

أ. دراسة: (شامية، 2007) كان أحد محاور هذه الدراسة يتعلق بدراسة معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج. وأوضحت أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تراوحت ما بين (38%-70%) خلال الفترة (2004-2000)، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الاعتماد على الخارج، حيث تستورد ليبيا أكثر من 70% من احتياجاتها من الخارج، وتعتمد على صادرات النفط الخام مصدراً أساسياً للعملة الأجنبية.

ب. دراسة: (Abughalia، 2012) تناولت هذه الدراسة تأثير الحصار الاقتصادي الدولي على التجارة الخارجية الليبية، وحاولت الوصول إلى الصلات ما بين الحظر الاقتصادي الدولي والتجارة الخارجية الليبية، وعلى وجه الخصوص تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على نمط الصادرات والواردات الليبية خلال فترة العقوبات الدولية (1978-2010)، وكذلك دراسة ميزان المدفوعات وهيكلة الصادرات والواردات في نفس الفترة، وبالإضافة إلى ذلك، التركيز على تحديد الأسواق الرئيسية التي يتم التعامل معها، وأوصت الدراسة بضرورة السعي إلى الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال الدخول في اتفاقيات تجارية واتفاقيات مع عدد من الدول والأسواق الدولية. وضرورة تشجيع ودعم القطاع الخاص؛ وذلك ليكون له دور فاعل في تنمية قطاع الواردات وإعادة توجيه عائدات النفط والفائض التجاري للاستفادة منها في رفع مستوى إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ج. دراسة: (Elgesim، 2016) استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر التجارة الخارجية في السعودية على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990-2013، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها المتعلقة بقياس أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في السعودية، كما تناولت قياس أثر حجم الواردات السعودية على الناتج المحلي الإجمالي، وتبين أن الواردات السعودية تلعب دوراً كبيراً في زيادة الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ربما يعود إلى أن جزء كبير من الواردات هي واردات من السلع الوسيطة والرأسمالية وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات السعودية.

د. دراسة: (البر وآخرون، 2016) تناولت الدراسة أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2012-1992)، وهدفت الدراسة إلى قياس هذا الأثر مستخدمةً المنهج الوصفي والأسلوب الكمي من خلال الاعتماد على الاقتصاد القياسي، وتوصلت الدراسة إلى أنه لم يكن لإحلال الواردات أثر بالحجم المتوقع على النشاط الاقتصادي، ومرد ذلك لعدم توفر رؤوس الأموال للمساهمة في قيام صناعات الإحلال بالصورة المثلى، وحتى الصناعات التي قامت لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي محلياً مثل صناعات الأدوية، والنسيج، والسكر، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية لقيام المشروعات الصناعية سواء كان للإنتاج أو غيره من أجل التصدير.

هـ. دراسة: (التلاوي وآخرون، 2019) هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين كل من الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي لمعرفة مدى تأثير كل من الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، ومن ثم بيان مدى

الأثر والتفاعل بين كل من الصادرات والواردات وبين النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي. واعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن للكشف عن العلاقة في الأجل الطويل، وعلى نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للتعرف على العلاقة السببية في الأجلين، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة تكاملية -طويلة الأجل- بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وأيضاً يتأثر الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير بكل من الصادرات والواردات، حيث يتأثر سلباً بالواردات وبصادرات الفترة السابقة.

### تحليل الواردات الليبية ودورها في الميزان التجاري خلال الفترة (2017-2000)

الميزان التجاري **Balance COMMERCIALE** هو عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات **Exports**، وإجمالي الواردات **Imports**، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من السلع في وقت معين يكون هناك فائض في الميزان التجاري، وإذا حدث العكس يكون هناك عجز فيه، والميزان التجاري هو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حساس فيما يخص النمو الاقتصادي، ويلعب الميزان التجاري دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس فوائض الإنتاج السلعي والخدماتي (داود وآخرون، 2002، 20)، ولأن الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات، أي بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية، (داود، 2011، 145). أما الواردات فهي ذلك الجزء

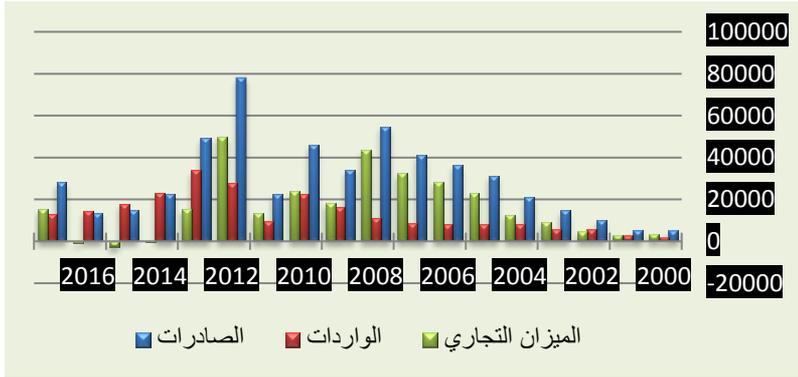
من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول. (بريس، 2013، 37)، ويوضح الجدول رقم (1)، الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (2000-2013).

جدول (1) الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (2000-2017) (القيمة بالمليون دينار)

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
2000	5221.5	1911.4	3310.1
2001	5394.0	2660.4	2733.6
2002	10177.0	5585.7	4591.3
2003	14806.6	5597.9	9208.7
2004	20848.3	8255.2	12593.1
2005	31148.0	7953.5	23194.5
2006	36336.3	7934.7	28401.6
2007	40972.1	8501.4	32470.7
2008	54732.4	11195.8	43536.6
2009	34070.9	16060.6	18010.3
2010	46196.3	22376.3	23820.0
2011	22527.5	9295.8	13231.7
2012	77805.5	27795.3	50010.2
2013	49310.8	33975.5	15335.3
2014	22554.8	22960.8	-406.0
2015	14892.2	17826.8	-2934.6
2016	13579.4	14523.9	-944.5
2017	27988.3	12862.8	15125.5

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة عن الفترة 1971-2002./ الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة عن الفترة

2003-2009 / مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 58 \_ الربع الثاني 2018، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية أعداد مختلفة عن الفترة (2005-2017). مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة (2000-2009). . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة عن الفترة 2013-2018 .



شكل (1) قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال الفترة (2000-2017)

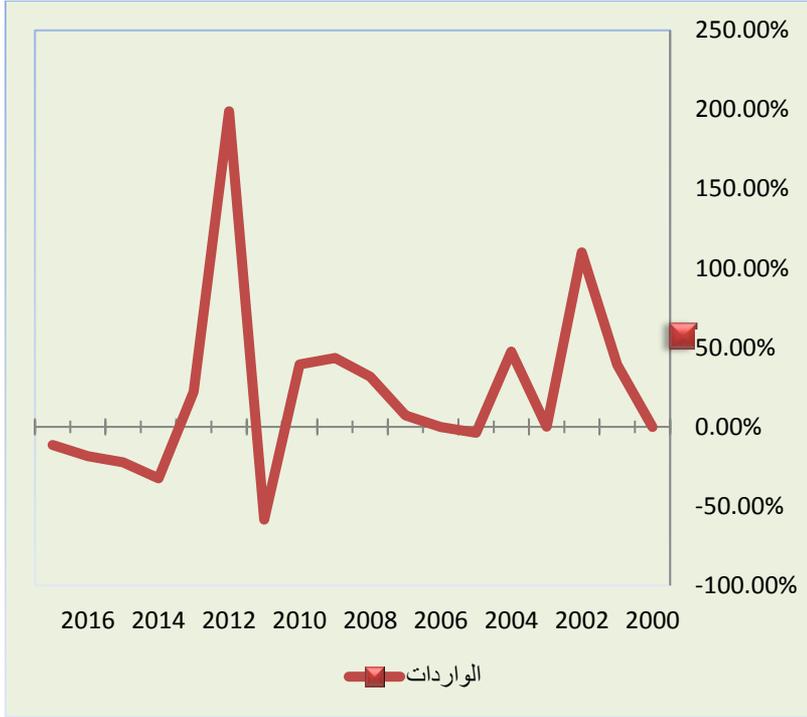
يتصف الميزان التجاري بالتذبذب بين عام وآخر أي انه في حالة عدم استقرار، فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيم الميزان التجاري خلال السنوات غير متقاربة نسبياً باستثناء السنوات 2000، 2001، 2002، فقيم هذه السنوات يمكن اعتبارها متقاربة إلى حد ما ونسبة التغير السنوي فيها بسيطة مقارنة بباقي سنوات الدراسة، وقد يرجع سبب هذا التفاوت في قيم الميزان التجاري إلى الزيادة المطردة في قيم الصادرات ابتداء من عام 2003 وحتى عام 2008 هذا في مقابل الزيادة البسيطة في قيمة الواردات، أما في السنوات 2014، 2015، 2016، فقد كان هناك عجز في الميزان التجاري لأول مرة خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: تطور حجم الواردات الليبية خلال الفترة (2000-2017)

يمكن التعرف على تطور حجم الواردات اللببية وذلك من خلال الجدول رقم (2) والذي يوضح تطور قيمة الواردات وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (2000-2017) كما يلي:

جدول (2) يوضح تطور قيمة الواردات وأهميتها النسبية في خلال الفترة (2000-2017)

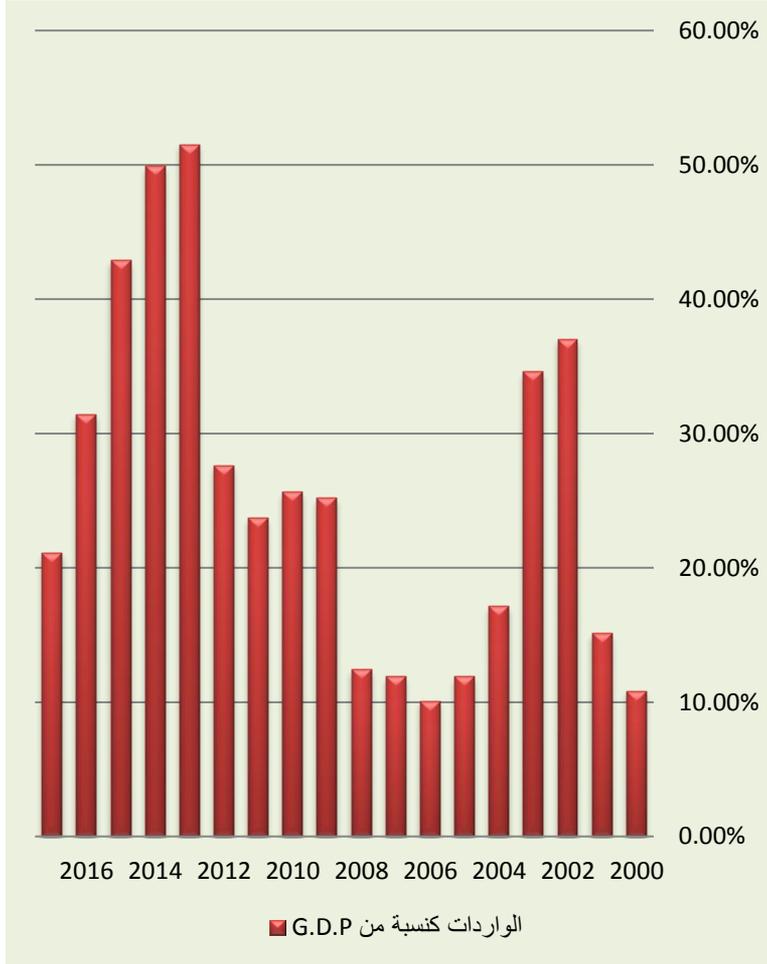
الواردات كنسبة من (GDP)%	G.D.P	نسبة نمو الواردات %	قيمة الواردات	السنوات
10.8	17775.4	-	1911.4	2000
15.1	17640.7	39.2	2660.4	2001
37.0	15095.3	110.0	5585.7	2002
34.6	16160.6	0.2	5597.9	2003
17.1	48159.0	47.5	8255.2	2004
11.9	66619.0	-03.7	7953.5	2005
10.0	79030.0	-0.02	7934.7	2006
11.9	71503.7	07.1	8501.4	2007
12.4	90344.6	31.7	11195.8	2008
25.2	63689.1	43.5	16060.6	2009
25.6	87375.0	39.3	22376.3	2010
23.7	39171.1	-58.5	9295.8	2011
27.6	100627.3	199.0	27795.3	2012
51.5	65994.5	22.2	33975.5	2013
49.9	45989.0	-32.4	22960.8	2014
42.9	41523.0	-22.4	17826.8	2015
31.4	46310.0	-18.5	14523.9	2016
21.1	61000.0	-11.4	12862.8	2017
25.5	-	30.0	-	المتوسط



شكل (2) يوضح نسبة التغير السنوي في الواردات خلال الفترة (2000-2017)

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) إلى أن الواردات قد شهدت سنوات الدراسة تغيراً في قيمها، فمن سنة 2000 إلى سنة 2017 زادت قيمة الواردات الليبية، فبينما كانت قيمتها خلال عام 2000 حوالي (1911.4) مليون دينار لتصبح في عام 2017 (12862.8) مليون دينار، وقد شهد العام 2011 انخفاضاً حاداً في قيمة الواردات الوطنية فقد انخفضت نسبة نمو الواردات إلى أدنى مستوى لها لتصل إلى (58.5%) خلال الفترة موضع الدراسة وقد يرجع ذلك إلى الظروف السياسية التي مرت بها البلاد وما حدث من عدم الاستقرار، أما خلال العام 2012 فقد حققت واردات الدولة الليبية ارتفاعاً ملحوظاً فوصلت قيمتها إلى

(27795.3) مليون دينار مسجلة نسبة نمو بحوالي (199.0%) وهي أعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة، وكانت نسبة نمو الواردات الليبية في المتوسط حوالي (30.0) خلال الفترة محل الدراسة، أما الشكل رقم (3) فيوضح الواردات الليبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:



شكل (3) يوضح الواردات الليبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017)

من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) والذي يوضح الواردات الليبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2017، حيث تشير البيانات إلى أن الواردات الليبية قد ارتفعت من (1911.4) مليون دينار عام 2000 إلى (33975.5) مليون دينار عام 2013 كحد أعلى بنسبة (51.5%) ، وكان أدنى مستوى لها عام 2006 بنسبة (10%) وقد شكلت الواردات الليبية بالمتوسط ما نسبته (25.5) من الناتج المحلي الإجمالي.

### 1. تطور حجم الواردات الليبية وتوزيعها حسب الأقسام السلعية خلال الفترة (2017-2000)

يتشابه التوزيع السلعي للواردات في ليبيا مع غيره من دول العالم الثالث المنتجة للنفط وذلك من حيث اعتماد الصادرات على مصدر شبه وحيد وهو النفط الخام، واعتماد الواردات على السلع المصنعة والغذائية، ومن المعروف أن مصطلح الواردات كما يعني المنتجات والسلع فإنه أيضاً يشمل الخدمات التي يمكن أن يقدمها الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات أو الشركات الخاصة أو العامة، الرسمية أو شبه الرسمية أو الدولية أو الإنسانية في مختلف متطلبات الحياة البشرية، إلا أن الدول النامية تمثل فيها الواردات من السلع والمنتجات النصيب الأكبر من إجمالي الواردات.

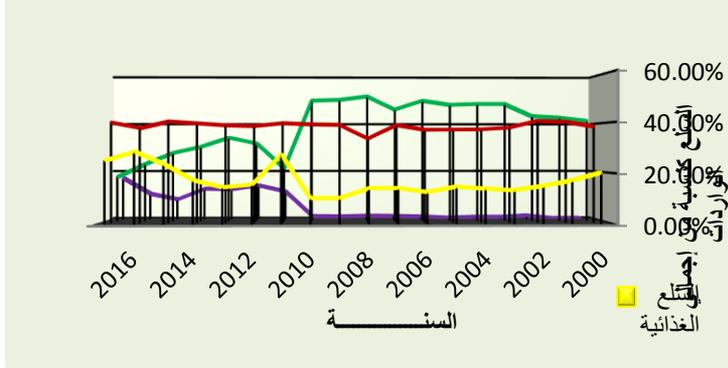
وفي ليبيا تمثل السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية البند الرئيس للواردات، كما هو موضح في الجدول رقم (3) والشكل البياني رقم (4) خلال فترة 2000 وفق التالي:

جدول (3) يوضح هيكل الواردات موزعة حسب أقسام السلع خلال الفترة (2000-2017)  
(القيمة بالمليون دينار)

السنوات	الغذائية	الغذائية	غير الغذائية	قيمة السلع	%	الاستثمارية	قيمة السلع	%	الخام	قيمة النفط	%	المجموع
2000	384.8	20.13	737.7	38.59	784.2	41.03	4.8	0.25	1911.4			
2001	456.0	17.14	1074.0	40.37	1126.4	42.34	4.0	0.15	2660.4			
2002	839.9	15.04	2272.5	40.68	2401.7	43.0	71.6	1.28	5585.7			
2003	749.0	13.38	2125.0	37.96	2685.7	47.98	38.2	0.68	5597.9			
2004	1159.8	14.05	3078.7	37.30	3960.3	47.97	56.4	0.68	8255.2			
2005	177.4	14.80	2959.1	37.21	3787.0	47.61	30.0	0.38	7953.5			
2006	1008.8	12.71	2946.8	37.14	3910.0	49.28	69.1	0.87	7934.7			
2007	1215.5	14.30	3314.8	38.99	3878.4	45.62	92.7	1.09	8501.4			
2008	1586.4	14.17	3757.8	33.57	5714.8	51.04	136.8	1.22	11195.8			
2009	1663.9	10.36	6276.3	39.08	7968.9	49.62	151.5	0.94	16060.6			
2010	2320.4	10.37	8786.2	39.27	11033.6	49.31	236.1	1.05	22376.3			
2011	2537.6	27.30	3692.7	39.72	1994.5	21.46	1071.0	11.52	9295.8			
2012	4358.4	15.68	10723.1	38.58	8811.4	31.70	3902.4	14.04	27795.3			
2013	4975.0	14.64	13204.8	38.87	11568.0	34.05	4227.7	12.44	33975.5			
2014	3978.7	17.33	9101.6	39.64	6965.9	30.34	2914.6	12.69	22960.8			
2015	4199.5	23.56	7198.8	40.38	4956.9	27.81	1471.6	8.25	17826.8			
2016	4123.6	28.39	5488.2	37.79	3390.6	23.34	1521.5	10.48	14523.9			
2017	3218.3	25.02	5133.8	39.91	2323.7	18.07	2187.0	17.00	12862.8			

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية خلال السنوات (1971-2016) أعداد مختلفة/ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة (2003-2008)/ الهيئة العامة للمعلومات، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية 2008/ الهيئة

العامة للمعلومات سابقاً، الكتاب الإحصائي 2009/ وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصائيات التجارة الخارجية 2017.



شكل (4) التوزيع النسبي للواردات حسب أقسام السلع خلال الفترة (2000-2017)

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3) والشكل البياني رقم (4) إلى أن السلع الاستثمارية والسلع غير الغذائية يمثلان أعلى نسبة من إجمالي قيمة الواردات خلال سنوات الدراسة وإلى حد ما يعتبر الفرق بينهما بسيط، ففي السنوات من 2000 إلى 2010 كانت نسبة السلع الاستثمارية أقوى من السلع غير الغذائية، أما خلال السنوات 2011-2017 فقد أصبحت السلع الاستهلاكية غير الغذائية تمثل أعلى نسبة من قيمة الواردات، ويتبين من خلال الجدول والرسم أن نسبة السلع الاستثمارية قد ارتفعت ما بين عام 2000 بنسبة (41.03%) إلى حوالي (47.97%) عام 2004، لتصل خلال سنة 2009 وبعد ارتفاع وانخفاض إلى نسبةٍ قدرها (49.62%)، أما خلال السنوات 2010-2014 فقد انخفضت هذه النسبة بشكلٍ ملحوظٍ فقد وصلت في سنة 2011 إلى (21.46%) ويرجع سبب هذا الانخفاض الملحوظ إلى الظروف السياسية التي شهدها هذا العام، وابتداءً من سنة 2012 فيمكن القول أنها قد عادت إلى الاستقرار نسبياً لتصل خلال سنة

2014 إلى ما يقدر بـ (30.34%)، إلا أنها قد رجعت إلى الانخفاض وبشكل تدريجي لتصل في سنة 2017 إلى (18.07%) حيث تعتبر هذه النسبة هي الأقل خلال فترة الدراسة.

أما السلع الاستهلاكية غير الغذائية فتعتبر مستقرة نسبياً فقد تراوحت ما بين (33.57%) و(40.68%) خلال فترة الدراسة، ففيما يتعلق بمعدل (33.57%) فقد كان خلال سنة 2008، أما باقي السنوات فتعتبر متقاربة حيث كانت في المتوسط في حدود (38.9%) من إجمالي قيمة الواردات.

وفيما يخص السلع الاستهلاكية الغذائية فقد كانت خلال سنة 2000 (20.13%) لتصبح في سنة 2004 وبعد انخفاض وارتفاع حوالي (14.05%)، أما خلال السنوات 2005-2009 فقد تراوحت نسبة السلع الغذائية من إجمالي قيمة الواردات ما بين (10.36%) و(14.80%)، أما في سنة 2010 فقد كانت حوالي (10.37%) لترتفع بعد ذلك وبشكل قوي خلال العام 2011 حيث أنها وصلت إلى (27.30%)، وربما كان ذلك بسبب الأحوال السياسية التي مرت بها البلاد والتي أشرنا إليها سابقاً، وبعد انخفاض وارتفاع فقد وصلت في سنة 2014 إلى ما يقدر بـ (17.33%)، واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت خلال العام 2016 إلى (28.39%) وبالنسبة لسنة 2017 فقد انخفضت هذه النسبة لتكون حوالي (25.02%). أما نصيب الواردات من مشتقات النفط فإنه لم يتجاوز (17%)، ففي السنوات من 2000-2010 نجد أن قيمه لا تكاد تذكر فهي لم تتعدى (1.28%)، إلا أنها قد بدأت في الارتفاع من العام 2011 فقد بلغت حوالي (11.52%) لتتذبذب وتصل خلال العام 2014 إلى ما يقدر بـ (12.69%)، أما

خلال سنة 2015 فقد كانت نسبة مشتقات النفط الخام من إجمالي قيمة الواردات حوالي (8.25%) لتبدأ بعد ذلك في الارتفاع التدريجي خلال السنوات اللاحقة حيث وصلت في سنة 2017 إلى (17%).

من التركيب السلعي للواردات يلاحظ نمو في السلع الاستثمارية في بداية فترة الدراسة وحتى العام 2008 وذلك قد يكون نتيجةً للبرامج الاستثمارية التي تتبعها الدولة بهدف التنمية الاقتصادية، ومن ثم انخفضت في نهاية فترة الدراسة، أما بالنسبة لتناقص الأهمية النسبية للواردات من المنتجات النفطية فقد يرجع ذلك للجهود التي بذلت أثناء تنفيذ خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، وفيما يتعلق بالتذبذب الحاصل في الواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية فهذا نتيجة للتغير في معدلات الاستهلاك من هذه السلع وهذا يرجع إلى الأنماط الاستهلاكية، وبالنسبة للسلع الاستهلاكية غير الغذائية فيمكن القول بأنها تعتبر مستقرة إلى حد ما ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى الثبات النسبي في معدلات استهلاك هذه السلع.

## 2. التوزيع الجغرافي للواردات الليبية خلال الفترة (2000-2017)

يتضمن التوزيع الجغرافي للواردات الليبية الإشارة إلى وجهة حركة الواردات وأهمية الدول المستورد منها، حيث إن التوزيع الجغرافي للواردات يمكن من خلاله تحديد العلاقات الاقتصادية القوية وإمكانية تقوية أطراف التعاون الاقتصادي والتجاري معها.

### أ. توزيع قيمة الواردات الليبية حسب المناطق الجغرافية

يتركز معظم التعامل التجاري لليبيا مع مجموعة دول أوروبا والدول الآسيوية ودول الجامعة العربية ودول الأمريكيتين وبعض البلدان الإفريقية حيث يتبين من

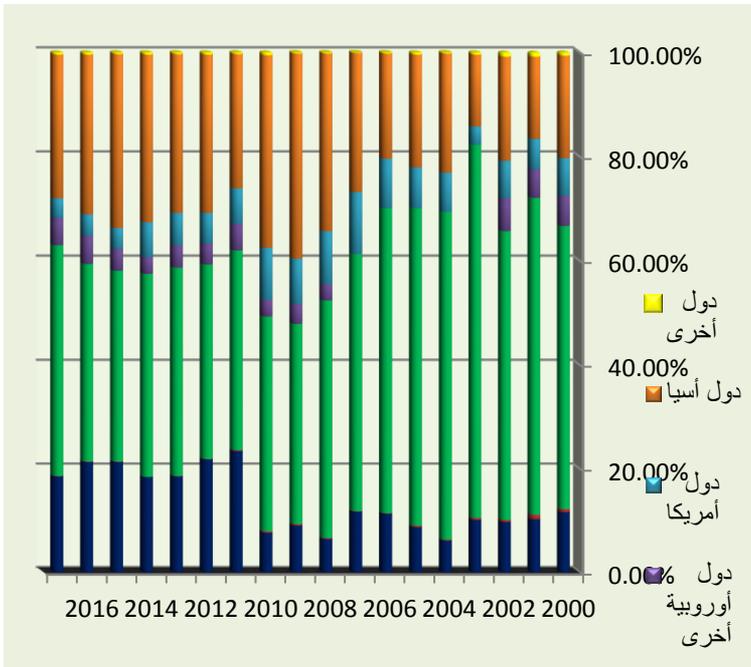
خلال الجدول رقم (7)، والجدول رقم (8)، والشكل البياني رقم (8) أن دول الاتحاد الأوروبي تحتفظ بوضعها كمصدر رئيس لواردات ليبيا خلال سنوات الدراسة، هذا باستثناء سنة 2009، فبلغت نسبة قيمة الواردات من هذه الدول (54.5%) عام 2000 لتتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وتصل في سنة 2004 إلى (63.1%)، وبعد ذلك بدأت في الانخفاض التدريجي إلى أن وصلت خلال سنة 2009 إلى ما يقدر بـ(38.6%)، وفي سنة 2010 ارتفعت نسبة دول الاتحاد الأوروبي من إجمالي قيمة الواردات فقد بلغت (41.4%) لتتراوح بعد ذلك بين الانخفاض والارتفاع وتصل إلى نسبة وقدرها (39.1%) خلال سنة 2014، وفي العام 2015 بلغ نصيب دول الاتحاد الأوروبي من واردات ليبيا أدنى نسبة له خلال فترة الدراسة وتقدر هذه النسبة بـ(36.7%)، إلا أن هذا الانخفاض لم يدم فقد ارتفعت خلال سنتي 2016 و2017 لتصل خلال سنة 2017 إلى ما يقارب (44.4%).

أما نسبة قيمة الواردات الليبية من دول آسيا فقد زادت من (19.7%) عام 2000 إلى (27.6%) عام 2017، فقد تذبذبت في بداية فترة الدراسة لتكون قيمتها في سنة 2004 ما يقارب (22.9%)، ومن ثم انخفضت خلال السنتين التاليتين حيث بلغت في سنة 2006 ما يقدر بـ(20.2%)، وبعد ذلك فقد تدرجت ارتفاعاً لتصل إلى ذروتها سنة 2009 فوصلت إلى (39.4%) من إجمالي قيمة الواردات وقد سجلت بهذه النسبة أقوى مصدر لليبيا خلال هذا العام، أما خلال السنوات 2010-2014 فقد انخفضت نسبة قيمة واردات ليبيا من آسيا فبينما كانت في سنة 2010 حوالي (37%) فقد أصبحت في عام 2014 (32.2%)، وقد ارتفعت هذه

النسبة قليلاً في سنة 2015 حيث بلغت ما يقارب (33.4) لتتراجع بعد ذلك خلال سنتي 2016 و 2017 حيث بلغت في عام 2017 ما يقدر بـ(27.6%). وقد لوحظ أن نسبة واردات ليبيا من دول الجامعة العربية قد بلغت (11.6%) عام 2000، وبعد انخفاضٍ وارتفاعٍ فقد وصلت سنة 2004 إلى ما يقدر بـ(6.1%)، وقد شهدت أيضاً السنوات من 2005 إلى 2009 تذبذباً في نسبة الواردات الليبية من دول الجامعة العربية فبينما كانت (8.7%) في سنة 2005 فقد أصبحت خلال سنة 2009 وبعد انخفاضٍ وارتفاعٍ حوالي (9%)، لتتخفض بعد ذلك سنة 2010 إلى حوالي (7.6%)، أما ما يخص سنة 2011 فقد شهدت ارتفاعاً قوياً في قيمة نسبة الواردات من دول الجامعة العربية مقارنةً بالسنوات السابقة فقد وصلت في هذا العام إلى ما يقارب (23.4%) حيث تعتبر هذه النسبة هي الأعلى خلال سنوات الدراسة، وبعد هذا الارتفاع الملحوظ فقد تدرجت هذه النسبة انخفاضاً إلى أن وصلت عام 2014 حوالي (18.4%)، وأما سنة 2015 فقد عادت فيها النسبة للارتفاع حيث بلغت ما يقارب (21.3%)، لتتراجع بعد ذلك خلال سنة 2017 حيث وصلت إلى نسبة وقدرها (18.5%).

أما فيما يخص نسبة واردات ليبيا من الدول الأمريكية فنجد أنها قد ارتفعت من سنة 2000-2004 بمعدل بسيط فبينما كانت (7.2%) في سنة 2000 فقد أصبحت خلال سنة 2004 حوالي (7.5%) وهذا باستثناء الانخفاض الحاصل في سنتي 2001 و 2003، واستمرت بعد ذلك في الارتفاع إلى أن وصلت عام 2007 ما يقارب (11.9%)، إلا أنها قد انخفضت خلال السنتين التاليتين لتصل خلال سنة 2009 إلى ما يقدر بـ(8.7%)، أما من سنة 2010 إلى 2014 فقد

انخفضت نسبة الواردات الليبية من دول أمريكا فيينا كانت خلال سنة 2010 حوالي (10%) فقد أصبحت في عام 2014 (6.7%)، واستمرت في الانخفاض إلى أن وصلت في سنة 2017 إلى (3.8%) هذا باستثناء الارتفاع البسيط في سنة 2016. كذلك لوحظ أن قيمة نسبة واردات ليبيا من الدول الإفريقية كانت محدودة جداً طيلة سنوات الدراسة فنجد أنها تتراوح ما بين (0.2) و (0.9%) هذا في بداية الفترة أما من عام 2005 إلى 2017 فلم تتعدى هذه النسبة (0.3%)، وأيضاً فيما يتعلق بالدول الأخرى فنلاحظ أن نسبة واردات ليبيا منها لم تتعدى (0.8%) على مدى فترة الدراسة.



شكل (5) يوضح التوزيع النسبي للواردات حسب مجموعات الدول خلال الفترة (2017-2000)

جدول (4) يوضح قيمة الواردات والتوزيع النسبي لها حسب مجموعات الدول خلال الفترة (2000-2017)

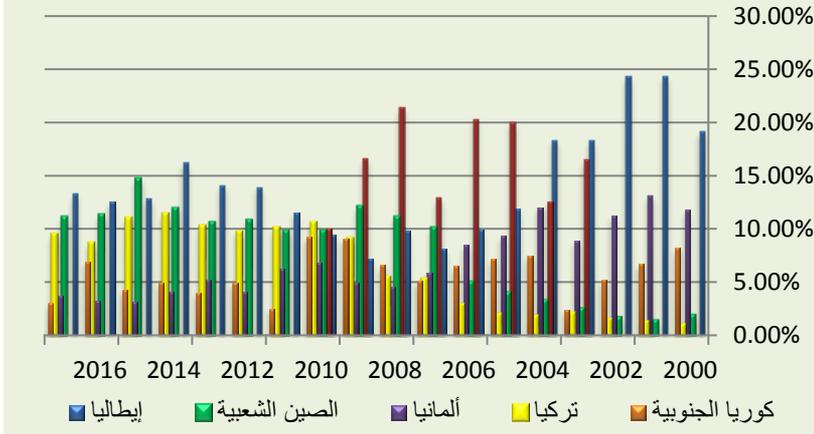
دول/السنوات	الدول العربية	الدول الإفريقية	الاتحاد الأوروبي	أوروبا أخرى	أمريكا	آسيا	بلدان أخرى	المجموع	الدول/السنوات	الدول العربية
2000	221.9	12.2	1042.0	110.5	138.1	375.6	11.1	1911.4	2009	1431.7
%	11.6	0.6	54.5	5.8	7.2	19.7	0.6	100	%	9.0
2001	271.2	22.8	1625.5	145.1	154.7	419.3	21.8	2660.4	2010	1700.5
%	10.2	0.9	61.0	5.5	5.8	15.8	0.8	100	%	7.6
2002	544.0	19.9	3104.9	352.4	403.8	1116.0	44.7	5585.7	2011	2174.9
%	9.7	0.4	55.6	6.3	7.2	20.0	0.8	100	%	23.4
2003	565.4	22.4	4019.3	-	195.9	772.5	22.4	5597.9	2012	6100.0
%	10.1	0.4	71.8	-	3.5	13.8	0.4	100	%	21.8
2004	504.0	16.5	5209.0	-	619.1	1890.1	16.5	8255.2	2013	6292.3
%	6.1	0.2	63.1	-	7.5	22.9	0.2	100	%	18.5
2005	692.0	23.8	4859.6	-	620.3	1726.0	31.8	7953.5	2014	4224.5
%	8.7	0.3	61.1	-	7.8	21.7	0.4	100	%	18.4
2006	896.7	8.0	4657.6	-	753.7	1602.9	15.8	7934.7	2015	3793.5
%	11.3	0.1	58.7	-	9.5	20.2	0.2	100	%	21.3
2007	994.7	8.5	4208.2	-	1011.6	2269.9	8.5	8501.4	2016	3095.8
%	11.7	0.1	49.5	-	11.9	26.7	0.1	100	%	21.3
2008	713.6	16.4	5131.2	348.9	1140.3	3818.4	27.0	11195.8	2017	2381.4
%	6.4	0.2	45.8	3.1	10.2	34.1	0.2	100	%	18.5

الدول الإفريقية	الاتحاد الأوروبي	أوروبا أخرى	أمريكا	آسيا	بلدان أخرى	المجموع
50.3	6202.1	611.5	1400.4	6327.0	37.6	16060.6
0.3	38.6	3.8	8.7	39.4	0.2	100
60.7	9274.3	727.1	2228.8	8276.0	108.9	22376.3
0.3	41.4	3.2	10.0	37.0	0.5	100
18.9	3570.2	472.3	636.7	2399.4	23.4	9295.8
0.2	38.4	5.1	6.8	25.8	0.3	100
26.6	10407.8	1098.4	1627.9	8437.3	97.3	27795.3
0.1	37.4	4.0	5.9	30.4	0.4	100
44.3	13625.4	1450.6	2122.1	10349.6	91.2	33975.5
0.1	40.1	4.3	6.2	30.5	0.3	100
6.7	8970.8	723.1	1536.0	7397.5	102.2	22960.8
-	39.1	3.2	6.7	32.2	0.4	100
11.5	6540.8	745.7	724.7	5959.1	51.5	17826.8
0.1	36.7	4.2	4.0	33.4	0.3	100
12.8	5519.9	779.4	592.4	4460.9	62.7	14523.9
0.1	38.0	5.4	4.1	30.7	0.4	100
14.5	5712.7	666.5	494.1	3550.4	43.2	12862.8
0.1	44.4	5.2	3.8	27.6	0.4	100

### ب. توزيع قيمة الواردات حسب أهم الدول المستورد منها:

إن معظم عمليات التبادل التجاري لليبيا مع الدول الخارجية تتركز أهمها في إيطاليا، وألمانيا، وفرنسا، والصين الشعبية، وتركيا، وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى، حيث احتفظت إيطاليا بمركزها كمصدر رئيس لليبيا خلال السنوات من 2000 إلى 2004، ثم عادت عام 2011 إلى مركزها البارز كمورد رئيس لليبيا وقد استمر ذلك إلى نهاية فترة الدراسة، أما خلال العام 2010 فقد

كانت الصدارة لدولة تركيا حيث سجلت خلال هذا العام أقوى نسبة من إجمالي قيمة الواردات الليبية.



شكل (6) يوضح التوزيع النسبي للواردات حسب أهم الدول المستورد منها خلال الفترة (2000-2017)

انطلاقاً من معطيات الشكل رقم (3) والذي يبين قيمة الواردات والتوزيع النسبي لها حسب أهم الدول المستورد منها خلال الفترة (2000-2017) نشير هنا إلى أننا سوف نركز على أهم دولتين تعتبر سوقا مهما للاستيراد، حيث نجد أن الدول الأوروبية أهم زبون فقد استحوذت على النصيب الأكبر من الواردات الليبية، وكانت إيطاليا قد احتلت مرتبة متقدمة بين الدول خلال فترة الدراسة فقد تراوحت الأهمية النسبية للواردات الليبية من إيطاليا بين (24.3%) عامي 2001 و 2002 كحد أعلى و(7.2%) عام 2009 كحد أدنى، وتبين هذه النسبة أن سوق إيطاليا يستوعب النصيب الأكبر من الواردات الليبية، في حين احتلت ألمانيا المرتبة الثانية تقريباً حيث حققت أعلى قيمة لها في عام 2001 بلغت حوالي (13.1)، في حين كانت أدنى نسبة عام 2015 بلغت (3.1). يتضح من العرض السابق لواقع وتطور التوزيع الجغرافي للواردات الليبية أن هناك عدداً من الخصائص التي يتمتع بها هذا القطاع بحيث يمكن تقسيم مناطق

التعامل التجاري الدولي إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبي ودول أوروبية أخرى والدول الآسيوية ومجموعة دول شمال ووسط وجنوب أمريكا والدول العربية والدول الأفريقية، وتتباين الأهمية النسبية للتبادل التجاري مع هذه المجموعات من منطقة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى وذلك حسب التوجهات الاقتصادية والسياسية التي تتبع حيال كل منها وحسب الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي، كل ذلك قد يؤدي إلى التعرف على مدى نجاح السياسات التي استهدفتها خطط التنمية في مجال إيجاد مصادر جيدة ومضمونة للاستيراد يكفل توفير احتياجات الاقتصاد الوطني من مختلف السلع الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية وبأفضل الشروط، وبصفة عامة فإن دراسة التوزيع الجغرافي للواردات الليبية تبين مدى نجاح سياسات التنمية الاقتصادية في إقامة علاقات تجارية متبادلة لمصلحة الاقتصاد الوطني، ومن الأرقام المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للواردات الليبية يتضح أنه لم يطرأ تغير ذو أهمية في المراكز التجارية التي تتعامل معها ليبيا طوال فترة الدراسة ويلاحظ أن جُلّ التبادل التجاري كان بالدرجة الأولى مع مجموعة الدول الصناعية الأوروبية وهي إيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، حيث احتفظت إيطاليا تقريباً بمركزها كمورّد رئيس لليبيا وقد استمر ذلك إلى نهاية فترة الدراسة، أما خلال العام 2010 فقد كانت الصدارة لدولة تركيا حيث سجلت خلال هذا العام أقوى نسبة من إجمالي قيمة الواردات الليبية، ثم تأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للواردات الليبية والتي شهدت تطوراً ملحوظاً خاصة الصين وكوريا الجنوبية، كما شهدت دول شمال ووسط وجنوب أمريكا ارتفاعاً ملحوظاً عام 2010، وفيما يتعلق بالدول العربية فإن نشاط الواردات الليبية لم يكن في المستوى المطلوب إذ شهد نوعاً من التذبذب خلال فترة الدراسة، واتسمت الواردات الليبية إلى الدول الأفريقية بالانخفاض الشديد حيث لم تتجاوز 1% تقريباً في معظم فترة الدراسة،

وقد يرجع السبب وراء الانخفاض الشديد للواردات الليبية من الدول العربية والافريقية إلى ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين ليبيا والدول العربية من جهة، وليبيا والدول الافريقية من جهة أخرى، مثل ضعف دور المؤسسات المالية العربية والافريقية في تمويل وتشجيع التبادل التجاري بينها وتوضع شبكة النقل والمواصلات، وقد تكون هناك توجهات ومصالح سياسية واقتصادية متضاربة أحياناً مع عدم وجود سياسات تكاملية بين الدول العربية، قد يؤدي إلى انخفاض حجم التبادل التجاري فيما بينها.

**رابعاً: تطور مسلك الواردات الليبية والمتغير المستقل المفترض لتفسير التغيرات فيها خلال الفترة (2000-2017)**

إن تطور مسلك التجارة الخارجية يُعد بمثابة المرآة التي تعكس خصائص وهيكل الاقتصاد المحلي ودرجة تقدمه ونموه، إذ فيما تتميز الدول المتقدمة بهيكل متوازن في قطاعها الخارجي وهو الأمر الذي يعكس تنوع الاقتصاد الداخلي وتوازن هيكله الإنتاجية، فإن الدول النامية والتي من ضمنها ليبيا تتسم بهيكل إنتاجية غير متوازنة وتعتمد بشكل كبير على الواردات في تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات المطلوبة لأغراض التنمية وأغراض الاستهلاك.

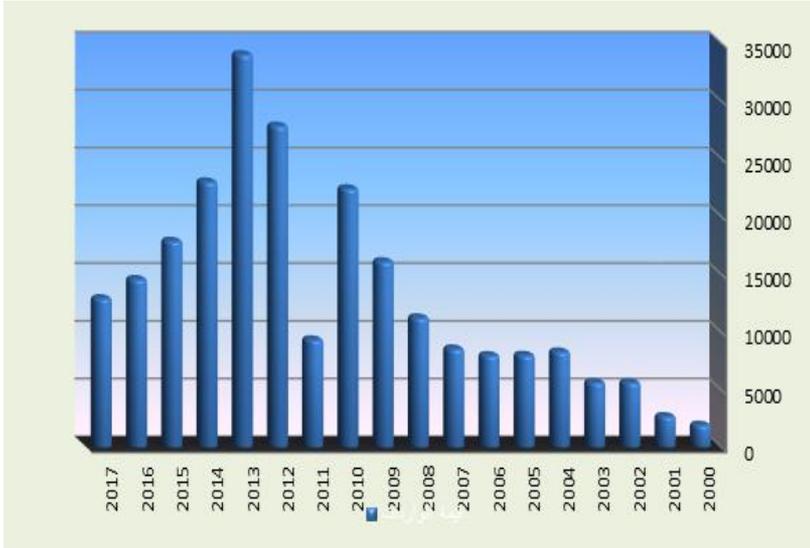
**1. تطور مسلك قيمة الواردات:** ونقصد بالواردات الليبية مجموع ما استوردته ليبيا من سلع زراعية وصناعية وخدمات حيث تشمل السلع المواد الغذائية والحيوانات الحية، والمواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود، ومواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها، والمواد الكيميائية، وبعض المصنوعات التي صنفت على أساس المواد التي صنعت منها، والآلات ومعدات النقل، والمصنوعات

الأخرى، غير أن العنصر الرئيس في كل هذه الواردات هو المواد الغذائية والحيوانات الحية والآلات ومعدات النقل، وعليه فإنه بتجميع سنوات الفترة موضع الدراسة كل سنة على حده حصلنا على قيمة الواردات بالمليون دينار لبيي على النحو الذي يوضحه الجدول التالي والرسم البياني المرافق له.

جدول (6) يوضح تطور مسلك قيمة الواردات خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	قيمة الواردات (بالمليون دينار) (القيمة)
2000	1911.4
2001	2660.4
2002	5585.7
2003	5597.9
2004	8255.2
2005	7953.5
2006	7934.7
2007	8501.4
2008	11195.8
2009	16060.6
2010	22376.3
2011	9295.8
2012	27795.3
2013	33975.5
2014	22960.8
2015	17826.8
2016	14523.9
2017	12862.8

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية أعداد مختلفة عن الفترة (2000-2010)/ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي 2003، 2009./ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة عن الفترة (2005-2017).



شكل (7) يوضح تطور مسلك قيمة الواردات خلال الفترة (2000-2017)

- فبالأمل في الجدول السابق والرسم البياني المرافق له نسجل الملاحظات التالية:
- لقد سجلت قيمة الواردات الليبية انخفاضاً في بداية الدراسة عام 2000 مقارنة بفترة الدراسة، إلا أنه بدأت في الارتفاع تدريجياً من عام 2002 وحتى نهاية الفترة موضع الدراسة.
  - سجلت الواردات الليبية انخفاضاً شديداً في قيمة الواردات سنة 2011 وربما يعزى ذلك نتيجةً للظروف السياسية التي مرت بها البلاد.
  - سجلت الواردات الليبية أعلى نسبة لها عام 2013، ولعل السبب في ذلك يعود في الانتعاش الحاصل في الاقتصاد الوطني.
- أما بالنسبة للسنوات 2015-2017 فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في قيمة الواردات الليبية، وربما يعزى ذلك لمشكلة السيولة النقدية التي مرت بها البلاد أدي

ذلك لصعوبة حصول الفرد على السلع ومتطلباته الضرورية خصوصاً وأن جلّ الواردات الليبية تتكون من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية.

## 2. تطور مسلك الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P):

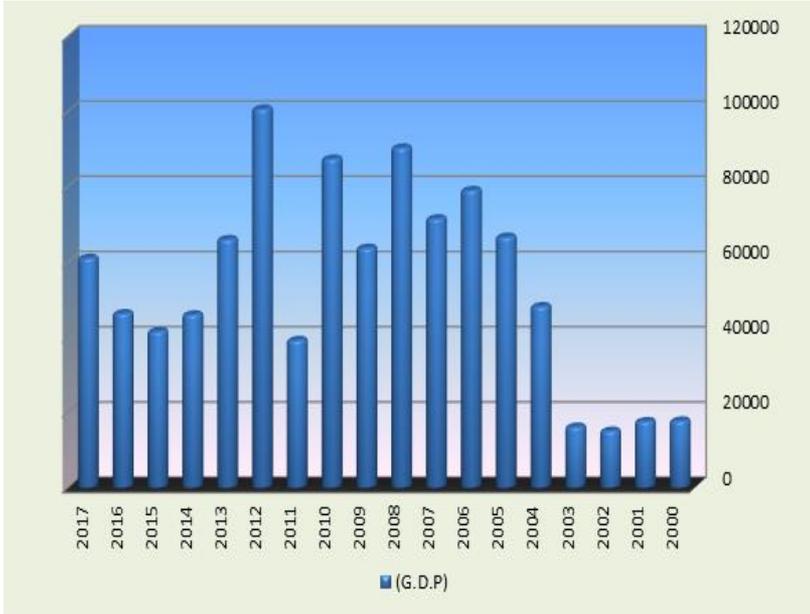
يقيس الناتج المحلي الإجمالي القيمة النقدية للمنتجات والخدمات النهائية أي تلك التي يشتريها المستخدم الأخير، والتي تنتج في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم حساب كل الناتج المتولد داخل حدود هذا البلد، ويتكون الناتج المحلي الإجمالي من سلع وخدمات تنتج للبيع في السوق ويشمل أيضاً بعض المنتجات غير السوقية مثل الدفاع أو خدمات التعليم التي توفرها الدولة أي أنه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها (بما في ذلك مخصصات استهلاكات السلع الاستثمارية أو استثمارات الإحلال) التي ينتجها المجتمع الاقتصادي المعين محلياً خلال فترة زمنية معينة، حيث إن الناتج من السلع والخدمات يعتبر ناتجاً محلياً إذا ما تم إنتاجه داخل المجتمع، حتى ولو كان جزء من هذا الناتج يتم إنتاجه في وحدات إنتاجية مملوكة لغير المواطنين، وعلى ذلك فلا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي أية سلع وخدمات يتم إنتاجها خارج المجتمع، حتى ولو كانت هذه السلع والخدمات يتم إنتاجها في وحدات إنتاجية في الخارج مملوكة للمواطنين، وعلى هذا الأساس فإن الدخل المتولد من الناتج المحلي هو دخل محلي، ومن ثم فإن النظرة المحلية للناتج والدخل ذات أساس جغرافي فحسب، بصرف النظر عن جنسية الذين يمتلكون الوحدات الإنتاجية التي تنتج الناتج المحلي الإجمالي. [ عمر،

[604،1989

جدول (7) يوضح تطور مسلك الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P) خلال الفترة (2000-2017)  
(القيمة بالمليون دينار)

G.D.P	السنوات
17775.4	2000
17640.7	2001
15095.3	2002
16160.6	2003
48159.0	2004
66619.0	2005
79030.0	2006
71503.7	2007
90344.6	2008
63689.1	2009
87375.0	2010
39171.1	2011
100627.3	2012
65994.5	2013
45989.0	2014
41523.0	2015
46310.0	2016
61000.0	2017

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة (2000-2009) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 58 - الربع الثاني 2018. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013-2018 أعداد مختلفة.



**شكل (8) يوضح تطور مسلك الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P) خلال الفترة (2000-2017)**

فبالأمل في الجدول السابق والرسم البياني المرافق له نسجل الملاحظات التالية:

- أن قيم الناتج المحلي الإجمالي سجلت (17775.4) مليون دينار في بداية فترة الدراسة ووصلت إلى (61000.0) عام 2017.
- سجل الناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوى له عام 2002 حيث كانت القيمة (15095.3) مليون دينار، في حين سجل أعلى نسبة له عام 2012 حيث وصلت القيمة إلى (100627.3)، ولعل السبب في ذلك يعود للارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمية.
- شهدت السنوات 2013-2015 انخفاضاً تدريجياً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت في سنة 2015 (41523.0) مليون دينار، وربما يعزى ذلك لإغلاق الموانئ النفطية واجبارها على عدم التصدير.

## خامساً: دراسة قياسية عن دور الواردات الليبية في دعم الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2017)

مما لا شك فيه أن التوسع في الواردات مع العالم الخارجي ينطوي على جملة من الآثار على الوضع الاقتصادي للدولة، وأن هذه الآثار قد تكون إيجابية تزيد من أهمية الواردات بالنسبة للعملية التنموية، كما يمكن أن تكون سلبية مما يستوجب إتباع جملة من الإجراءات بغرض تفعيل الواردات في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، ولقد وجب هنا أن يذكر المتغير التابع والمطلوب تفسيره والمتغير المستقل كمفترض لتفسير هذا المتغير التابع حيث سيتم قياس الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وحصيلة الواردات الليبية كمتغير مستقل والتي قد تمارس دوراً مؤثراً في دعم الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2017)، حيث تم صياغة دالة يمكن أن تستخدم في تفسير التغيرات المشاهدة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة موضع الدراسة، هذه الدالة قد تمت صياغتها بحيث تشمل على متغير مستقل واحد ويمثل حصيلة الواردات الليبية، ومتغير تابع وحيد وهو الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) كما يلي:

$$Y_t = B_0 + B_1X_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(1)$$

حيث:  $Y_t$ : ترمز إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

$X_t$ : ترمز إلى حصيلة الواردات كمتغير مستقل.

$\varepsilon_t$ : ترمز إلى المتغير العشوائي.

والجدول التالي يبين الاختبارات المستخدمة في تحليل معادلة الانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين حصيلة الواردات الليبية المتغير المستقل على الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع:

**جدول (11) يوضح نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر قيمة الواردات على الناتج المحلي الإجمالي**

معامل التحديد	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية (F - Test)	قيمة اختبار (F - Test)	VIF	Tolerance	الدلالة الإحصائية (T - Test)	اختبار (T - Test)	قيمة المعطمة	المتغير المستقل
0.30 7	0.55 4	0.017	7.102	1.71 2	0.60 4	0.005	3.24 9	32073.9	الثابت (b <sub>0</sub> )
						0.017	2.66 5	1.672	قيمة الواردات (x)

$y = 32073.9 + 1.672x + \varepsilon$   
حيث أن: y الناتج المحلي الإجمالي، x قيمة الواردات

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على مخرجات الحاسب الآلي.

لتحديد العلاقة بين قيمة الواردات والناتج المحلي الإجمالي، فإن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.554) وهي قيمة موجبة وتشير إلى وجود علاقة معنوية بين قيمة الواردات والناتج المحلي الإجمالي، ولتحديد أثر قيمة الواردات على الناتج المحلي الإجمالي، فإن النتائج في الجدول أعلاه أظهرت إن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.017) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى وجود أثر إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية لقيمة الواردات على الناتج المحلي الإجمالي، فقد تبين إن قيمة الواردات

تؤثر بنسبة مقدارها (30.7%) على الناتج المحلي الإجمالي ، ما لم يؤثر مؤثر آخر. وبالتالي قبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ): يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية (عند مستوى المعنوية 0.05) لقيمة الواردات الليبية (X) على الناتج المحلي الإجمالي (Y).

### النتائج:

1. تساهم الواردات في تغطية جزء كبير من الطلب المحلي في الاقتصاد الليبي.
2. لم يكن انخفاض قيمة الواردات أو معدلات نموها أو حصتها في الناتج المحلي الإجمالي نتيجةً لسياسة إحلال الواردات فحسب ولكن أساساً كنتيجة لتطبيق سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات بكل ما يرافقها من ازدياد للتعريفات الجمركية وترشيد للصرف الأجنبي كل ذلك قد ساهم في تخفيض قيمة الواردات.
3. ارتفاع درجة التركيز الجغرافي للواردات الليبية حيث أن جُلَّ التبادل التجاري كان بالدرجة الأولى مع مجموعة الدول الصناعية الأوروبية وهي إيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا.
4. لم يكن نشاط الواردات الليبية مع الدول العربية في المستوى المطلوب إذ شهد نوعاً من التذبذب خلال فترة الدراسة، واتسمت الواردات الليبية إلى الدول الأفريقية بالانخفاض الشديد حيث لم تتجاوز 1% تقريباً في معظم فترة الدراسة، وقد يرجع السبب وراء الانخفاض الشديد للواردات الليبية من الدول العربية والأفريقية إلى ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين ليبيا والدول العربية من جهة، وليبيا والدول الأفريقية من جهة أخرى، مثل ضعف دور المؤسسات المالية العربية والأفريقية في تمويل وتشجيع التبادل التجاري بينها وتوضع شبكة النقل

والمواصلات، وقد تكون هناك توجهات ومصالح سياسية واقتصادية متضاربة أحياناً مع عدم وجود سياسات تكاملية بين الدول العربية، قد يؤدي إلى انخفاض حجم التبادل التجاري فيما بينها.

5. تنامي الواردات من السلع الاستثمارية خصوصاً في نهاية فترة الدراسة وذلك قد يكون نتيجة للبرامج الاستثمارية التي تتبعها الدولة بهدف التنمية الاقتصادية.

6. تناقص القيم المطلقة والأهمية النسبية للواردات من المنتجات النفطية نتيجة للجهود التي بذلت أثناء تنفيذ خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي .

7. زيادة القيم المطلقة والأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية وان كانت بشكل متذبذب خلال فترة الدراسة ويعتبر ذلك مؤشراً لارتفاع معدلات الاستهلاك من هذه السلع إما للزيادة في عدد السكان أو للاختلاف في الأنماط الاستهلاكية السائدة في البلاد.

### التوصيات:

1. زيادة توظيف العوائد النفطية في القطاعات الأساسية التي يمكنها فعلاً احداث نمو مستقر ومتوازن من ناحية، وتنويع مصادر الدخل من ناحية أخرى.

2. تطوير السياسة التجارية اللببية بحيث تكون أكثر اهتماماً بإقامة علاقات حسنة مع جميع دول العالم.

3. على متخذي القرار انتهاج سياسات يمكنها من توظيف الواردات في زيادة الإنتاج، أي التركيز على استيراد السلع التي تخدم عمليات الإنتاج بدلاً من التمادي في استيراد السلع الاستهلاكية.

4. اتباع سياسة تشجيع الصادرات وإحلالها محل الواردات كموجة لبرامج التصنيع وما تبعها من تكييف لقطاع التجارة الخارجية وأنماط التصنيع والاستهلاك.
5. ضرورة القيام بترتيب المشروعات الإنمائية حسب أولويتها من حيث المردود الاقتصادي .
6. ضرورة العمل على خلق بيئة استثمارية مناسبة في ليبيا وذلك من خلال توفير البنية التحتية المناسبة.
7. إن جهود الدولة يجب أن توجه بشكل أكبر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يوفر البيئة الاقتصادية الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

## المراجع:

### أولاً: الكتب والبحوث العلمية

1. حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002.
2. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.
3. حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1989.
4. خليفة بريس، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013.
5. عبدالرزاق محمد التلاوي & مخلوف مفتاح علي، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2014، مجلة

الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير 2019.

6. عبدالله إ محمد شامية، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم لندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات التي نظمها معهد التخطيط في الفترة 31/30 يناير 2007، طرابلس، ليبيا.

7. موسى يوسف البر & عمران عباس يوسف، أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان 1992-2012، مجلة جامعة البخت، العدد 16، 2016.

### ثانياً: الدوريات والنشرات والتقارير

1. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، كتيب الجيب الإحصائي، أعداد مختلفة عن الفترة 1997 - 2010.

2. صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، التقرير العربي الموحد، أعداد مختلفة عن الفترة 2013 - 2018.

3. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 58، الربع الثاني 2018.

4. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة 2000 - 2009.

5. وزارة التخطيط، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة عن الفترة 2000 - 2017.

6. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة عن الفترة 1971 - 2010.

### ثالثاً: المصادر الأجنبية

1-*Suad A Ebin Elgesim, The Impact of Foreign Trade on The Growth and Development of The Economy in Saudi Arabia, Published by The Deanship of Academic Research and Quality Assurance, The University of Jordan, VOL 43 NO 2, 2016.*

2- *wessam Abughalia, Impact of International Economic Embargoes on the Libyan Foreign Trade, Journal of – Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences June 2012.*

## دراسة اقتصادية لإنتاج محصول البطاطس في منطقة سرت خلال الفترة (2013-2019)

بحري محمد الغناي . محاضر بكلية الزراعة . جامعة سرت  
عبدالحמיד أبوبكر يوسف محاضر بكلية الزراعة جامعة طرابلس

### الملخص

يهدف البحث، إلى دراسة اقتصاديات إنتاج محصول البطاطس في منطقة سرت خلال الفترة الزمنية: (2013-2019)؛ للتعرف على الجدوى الاقتصادية لزراعتها بالمنطقة، ودراسة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية، ومعرفة المردود الاقتصادي من الإنتاج، في ظل توفر الموارد الأرضية؛ المُتمثلة في وجود التربة المناسبة، والمناخ الملائم، وتوفر المياه \_ بعد وصول مياه النهر الصناعي للمنطقة - للأغراض الزراعية. ومن خلال دراسة تكاليف إنتاج محصول البطاطس الثابتة والمتغيرة في المنطقة للعروة الشتوية والربيعية، وأوضحت النتائج أن تكاليف الإنتاج مشجعة ومناسبة، في حين ارتفاع صافي العائد من المحصول، سواء العروة الشتوية أو الربيعية، في ظل ارتفاع أسعار المحصول في فترات من السنة، الأمر الذي يشجع على التوسع في زراعته ، والتي تتوفر فيها كافة متطلبات نجاح زراعته وتسويقه. وبيّنت أن زراعة البطاطس بمنطقة سرت تتميز بكفاءة إنتاجية وتسويقية مرتفعة،

**الكلمات المفتاحية:** "إنتاج البطاطس"، "منطقة سرت"، "الكفاءة الإنتاجية"، "الكفاءة التسويقية".

## Abstract

The aim of the research is to study the economics of potato production in the Sirte region during the period 2013-2019, to identify the economic feasibility of planting it in the region, to study the productive and economic efficiency, and to know the economic return from production in light of the availability of agricultural resources represented in the presence of suitable soil and a suitable climate, and the availability of water after the arrival of the man-made river water to the region for agricultural purposes. And by studying the production and fixed costs of potato crop in the region for the winter and spring periods. The results show that production costs are encouraging and appropriate, while the net yield of the crop, whether in the winter or spring loop, increased in light of the high crop prices in periods of year, which encourages the expansion of its cultivation in the region. In order to meets all the requirements for the success of its cultivation and marketing, also the results showed that potato cultivation in the Sirte region is characterized by high production and marketing efficiency in the case of following the extension programs, the availability of appropriate seeds, the optimal use of fertilizers and water, and the carrying out of agricultural operations that Helps in maintaining production and growth and obtaining high production rates

**Key words:** potato production, Sirte region, production efficiency, marketing efficiency.

### المقدمة:

يعدّ محصول البطاطس من محاصيل الخضر، ويعتبر مصدراً أساسياً لغذاء الإنسان؛ لما تحتويه من مصادر غذائية أساسية، والتي تتمثل في: (الكربوهيدرات، والبروتين، والدهون، وأيضاً الفيتامينات، والأملاح المعدنية، والألياف).

وتعتبر دول كلٍّ من: (الاتحاد السوفيتي، بولندا، ألمانيا، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، سويسرا، بريطانيا، مصر) من أكثر الدول زراعةً لمحصول البطاطس.

وقد بلغ إجمالي إنتاج العالم من محصول البطاطس في عام 2007 نحو: 325 مليون طنٍّ، وإجمالي إنتاج الدول المتقدمة نحو: 160 مليون طنٍّ، وإجمالي إنتاج الدول النامية نحو: 165 مليون طنٍّ، وتُمثّل الدول المتقدمة ما نسبته: 49.23 %، والدول النامية ما نسبته: 50.77 % من إجمالي الإنتاج الكلي. (حسن، 1991، ص 107\_118).

كما يعتبر محصول البطاطس من محاصيل الخضر المتزايد إنتاجه سنوياً، وتُزرع البطاطس في كثيرٍ من المناطق الليبية، وخصوصاً التي تمتاز بالتراب الرملية وشبة رملية، ويبلغ حجم المساحة المزروعة من المحصول أكثر من: 15000 هكتار، أما الإنتاجية، فتتراوح الإنتاجية الهكتارية ما بين 3-10 أطنان للهكتار.

وقد تم الاهتمام بزراعة المحصول في منطقة سرت بعد وصول مياه النهر الصناعي، وخصوصاً المنطقة المُمتدّة ما بين منطقة الأربعين، و منطقة هراوة. (الشهاوي، 2009، 2106، 2108).

ونظراً للاهتمام المتزايد من قِبَل المزارعين بزراعة هذا الصنف من المحاصيل في المنطقة المدروسة، لذا؛ يتطلب منا كباحثين في مجال علم الاقتصاد الزراعي، دراسة الجدوى من زراعة هذا المحصول بالمنطقة، وذلك من خلال دراسة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمحصول، ومعرفة المردود الاقتصادي

(صافي العائد) من إنتاجه، وأيضاً تقديم أي نصائح أو إرشادات، من شأنها الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمحصول؛ للوصول إلى أقصى ربح ممكن.

### المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية في قصور البيانات والمعلومات المتعلقة بإنتاج محصول البطاطس في ليبيا بصفة عامة، ومنطقة سرت بصفة خاصة، فيما يتعلق بالكفاءة الإنتاجية والاقتصادية، وحساب تكاليف الإنتاج والعوائد، وهو ما يُقلل من اتجاه المزارعين لزراعة المحصول، في ظل غيات المعلومات الفنية والتسويقية؛ الأمر الذي يتطلب دراسة وتحليل تكاليف إنتاج محصول البطاطس، والعوائد الصافية، والتعرف على جدوى إنتاج المحصول في المنطقة.

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على إنتاج أهم محاصيل الخضر، وهو محصول البطاطس في منطقة سرت خلال الفترة: (2013-2019)، والإنجازات التي تحققت في الفترة السابقة.

وأيضاً معرفة أهم العقبات التي تواجه إنتاج المحصول إلى تَدَنِّي مستوى الإنتاجية من هذه المحاصيل. ومن ثَمَّ، فإن هذا البحث يهدف بصفة عامة إلى القيام بدراسة تحليلية لاقتصاديات إنتاج محصول البطاطس، ويهدف إلى:

1. دراسة عائد وتكاليف إنتاج محصول البطاطس في منطقة سرت.
2. دراسة تطور الأسعار المزرعية، وتقدير ربحية الهكتار من محصول البطاطس في منطقة سرت.
3. اقتراح بعض التوصيات التي قد تساعد في علاج بعض المشاكل، التي

تواجه إنتاج محصول البطاطس في منطقة سرت. ولتحقيق أهداف البحث؛ يتطلب الأمر توضيح الكفاءة الإنتاجية من محصول البطاطس في منطقة سرت، وهو موضوع البحث؛ من خلال التركيز، ومعرفة البنود المؤثرة في إنتاج المحصول العائد، وتكاليف الإنتاج المحصول، وأيضاً المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول البطاطس. والتي تتمثل في: (ربحية الدينار المُنفق في الموسم، ربحية الدينار المُنفق في الشهر، ربحية الهكتار في الشهر، نسبة الإيراد الكلي إلى التكاليف الكلية). وبما أن إنتاج محصول البطاطس يتم إنتاجه على موسمين خلال السنة، لذا؛ فقد تم تقسيم دراسة المحصول على فصلين؛ حيث يتناول الفصل الأول دراسة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لمحصول البطاطس: (العروة الشتوية). ويتناول الفصل الثاني دراسة الكفاءة الإنتاجية لمحصول البطاطس: (العروة الربيعية).

إن دراسة الكفاءة الإنتاجية لمحصول البطاطس يستوجب معرفة العائد من زراعته، ويقصد بعائد الهكتار؛ قيمة إنتاج الهكتار من محصول، ومن الطبيعي أن يختلف العائد من الهكتار \_ وفقاً لاختلاف متوسط سعر الطن ومتوسط الإنتاجية الهكتارية \_ ويتضمن هذا الجزء من الدراسة تكاليف وعائد محصول البطاطس، وذلك من حيث الإيراد الكلي، وجملة التكاليف، وصافي العائد للهكتار، والأسعار المزرعية، والمؤشرات الإنتاجية والاقتصادية للمحصول. (الشهاوي، 2009، 2108، 2106).

أولاً: الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لمحصول البطاطس في منطقة سرت  
(العروة الشتوية):

1- أهم بنود التكاليف الثابتة والمتغيرة لمحصول البطاطس خلال (العروة  
الشتوية):

بدراسة أهم بنود التكاليف لمحصول البطاطس العروة تَبَيَّن من الجدول رقم:

(1) الآتي:

- أن متوسط جملة التكاليف الإنتاجية بلغ نحو: 15489.29 دينار خلال  
الفترة: (2013-2019)، وقد جاءت "البذور" في مقدمة التكاليف الإنتاجية  
بنحو: 33.71%، ويليهما في المرتبة الثانية "إيجار الأرض" بنحو:  
9.78%، ويليهما في المرتبة الثالثة "السماد التونسي" بنحو: 9.73%،  
ويليهما في المرتبة الرابعة "نقل المحصول" بنحو: 9.41%، ويليهما المرتبة  
الخامسة، والسادسة، و السابعة؛ كلٌّ من "السماد البلدي"، "المبيدات"،  
"العمالة العائلية" بنحو: 8.21%، 4.98%، 4.88% على الترتيب من  
متوسط التكاليف الإنتاجية، يليها كلٌّ من "تهيئة الأرض"، "سماد اليوريا"،  
"المُعذِّيات"، "إيجار الآلات"، "غرس المحصول"، "مصروفات متفرقة"،  
"جَنِّي المحصول"، "الاهتلاك" بنحو: 4.06%، 3.8%، 2.36%،  
2.23%، 2.01%، 1.94%، 1.62%، 1.29% على الترتيب من  
متوسط التكاليف الكلية خلال فترة الدراسة والجدول أدناه يوضح الأهمية  
النسبية لأهم بنود التكاليف لمحصول البطاطس.

جدول رقم: (1) الأهمية النسبية لأهم بنود التكاليف لمحصول البطاطس

(العروة الشتوية) خلال الفترة: (2013-2019).

الترتيب	الأهمية النسبية %	المتوسط	بنود التكاليف
1	33.71	5221	البذور (التقاوي)
9	3.8	589.28	السماد اليوريا
6	4.89	771.42	المبيدات
5	8.21	1271.42	السماد البلدي
8	4.06	629	تهيئة الأرض للزراعة
14	1.62	251.43	جني المحصول
3	9.73	1507.14	السماد التونسي
12	2.01	310.86	غرس المحصول
10	2.36	365.71	المغذيات
4	9.41	1457.14	نقل المحصول
13	1.94	300	المصروفات المتفرقة
	81.82	12673.57	مج التكاليف المتغيرة
2	9.78	1514.29	إيجار الأرض
11	2.23	344.29	إيجار الآلات
7	4.88	757.14	العمالة العائلية
15	1.29	200	الاهتلاك
	18.18	2815.71	جملة التكاليف الثابتة
		15489.29	جملة التكاليف

المصدر: جُمعت وحُسبت من الملحق رقم: (1).

التكاليف الكلية الهكتارية لمحصول البطاطس (العروة الشتوية):

تبيّن بيانات الجدول أن متوسط التكاليف الكلية لمحصول البطاطس بلغ نحو: 15489.29 دينار خلال الفترة: (2013، 2019) بحدّ أدنى بلغ نحو: 10417 دينار في عام 2012، وحدّ أقصى: 22789 دينار في عام 2018،

زيادة قدرها نحو: 12372 دينار، وبمعدل زيادة بلغ نحو: 45.71% من عام 2012. ويُمثّل متوسط التكاليف الثابتة حوالي: 18.18% من التكاليف الكلية، أما متوسط التكاليف المتغيرة فيمثل حوالي: 81.82% من التكاليف الكلية.

**التكاليف الثابتة:**

تُبيّن بيانات الجدول رقم: (2) أن متوسط التكاليف الإنتاجية الثابتة للهكتار من محصول البطاطس بلغ نحو: 2815.71، خلال الفترة: (2013-2019) بحدّ أدنى بلغ نحو: 1880 دينار في عام 2013، وحدّ أقصى بلغ نحو: 3500 دينار في عام 2018، وزيادة قدرها نحو: 1620 دينار، وبمعدل زيادة بلغ نحو: 53.71% من عام 2013.

**التكاليف المتغيرة:**

تُبيّن بيانات الجدول رقم: (2) أن متوسط التكاليف المتغيرة لمحصول البطاطس بلغ نحو: 12673.57 دينار خلال الفترة: (2013-2019) بحدّ أدنى بلغ نحو: 8537 دينار في عامي (2013\_2014)، وحدّ أقصى بلغ نحو: 19289 دينار في عام 2019، وزيادة قدرها نحو: 10752 دينار ليبي، وبمعدل زيادة بلغ نحو: 44.25% من عام 2012.

**نسبة التكاليف المتغيرة من التكاليف الكلية:**

تُبيّن بيانات الجدول رقم: (2) تذبذب نسبة التكاليف المتغيرة من التكاليف الكلية لمحصول البطاطس خلال الفترة: (2013-2019) وقد تراوحت بين حدّ أدنى بلغ نحو: 78.77% في عام 2014، وحدّ أقصى بلغ نحو: 84.64% في عام 2019، ومتوسط سنوي بلغ نحو: 81.34%.

جدول رقم: (2) التكاليف الكلية والمُتغيرة والثابتة لمحصول البطاطس  
(العروة الشتوية للهكتار) خلال الفترة: (2013-2019) - (دينار)

السنة	التكاليف المتغيرة (دينار)	التكاليف الثابتة (دينار)	التكاليف الكلية (دينار)	% التكاليف المتغيرة من الكلية
2013	8537	1880	10417	81.95
2014	8537	2300	10837	78.77
2015	10424	2800	13224	78.82
2016	11491	2850	14341	80.12
2017	13778	3180	16958	81.24
2018	16659	3200	19859	83.88
2019	19289	3500	22789	84.64
المتوسط	12673.57	2815.71	15489.29	81.34

المصدر: جُمعت وحُسبت من الملحق رقم: (1).

تطوّر السعر المزرعي لمحصول البطاطس:

تُبيّن بيانات الجدول رقم: (3) تزايد سعر محصول البطاطس خلال الفترة: (2013-2019)، وقد تراوحت بين حدّ أدنى بلغ نحو: 70 ديناراً / قنطاراً في عامي (2013\_2014)، وحدّ أقصى بلغ نحو: 150 ديناراً / قنطاراً في عامي (2018\_2019)، وبمتوسط سنوي بلغ نحو: 105.71 ديناراً / أطنانٍ خلال فترة الدراسة.

الإيراد الكلي:

تُبيّن بيانات الجدول رقم: (3) أن متوسط الإيراد الكلي لمحصول البطاطس بلغ نحو: 33828 ديناراً خلال الفترة: (2013-2019) بعدّ أدنى بلغ نحو: 22400 ديناراً في عامي: (2012\_2013)، وحدّ أقصى بلغ نحو: 48000

دينار في عامي (2017\_2018)، بزيادة قدرها نحو: 25600 دينار، وبمعدل زيادة بلغ نحو: 46.66% من عام 2013.

### صافي العائد للهكتار:

تُبين بيانات الجدول رقم: (3) أن متوسط صافي العائد للهكتار من محصول البطاطس بلغ نحو: 18340.71 دينار خلال الفترة (2012-2018) بحدّ أدنى بلغ نحو: 10776 دينار في عام 2014، وحدّ أقصى 281.41 دينار في عام 2017، بزيادة قدرها نحو: 17365 دينار، و بمعدل زيادة بلغ نحو: 38.29% من عام 2015.

جدول رقم: (3) الأسعار المزرعية والإنتاجية الهكتارية، والإيراد الكلي، والتكاليف الكلية، وصافي العائد لمحصول البطاطس (العروة الشتوية) خلال الفترة: من

(2019-2013). (دينار)

السنة	قطار/ دينار	قطار/ المزرع	قطار/ المصنع	قطار/ الإنتاجية	دينار/ الإيراد	دينار/ التكاليف	دينار/ صافي العائد
2013	70	320	22400	10417	11993		
2014	70	320	22400	10837	11563		
2015	75	320	24000	13224	10776		
2016	100	320	32000	14341	17659		
2017	125	320	40000	16958	23042		
2018	150	320	48000	19859	28141		
2019	150	320	48000	22789	25211		
المتوسط	105.71	22400	33828	15489.29	18340.71		

المصدر: جُمعت وحُسبت من الملحق رقم: (1).

### المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول البطاطس (العروة الشتوية):

يتناول هذا الجزء من البحث إيجاد مجموعة من المعايير الاقتصادية، التي من خلالها يمكن معرفة الكفاءة الاقتصادية لمحصول البطاطس خلال (العروة الشتوية)، وتتمثل هذه المعايير في: (ربحية الدينار المستثمر في الموسم، في الشهر، صافي العائد الهكتاري، و نسبة الإيراد الكلي إلى التكاليف الكلية).

### ربحية الدينار المُنفَق في الموسم:

يتم الحصول على هذا المعيار بقسمة عائد الهكتار على إجمالي التكاليف الكلية للهكتار، حيث تبيّن من الجدول رقم: (4) أن متوسط أرباحية الدينار المُنفَق في الموسم لمحصول البطاطس بلغ نحو: 1.18 دينار خلال متوسط الفترة: (2013-2019).

### ربحية الدينار المُنفَق في الشهر:

يتم الحصول على هذا المعيار بقسمة أرباحية الدينار المُنفَق في الموسم على مدة مكث المحصول في الأرض، وهي حوالي 5 شهور، وتبيّن من الجدول رقم: (4) أن متوسط ربحية الدينار المُنفَق في الشهر بلغ نحو: 0.24 ديناراً خلال متوسط الفترة: (2013-2019).

### ربحية الهكتار في الشهر:

ويتم الحصول على هذا المعيار بقسمة عائد الهكتار على مدة مكث المحصول في الأرض، ومن الجدول رقم: (4) تبيّن أن متوسط عائد الهكتار في الشهر لمحصول البطاطس بلغ نحو: 3668.14 دينار خلال متوسط الفترة: (2013-2019).

### نسبة الإيراد الكلي إلى التكاليف الكلية:

وهذا المقياس عبارة عن النسبة بين قيمة الإنتاج إلى تكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة في العمليات الإنتاجية، أي أن هذا المعيار يتناول شطري العملية الإنتاجية في صورتها النقدية، وهذا المقياس يفسر المقارنة بين الوحدات الإنتاجية المختلفة، وكذلك بين الأنماط المزرعية.

ومن الجدول رقم: (4) تبين أن نسبة الإيراد الكلي إلى التكاليف الكلية بلغت نحو: 45.97% خلال متوسط الفترة (2013-2019).

جدول رقم: (4) المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول البطاطس (العروة الشتوية) خلال متوسط الفترة: (2013-2019).

البيان	القيمة
الإنتاجية الهكتارية (قنطار)	320 قنطار
قيمة الإنتاج (الإيراد الكلي) دينار	33828 دينار
مدة مكث المحصول في الأرض بالشهور	5 اشهر
إجمالي التكاليف الإنتاجية بالدينار	15489.29
صافي العائد الهكتاري (1)	18340.71
ربحية الدينار المُنفَق في الموسم (2)	1.18
ربحية الدينار المُنفَق في الشهر (3)	0.236
ربحية الهكتار في الشهر (4)	3668.142
نسبة إجمالي الإيراد إلى التكاليف بالدينار	45.79 %

المصدر: جُمعت وحُسبت من الملحق رقم: (1).

(1) صافي العائد الهكتاري = الإيراد الكلي - التكاليف الكلية.

(2) ربحية الدينار المُنفَق في الموسم = صافي العائد الهكتاري / التكاليف الكلية.

(3) ربحية الدينار المُنفَق في الشهر = أرباحية الدينار المُنفَق في الموسم / مدة مكث المحصول في الأرض.

(4) ربحية الهكتار في الشهر = صافي العائد الهكتاري / مدة مكث المحصول في الأرض.

**ثانياً: الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لمحصول البطاطس (العروة الربيعية):**

يتناول هذا الجزء من البحث تكاليف إنتاج المحصول، والإيراد الكلي، وصافي العائد للهكتار، وأيضاً إيجاد المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية التي تساعد في معرفة كفاءة إنتاج المحصول خلال العروة الربيعية.

من خلال الملحق رقم: (1)، والملحق رقم: (2)؛ نلاحظ أن مستلزمات الإنتاج المستخدمة في العروتين هي نفسها، والاختلاف في بند البذور فحسب؛ حيث إن الكمية المستخدمة من البذور أقل في العروة الربيعية، حيث يحتاج الهكتار إلى حوالي: (22 قنطاراً من البذور) نظراً لأنه \_ خلال هذا الموسم \_ يتم تقطيع حبة البطاطس إلى ثلاثة أجزاء أو أكثر، بينما \_ خلال الموسم الشتوي (العروة الشتوية) \_ يحتاج الهكتار إلى (32 قنطاراً من البذور) أي كمية أكبر مما يحتاجه الموسم الربيعي، والسبب وراء ذلك؛ أنه في الموسم الشتوي يتم وضع حبة البطاطس بالكامل في الأرض كبذرة، لذا؛ يستوجب دراسة الكفاءة

الإنتاجية لمحصول البطاطس خلال العروة الربيعية.

أهم بنود التكاليف الثابتة والمتغيرة لمحصول البطاطس العروة الربيعية:

بدراسة أهم بنود التكاليف لمحصول البطاطس، تبيّن من الجدول رقم: (5) أن متوسط جملة التكاليف الإنتاجية بلغ نحو: 14397.57 دينار خلال الفترة: (2013-2019)، وقد جاءت "البذور" في مقدمة التكاليف الإنتاجية بنحو: 28.92%، ويليهما في المرتبة الثانية "إيجار الأرض" بنحو: 10.52%، ويليهما في المرتبة الثالثة "السماذ التونسي" بنحو: 10.47%، ويليهما في المرتبة الرابعة "نقل المحصول" بنحو: 10.12%، ويليهما المرتبة الخامسة، والسادسة، والسابعة؛ كلٌّ من: "السماذ البلدي"، "المبيدات"، "العمالة العائلية"، بنحو: 8.83%، 5.36%، 5.26%، على الترتيب من متوسط التكاليف الإنتاجية، يليها كلٌّ من: "تهيئة الأرض"، "سماذ اليوريا"، "المُعذّيات"، "إيجار الآلات"، "غرس المحصول"، "مصروفات متفرقة"، "جني المحصول"، "الاهتلاك"، بنحو: 4.36%، 4.09%، 2.54%، 2.39%، 2.16%، 2.08%، 1.75%، 1.39% على الترتيب من متوسط التكاليف الكلية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم: (5) الأهمية النسبية لأهم بنود التكاليف لمحصول البطاطس (العروة الربيعية) خلال الفترة (2013-2019).

الترتيب	الأهمية النسبية %	المتوسط	بنود التكاليف
1	28.92	4164.28	البذور (التقاوي)
9	4.09	589.28	السماذ اليوريا
6	5.36	771.42	المبيدات
5	8.83	1271.42	السماذ البلدي
8	4.36	629	تهيئة الارض للزراعة
14	1.75	251.43	جني المحصول
3	10.47	1507.14	السماذ التونسي
12	2.16	310.86	غرس المحصول
10	2.54	365.71	المغذيات
4	10.12	1457.14	نقل المحصول
13	2.08	300	المصروفات المتفرقة
	80.68	11581.8	مجموع التكاليف المتغيرة
2	10.52	1514.29	إيجار الأرض
11	2.39	344.29	إيجار الآلات
7	5.26	757.14	العمالة العائلية
15	1.39	200	الاهتلاك
	19056	2815.71	جملة التكاليف الثابتة
		14397.57	جملة التكاليف

المصدر: جُمعت وحُسبت من الملحق رقم: (2).

### التكاليف الكلية للهكتار من محصول البطاطس (العروة الربيعية):

تُبين بيانات الجدول رقم: (2) أن متوسط التكاليف الكلية لمحصول البطاطس بلغ نحو: 14397.57 دينار خلال الفترة: (2013-2019) بحدّ أدنى بلغ نحو: 9489 دينار في عام 2013، وحدّ أقصى 21069 دينار في عام 2019، بزيادة قدرها نحو 11580 دينار، و بمعدل زيادة بلغ نحو: 45.04% من عام 2013. ويُمثّل متوسط التكاليف الثابتة حوالي: 19.56% من التكاليف الكلية، أما متوسط التكاليف المتغيرة يمثل حوالي: 80.68% من التكاليف الكلية خلال الفترة المدروسة.

### التكاليف الثابتة:

تُبين بيانات الجدول رقم: (2) أن متوسط التكاليف الثابتة لمحصول البطاطس بلغ نحو: 2815.71 دينار خلال الفترة: (2013-2019) بحدّ أدنى بلغ نحو: 1880 دينار في عام 2012، وحدّ أقصى 3500 دينار في عام 2019، بزيادة قدرها نحو: 1620 دينار، وبمعدل زيادة بلغ نحو: 53.71% من عام 2013.

### التكاليف المتغيرة:

تُبين بيانات الجدول رقم: (6) أن متوسط التكاليف المتغيرة لمحصول البطاطس بلغ نحو: 11581.8 دينار خلال الفترة: (2013-2019) بحدّ أدنى بلغ نحو: 7609 دينار في عام 2013، وحدّ أقصى: 17569 دينار في عام 2019، بزيادة قدرها نحو: 9960 دينار، و بمعدل زيادة بلغ نحو: 43.31% من عام 2013.

### نسبة التكاليف المتغيرة من التكاليف الكلية:

تُبيّن بيانات الجدول رقم: (6) تذبذب نسبة التكاليف المتغيرة من التكاليف الكلية لمحصول البطاطس خلال الفترة: (2013-2019)، وقد تراوحت بين حدّ أدنى بلغ نحو: 76.45% في عام 2014، وحدّ أقصى بلغ نحو: 83.39% في عام 2019، ومتوسط سنوي بلغ نحو: 80.68%.

جدول رقم: (6) التكاليف الكلية والمتغيرة والثابتة لمحصول البطاطس للهكتار (العروة الربيعية) خلال الفترة: (2013-2019). (دينار)

السنة	التكاليف المتغيرة (دينار)	التكاليف الثابتة (دينار)	التكاليف الكلية (دينار)	% التكاليف المتغيرة من الكلية
2103	7609	1880	9489	80.19
2014	7467	2300	9767	76.45
2015	9280	2800	12080	76.82
2016	10971	2850	13821	79.38
2017	13058	3180	16328	80.42
2018	15119	3200	18319	82.53
2019	17569	3500	21069	83.39
المتوسط	11581.8	2815.71	14397.57	80.68

المصدر: جُمعت وحسبت من الملحق رقم: (2).

### تطور السعر المزرعي لمحصول البطاطس (العروة الربيعية):

تُبين بيانات الجدول رقم: (7) تزايد سعر محصول البطاطس خلال الفترة: (2013-2019). وقد تراوحت بين حدٍّ أدنى بلغ نحو: 100 دينار/ قنطار في عامي (2013\_2014)، وحدٍّ أقصى بلغ نحو: 150 ديناراً / قنطاراً في عامي (2018\_2019)، وبمتوسط سنوي بلغ نحو: 125 ديناراً / قنطاراً خلال فترة الدراسة.

### الإيراد الكلي:

تُبين بيانات الجدول رقم: (7) أن متوسط الإيراد الكلي لمحصول البطاطس بلغ نحو: 37500 دينار خلال الفترة: (2013-2019) بحدٍّ أدنى بلغ نحو: 30000 دينار في عامي (2013\_2014)، وحدٍّ أقصى بلغ نحو: 45000 دينار في عامي (2018\_2019) بزيادة قدرها نحو: 15000 دينار وبمعدل زيادة بلغ نحو: 66.66% من عام 2013.

### صافي العائد للهكتار:

تُبين بيانات الجدول رقم: (7) أن متوسط صافي العائد للهكتار من محصول البطاطس بلغ نحو: 23102.43 دينار خلال الفترة: (2013-2019) بحدٍّ أدنى بلغ نحو: 20233 دينار في عام 2014، وحدٍّ أقصى 26681 دينار في عام 2018 بزيادة قدرها نحو: 6448 دينار، و بمعدل زيادة بلغ نحو: 75.83% من عام 2014.

جدول رقم: (7) الأسعار المزرعية والإنتاجية الهكتارية، والإيراد الكلي والتكاليف الكلية، وصافي العائد لمحصول البطاطس (العروة الربيعية) خلال الفترة: من (2019- 2013) (دينار)

السنة	بنينار / قنطار المزروع السنة	قنطار / هكتار المحصول	الإيراد الكلي (دينار)	التكاليف الكلية (دينار)	صافي العائد (دينار)
2013	100	300	3000 0	9489	20511
2014	100	300	3000 0	9767	20233
2015	125	300	3750 0	12080	25420
2016	125	300	3750 0	13821	23679
2017	125	300	3750 0	16238	21262
2018	150	300	4500 0	18319	26681
2019	150	300	4500 0	21069	23931
المتوسط	125	300	3750 0	14397. 57	23102. 43

المصدر: جُمعت وحُسبت من الملحق رقم: (2).

المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول البطاطس (العروة الربيعية):

يتناول هذا الجزء من البحث إيجاد مجموعة من المعايير الاقتصادية، التي من

خلالها يمكن معرفة الكفاءة الاقتصادية لمحصول البطاطس خلال العروة الربيعية

وتتمثل هذه المعايير في ربحية الدينار المُستثمر في: (الموسم، في الشهر، صافي العائد الهكتاري، ونسبة الإيراد الكلي إلى التكاليف الكلية).

### ربحية الدينار المُنفق في الموسم:

يتم الحصول على هذا المعيار بقسمة عائد الهكتار على إجمالي التكاليف الكلية للهكتار، حيث تبيّن من الجدول رقم: (8) أن متوسط أرباحية الدينار المُنفق في الموسم لمحصول البطاطس بلغ نحو: 1.6 دينار خلال متوسط الفترة: (2013-2019).

### ربحية الدينار المُنفق في الشهر:

يتم الحصول على هذا المعيار بقسمة أرباحية الدينار المُنفق في الموسم على مدة مكث المحصول في الأرض وهي حوالي: 5 شهور وتبيّن من الجدول رقم: (8) أن متوسط أرباحية الدينار المُنفق في الشهر بلغ نحو: 0.32 ديناراً خلال متوسط الفترة: (2013-2019).

### ربحية الهكتار في الشهر:

ويتم الحصول على هذا المعيار بقسمة عائد الهكتار على مدة مكث المحصول في الأرض، ومن الجدول رقم: (8) تبيّن أن متوسط عائد الهكتار في الشهر لمحصول البطاطس بلغ نحو: 4620.5 دينار خلال متوسط الفترة: (2013-2019).

### نسبة الإيراد الكلي الي التكاليف الكلية:

وهذا المقياس عبارة عن النسبة بين قيمة الإنتاج إلى تكلفة عناصر الإنتاج المُستخدمة في العمليات الإنتاجية، أي أن هذا المعيار يتناول شَطْرِي العملية

الإنتاجية في صورتها النقدية، وهذا المقياس يفسر المقارنة بين الوحدات الإنتاجية المختلفة، وكذلك بين الأنماط المزرعية، ومن الجدول رقم: (8) تبين أن نسبة الإيراد الكلي إلى التكاليف الكلية بلغت نحو: 38.39% خلال متوسط الفترة: (2013-2019).

جدول رقم: (8) المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول البطاطس (العروة الصيفية) خلال متوسط الفترة: (2013-2019).

البيان	القيمة
الإنتاجية الهكتارية (قنطار)	300 قنطار
قيمة الإنتاج (الإيراد الكلي) دينار	37500 دينار
مدة مكث المحصول في الأرض بالشهور	5 أشهر
إجمالي التكاليف الإنتاجية بالدينار	14397.57
صافي العائد الهكتاري (1)	23102.43
ربحية الدينار المُنفق في الموسم (2)	1.6
ربحية الدينار المُنفق في الشهر (3)	0.32
ربحية الهكتار في الشهر (4)	4620.5
نسبة إجمالي الإيراد إلى التكاليف بالدينار	38.39%

المصدر: جُمعت وحُسبت من الملحق رقم: (2).

- (1) صافي العائد الهكتاري = الإيراد الكلي - التكاليف الكلية.
- (2) ربحية الدينار المُنفق في الموسم = صافي العائد الهكتاري / التكاليف الكلية.
- (3) ربحية الدينار المُنفق في الشهر = ربحية الدينار المُنفق في الموسم / مدة مكث المحصول في الأرض.
- (4) ربحية الهكتار في الشهر = صافي العائد الهكتاري / مدة مكث المحصول في الأرض.

صافي العائد السنوي للهكتار من محصول البطاطس في منطقة سرت:

مما سبق، ومن خلال الجدول رقم: (4)، والجدول رقم: (8)؛ يمكن الحصول على متوسط صافي العائد (الربح) خلال السنة من إنتاج محصول البطاطس في منطقة سرت بجمع متوسط صافي العائد من العروة الشتوية، ومتوسط صافي العائد من العروة الربيعية. يتضح من الجدول رقم: (9) أن متوسط صافي العائد السنوي للهكتار من محصول البطاطس في المنطقة المدروسة خلال الفترة: (2019-2013) يبلغ حوالي 41441.14 دينار.

جدول رقم: (9) يبيّن صافي العائد السنوي للهكتار من محصول البطاطس في منطقة سرت:

الإجمالي	العروة الصيفية	العروة الشتوية	البيان
71328	37500	33828	الإيراد الكلي
29886.86	14397.57	15489.29	التكاليف الكلية
41441.14	23102.43	18340.71	صافي العائد السنوي

المصدر: جُمعت وحُسبت من الجدول رقم: (4، 8).

### النتائج:

من الجدول رقم: (9) يمكن الحصول على خلاصة للنتائج، التي تم الحصول عليها من دراسة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لمحصول البطاطس في منطقة سرت، من خلال العوائد التالية:

1/ صافي العائد الشهري للهكتار من محصول البطاطس خلال السنة = صافي العائد الهكتاري من المحصول في السنة / 12 شهراً.

صافي العائد الشهري للهكتار من محصول البطاطس خلال السنة =

$$= 12 / 41441.14 = 3453.42 \text{ دينار.}$$

2/ صافي العائد الشهري للهكتار من محصول البطاطس خلال العروة الشتوية =

صافي العائد الهكتاري / مدة مكث المحصول.

صافي العائد الشهري للهكتار من محصول البطاطس خلال العروة الشتوية =

$$= 4 / 18340.71 = 3668.142 \text{ دينار.}$$

3/ صافي العائد الشهري للهكتار من محصول البطاطس خلال العروة الربيعية =

صافي العائد الهكتاري / مدة مكث المحصول.

صافي العائد الشهري للهكتار من محصول البطاطس خلال العروة الربيعية =

$$= 4 / 23102.42 = 4620.5 \text{ دينار.}$$

ومن خلال هذه النتائج، تم تحقيق الفرضية؛ بأن زراعة محصول البطاطس في

منطقة سرت، يُحقّق مردوداً اقتصادياً، والذي يشجع على التوسع في زراعة

البطاطس في المنطقة، وتوفير كافة متطلبات نجاحها.

### التوصيات:

1. إنشاء مكاتب إرشادية؛ بهدف تقديم النصائح والإرشادات على كيفية رفع

الكفاءة الإنتاجية لمحصول البطاطس في سرت، وأيضاً إرشادية المنتجين على

طرق الزراعة، وكيفية استخدام الأسمدة والمبيدات.

2. التقليل من المزارع العشوائية التي تقوم بإنتاج المحصول في المنطقة؛ من خلال

تكليف جهات رقابية من قبل الدولة، واقتصار زراعة المحصول على المزارع

المتخصصة في زراعة المحصول؛ مما يساعد في تقليل الإهدار من مستلزمات

الإنتاج، وخصوصاً المياه.

3. تقديم الدعم من الجهات المختصة لمنتجي المحصول، فيما يخص توفير مستلزمات الإنتاج، وخصوصاً البذور، والأسمدة، و المبيدات.
4. بما أن المحصول يُزرع في الترب الرملية والشبة رملية، والتي تمتاز بسرعة تسرب المياه، عليه؛ ننصح باستخدام عملية الريّ بكميات محدودة، وعلى فترات متباعدة؛ مما يساعد في تقليل صرف المياه من جهة، ومن جهة أخرى تكون استفادة المحصول من عملية الريّ أفضل.

### المراجع:

1. أحمد عبدالمنعم حسن، "إنتاج محاصيل الخضر"، الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1991، ص 107، 118.
2. سمية حاج حمودة، "سلسلة تقارير ودراسات نقطة التجارة السودانية"، إدارة الترويج والدراسات والاستثمار، قسم الدراسات، التقرير الخامس والعشرون، سبتمبر: 2010، ص 22، 23. (الإنترنت).
3. عبدالعزيز محمد خلف الله، وآخرون، "أساسيات وإنتاج الخضروات"، دار المطبوعات الجديدة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 1990.
4. محمد إبراهيم الشهاوي، وآخرون، "الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لأهم المحاصيل الزراعية بمزارع منطقة الجفارة في ليبيا"، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 2009، 2106، 2108. (الإنترنت).
5. محمد محمد، زراعة الخضروات، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2001.

## نظام توزيع السلطات بين مجلس الإدارة والجمعية العمومية في التشريع الليبي

مجدي عبد اللطيف عبدو. عضو هيئة التدريس بكلية القانون - جامعة الزيتونة.

### الملخص

خُصت الدراسة بأن التشريعات المُقارَنة المتعلقة بتوزيع السلطات، بين مجلس الإدارة، والجمعية العمومية؛ إما أن تُتَبَّنَى نظرية صدارة المساهمين \_ وهي أغلب التشريعات \_ ؛ وإما أن تُتَبَّنَى نظرية صدارة مجلس الإدارة. ووجدنا أن التشريع الليبي منح صلاحيات واسعة لمجلس الإدارة، وصلاحيات مُقيَّدة للجمعية العمومية، وبالتالي فهو أشبه بنظام صدارة مجلس الإدارة، لكن بطابعٍ مَرِنٍ، بمعنى أن عدا تلك الموضوعات، التي تقع من اختصاصات الجمعية العمومية، فمجلس الإدارة له سلطة تقديرية واسعة في عرض المسائل والمعاملات والتصرفات على مجلس الإدارة. لأسباب عدة تمَّ سردها في متن هذا البحث؛ خُصنا أنه من الأجدى أن يتمَّ تَبَّنَى المدرسة البريطانية بالخصوص، حيث إنها تَبَّنَت نظرية صدارة المساهمين، وسنَّت نوعين من نماذج الأنظمة الأساسية للشركات. وفي ذات السياق، خُصت الدراسة إلى وجوب تَبَّنَى هذه المدرسة، وضرورة ترك أمر توزيع الاختصاصات بين مجلس الإدارة، والجمعية العمومية، لقواعد لائحية مُكمِّلة، تصدر في شكل أنظمة أساسية مُوحَّدة لجميع الشركات، والزامية هذه القواعد تختلف باختلاف هيكل ملكية الشركة، ففي الشركات المملوكة للدولة، بنسبة أكثر من (50%) تكون هذه القواعد ملزمة، ولايجب مخالفتها بأيِّ حالٍ من الأحوال، أما في الشركات التي تملكها الدولة، بنسبة

أقل من (50%)، أو تلك المملوكة للقطاع الخاص، فإن هذه القواعد يجب أن تكون مُكمّلة؛ بمعنى يُلجأ إليها في حال لم يتفق الأشخاص على مخالفتها، وتُعتبر في هذه الحالة ملزمة.

### Abstract

The study concluded that the comparative laws in relation to the distribution of power between the board of directors and the shareholders either adopt the theory of the primacy shareholders or they adopt the theory of primacy of the board of directors. We found that the Libyan legislation grants wide authorities to the board of directors and at the same time restricts the power of the shareholders. Thus Libya adopts the board of directors' primacy theory but in a flexible nature.

For several reasons discussed in this article, the study concluded that it is more beneficial to adopt the UK School in particular, as it adopts the theory of the primacy of shareholders through applying two types of models of companies to companies working in the UK. The study recommended that the legal rules in relation to this subject shall be distributed into two types of rules: the first one is in relation to state owned companies and the companies the state owns 50% or more of its shares. In this kind of companies, the state can intervene and regulate its corporate constitutions including the distribution of power issues. However, in private companies and companies the state owns less than 50 % of its shares, there is no need for the legislator to intervene in such companies and leave the issue of distribution power to the shareholders themselves .

## المقدمة:

يُعتبر موضوع الشركة المساهمة من أهم موضوعات قانون الشركات، وأكثرها تفصيلاً، ويرجع ذلك إلى أن أغلب الشركات في ليبيا، وغيرها من دول العالم، هي شركات مساهمة، بالتالي فإن أحكام هذا النوع من الشركات حظي باهتمام بالغ من قِبَل المُشرِّع الليبي، والتشريع المُقارن. ولعل من أهم أحكام الشركة المساهمة، هي تلك الأحكام المتعلقة بالجمعية العمومية ومجلس الإدارة، حيث إن هذين الجسمين هما أساس الشركة المساهمة، ومحور وجودها، وأساس نجاحها، أو فشلها. بالتالي فإن هذه الدراسة قامت على هذه الأهمية البالغة لهذين الجسمين، وللذان هما أساسا علم حوكمة الشركات .

في هذه الدراسة، لن يتم نقاش هذين الجسمين بشكل عام، بل مدار دراستنا تهدف أساساً على فهم إشكال دقيق، يتعلق بمسألة توزيع الاختصاصات والسلطات، بين الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة في الشركة المساهمة. بعبارة أخرى؛ تبحث هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي: ما النموذج الأمثل المتعلق بتوزيع الاختصاصات بين مجلس الإدارة، والجمعية العمومية في التشريع الليبي؟

أهمية الإجابة على هذا السؤال ترتبط بأداء الشركة، فكلما كان هناك توزيع نموذجي للاختصاصات والسلطات؛ كانت الحوكمة بالشركة أكثر رشداً، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على أداء الشركة، ومن ثمَّ سيعود بالنفع والفائدة على مُلاكها. عليه فإن هذا البحث سيقوم بِسَبْرٍ غور صنَّاع القرار بالشركة المساهمة، وسيدرس

النموذج الأمثل لتوزيع السلطات بين الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، طبقاً للتشريع الليبي .

هذه الدراسة تُعتبر دراسة إصلاحية (Reforming study) تسعى إلى إصلاح النظام القانوني الراهن المُتبنّى من قِبَل المُشرّع الليبي فيما يتعلق بمسألة توزيع السلطات، بين الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، وللوصول إلى هذه الغاية؛ فإن الدراسة تُعدُّ دراسة مُقارَنة، أي أنها قارنت التشريع الليبي بِكِلَا التشريعين: الأمريكي، والإنجليزي. بناءً على ذلك؛ تم استبعاد الفقه والتشريع اللاتيني في هذه المسألة من المُقارَنة (التشريع المصري والفرنسي تحديداً، اللذان يُعتبران الجذور التاريخية لقانون الشركات في ليبيا) فأحكام التشريع الليبي تُعدُّ مُقتبسةً من هذين التشريعين، وبالتالي لا يصلح أن يكونا مدار الدراسة المُقارَنة \_ حسب اجتهادنا. \_

من الجدير بالقول أنه \_ إلى حدِّ علمنا \_ لا توجد دراسة سابقة بحثت مسألة توزيع السلطات في التشريع الليبي، وبناءً على ذلك تُعدُّ هذه الدراسة هي الأولى من نوعها في ليبيا، فهذه الدراسة ستتطرق إلى نقاش مسألة توزيع السلطات، بين الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة في النظرية العامة، وبعد فهم هذه المسألة نظرياً؛ قامت هذه الدراسة بنقاش هذا الإشكال في التشريعات المُقارَنة، ثم بعد ذلك، تناولت الدراسة نقاش مسألة توزيع السلطات، بين مجلس الإدارة، والجمعية العمومية في التشريع الليبي، وبعد أن خلّصت الدراسة إلى قصور التشريع الليبي في معالجة هذا الإشكال، كما ناقشت الدراسة آلية إصلاح النظام القانوني لتوزيع السلطات، بين مجلس الإدارة، والجمعية العمومية في ليبيا. عليه فقد قُسمت الدراسة إلى التالي:

المبحث الأول: فكرة توزيع السلطات بين الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة.

المطلب الأول: فكرة توزيع السلطات بين الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة في النظرية.

المطلب الثاني: فكرة توزيع السلطات بين الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة في التشريع المقارن.

المبحث الثاني: فكرة توزيع السلطات بين الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة في التشريع الليبي.

المطلب الأول: فكرة توزيع السلطات بين الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة في التشريع الليبي: واقع الحال.

المطلب الثاني : فكرة توزيع السلطات بين الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة في التشريع الليبي: النموذج الأمثل.

**المبحث الأول: فكرة توزيع السلطات بين مجلس الإدارة والجمعية العمومية.**

من الجدير بالذكر أن فكرة توزيع السلطات بين مجلس الإدارة، والمساهمين كأعضاء في الجمعية العمومية، ليست فكرة قائمة على تغييب دور مجلس الإدارة كأداة تنفيذية بالشركة، بل الأمر يقوم أساساً على تفعيل دور الملاك كأداة رقابية وإشرافية على الإدارة بالشركة. بالتالي ففي هذه الدراسة \_ وطبقاً لمبدأ توزيع السلطات \_ نُسلّم بأن للمجلس سلطة إدارة الشركة، لكن الإشكال يتعلق بالتالي: هل لمجلس الإدارة سلطة واسعة في صنع قرارات الشركة؟ أم أن هذه السلطة يجب أن تخضع لرقابة الملاك بشكل واسع؟ بالتالي يجب على الملاك من أن يحدوا من

دكتاتورية مجلس الإدارة وسلطاته الواسعة؟ بمعنى آخر؛ هل سلطة المساهمين تتعلق فقط بحق (الفيتو)، وحق التصديق على المعاملات التي يقدمها مجلس الإدارة للجمعية العمومية؟ أم يجب أن تُقيّد سلطة مجلس الإدارة- كما قال كراكان \_ في الأمور التالية فقط؟ (كراكان، 2009، 234).

1 - عندما يكون هناك تضارب مصالح بين المساهمين ومجلس الإدارة.

2 - عندما تكون المعاملة تتعلق بقيمة كبيرة من أصول الشركة.

3 - عندما تكون المعاملة تتعلق باستثمار كبير يمكن أن يرفضه الملاك.

على هذا الأساس؛ أفرز فقه حوكمة الشركات نظريتين، تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية إحداهما (المطلب الأول)، وتبنّت المملكة المتحدة النظرية الأخرى (المطلب الثاني). وكما يأتي بيانه:

**المطلب الأول: توزيع السلطات بين مجلس الإدارة والمساهمين: الجانب النظري.**

من الجدير بالقول أن مسألة توزيع السلطات، بين مجلس الإدارة، والجمعية العمومية، يعتمد أساساً على هيكل ملكية الشركة. ففي الشركات ذات الملكية المركزة (عبدو، 2014، 7)، والتي فيها سلطة صنع القرار؛ تُعزى لنفس الأشخاص (بمعنى أن أعضاء مجلس الإدارة هم أنفسهم أعضاء الجمعية العمومية)، فإن مسألة توزيع الاختصاصات ليست ذات أهمية، حيث إن فكرة الرقابة والتوجيه تقل أهمية، وذلك باعتبار أن الشخص الذي بصفته عضو جمعية عمومية، هو نفسه الذي سيراقب نفسه، بصفته عضو مجلس الإدارة، إلا أن هذا الأمر يختلف في الشركات ذات الملكية المؤرعة، (عبدو، الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، 2018، 153) في

مثل هذا النوع من الشركات، الأشخاص يختلفون، أي أن أعضاء الجمعية العمومية \_ وهم في الغالب كثر \_ ليسوا هم أنفسهم أعضاء مجلس الإدارة. بالتالي فسلطانا التوجيه والرقابة من قِبَل المساهمين على المجلس تُعدُّ فكرة قابلة للتطبيق كواقع حال .

لتحليل هذه المسألة؛ أفرز علم حوكمة الشركات نظريتين، بخصوص مبدأ توزيع الاختصاصات، بين مجلس الإدارة، والجمعية العمومية، وهما: (أولاً) نظرية صدارة المساهمين، (ثانياً) نظرية صدارة مجلس الإدارة .

#### أولاً: نظرية صدارة المساهمين.

أول من ناقش هذه النظرية "بيرل ودود" في ثلاثينيات القرن الماضي، (بيرل، 1967). أنصار هذه النظرية، يرون أن النصيب الأكبر في التحكم بالشركة، يجب أن يكون في يد المساهمين دون غيرهم، وأصحاب هذه النظرية يُعلِّلون ذلك بأن المساهمين هم فقط من يتحمَّلون الخطر الناتج عن أعمال الشركة، وهم فقط المعنِّون بمسألة ربح الشركة وخسارتها، وأن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين يقاضون أجوراً ثابتة، ولا يتحمَّلون الخطر الذي يتحمَّله المساهمون. هذا ناهيك عن أن المساهمين فقط هم من يتمتعون بالفائدة الكبرى وراء عمليات الشركة، أيضاً ثبت بأن زيادة سلطة المساهمين على حساب سلطة مجلس الإدارة، والأجسام التنفيذية الأخرى، يُعتَبَر أفضل وسيلة لتطوير الحوكمة بالشركة. (بيبشاك، 2005، 842). بمعنى آخر؛ هذه النظرية \_ والتي يؤمن بها أغلب فقهاء حوكمة الشركات \_ (بيبيردج، 2002، 21). ترى أن المساهمين يجب أن تُعطَى لهم الصدارة في صنع

القرارات بالشركة، بالمقارنة مع أعضاء مجلس الإدارة، والحجج التي تستند عليها هذه النظرية هي كما يلي: (شارب، 2012، 22).

1. فيما يتعلق بملكية المساهمين: يستدل أنصار هذه النظرية بأن المساهمين يُعتبرون مُلاك الشركات، وهم الأكثر استفادةً من وجود الشركة، هذا بالإضافة إلى أنهم يملكون سلطة تعيين أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم، وهذا يعني أن المساهمين يتمتعون بسلطة سيطرة كبيرة على الأجسام الأخرى بالشركة. علاوةً على ذلك، فإن أهم ميزة لإظهار قوة سيطرة المساهمين، هي أن المساهمين لديهم القدرة على التأثير في إدارة الشركة، فالمساهمون الذين يملكون نصيباً كبيراً من الأسهم، يُطلق عليهم (مدراء الظل)، فسلطة التعيين والإقالة التي يملكونها تُمكنهم من امتلاك يدٍ طولى في سلطة صنع القرار بالشركة بطريقة غير مباشرة، حيث يستطيعون أن يؤثروا تأثيراً غير مباشر في صنع القرارات التنفيذية، عن طريق توجيه الإدارة العليا بالشركة لاتخاذ إجراءات مُعيّنة. بالتالي يمتلك المساهمون في الواقع سلطة أكبر من تلك التي يمنحها لهم القانون.

2. فيما يتعلق بنظرية الوكالة: تطبيقاً لنظرية الوكالة يُعتبر المساهمون هم الأصلاء عن الشركة، وأن مجلس الإدارة ما هو إلا وكيل عن المساهمين في إدارة الشركة، بالتالي يجب أن تُدار الشركة لصالحهم، ويجب أن يملك المساهمون السلطة الأقوى في صنع قرارات الشركة، هذا ناهيك عن أن أصحاب هذه النظرية يرون أن أعضاء مجلس الإدارة، يجب أن يخدموا فقط مصالح المساهمين، وأن المهمة الأساسية

لأعضاء المجلس، هي التأكد بأن الإدارة التنفيذية للشركة تعمل لتحقيق مصالح المساهمين.

3. تُعتبر مصالح المساهمين، بوصفهم المطالبين المُتَبَقِّين (residual claimants) ، تتأثر مباشرة بأرباح وخسائر الشركات، وهذا يعني أن المساهمين يتحملون أثقل الأعباء الناتجة عن عمليات الشركة، حيث إنهم يحصلون على عوائد وفيرة ناتجة عن الأرباح المُوزَّعة، أو بيع الأسهم، إذا كان أداء الشركة جيداً. في المقابل، سيفقدون جميع استثماراتهم، أو بعضها، إذا فشلت أعمال الشركات، أو دخلت في تصفية نهائية. بمعنى آخر؛ أن أيَّ قرار تتخذه الشركة يُعتبر أمراً حيوياً لثروة المساهمين، بالتالي يجب أن يتمتع المساهمون بسلطة التحكم في إدارة الشركة بصورة واسعة. وبالمُقارَنة مع أيِّ جسم من الأجسام الأخرى، فإن المساهمين لديهم حافز كبير جداً لتعزيز الفائدة؛ ليكونوا أفضل مراقبين لفحص أداء الشركة.

ثانياً: نظرية صدارة مجلس الإدارة.

وفقاً لهذه النظرية، فإن مجلس الإدارة يجب أن يمنح سلطة واسعة في التحكم بقرارات الشركة، وفقاً لنموذج "صدارة مجلس الإدارة". المجلس ليس مجرد وكيل للمساهمين، بل هو هيئة ذات طابع خاص (نوع من الوصي الأفلاطوني) بمثابة حلقة الوصل بين الشركة، والمعاملات الخارجية التي تُبرمها الشركة. (شارب، 2012، 38)، (بيبريدج، 2002، 22).

أساس هذه النظرية، أن مجلس الإدارة هو الذي يدير الشركة، وله اطلاع دائم على عمل الشركة، بالتالي فهو الأكفأ في صنع قرارات الشركة، هذا فضلاً عن أنه من

يتحمل المسؤولية أمام مُلأك الشركة، بالإضافة إلى أنه كمنظرية إيجابية لِحوكمة الشركات، فإن أولوية مجلس الإدارة يجب أن تصرف إلى (صنع القرار المركزي)، والذي هو السمة الأساسية للحوكمة الفعالة للشركات. (بييريدج، 2002، 22).

طبقاً لهذه النظرية؛ ليس هناك خلاف في القوانين المقارنة بأن الشركة المساهمة تُدار بمجلس الإدارة، الذي له واسع الصلاحيات لإدارة الشركة، حيث يلعب مجلس الإدارة لإدارة الشركة دورين؛ أحدهما إيجابي، والآخر سلبي، فالدور الإيجابي يتمحور في سلطة التعيين والتوجيه، التي يملكها مجلس الإدارة، فمجلس الإدارة غالباً ما يملك سلطة تعيين المديرين العاملين، أو التنفيذيين بالشركة، كما أنه غالباً ما يملك سلطة تعيين مديري الإدارات بالشركة، ويُحدّد مكافآتهم. هذا فضلاً عن أنه يملك سلطة توجيهية، وحيث إن أعضاء المجلس مجتمعون، فغالباً ما يُوكّل لهم سلطة صنع القرارات المصيرية للشركة، فرسم الإستراتيجيات، وإعداد الميزانيات، وخطط العمل، وخطط التدريب والتطوير، وخطط تحديد المُلأك الوظيفي، وغير ذلك من الأمور، التي تُعدّ الأهم للشركة؛ تكون من صلاحيات المجلس الخالصة .

أما الدور السلبي للمجلس، فيتمحور في مراقبة المجلس لأعمال الإدارة التنفيذية، والتحقق من أن الإدارة التنفيذية تعمل لتحقيق أعلى قيمة للمُلأك، تطبيقاً لمعالجات تضارب المصالح الواردة في فقه حوكمة الشركات. (عبدو، الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، 2019) فمجلس الإدارة يمارس الرقابة عن طريق مهام ووظائف مُحدّدة، ومن أمثلة الوظائف السلبية، تتمثل في الموافقة على القوائم المالية، والتصديق على العطاءات، وتشكيل اللجان للرقابة على الإدارة التنفيذية .

طبقاً لأنصار هذه النظرية، فإن مجلس الإدارة هو من يجب أن يملك مثل هذه السلطة؛ بسبب ما يملكه من معلومات على الشركة، فأعضاء مجلس الإدارة هم الجسم الوحيد المناسب لعملية التحكم في صنع القرار في الشركة. أعضاء مجلس الإدارة يجلسون في قمة التسلسل الإداري الهرمي للشركة، وفي ذات الوقت، يُعتبرون حلقة وصل بين العديد من أجسام الشركة، هذا الوضع يساعدهم بأن يقيموا توازناً في الشركة، بالطريقة التي تؤكد النجاح واستمرارية الإنتاجية، أيّاً كان نوعها. (بيرل، 1999، 251). كما أن أنصار هذه النظرية أثبتوا أن لامركزية لملكية المساهمين يجب أن تُؤدّي إلى عدم تحكّمهم في قرارات الشركة، كما أن نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة، يجب أن ينتج عنه إمكانية تحكم مجلس الإدارة في شؤون الشركة. (بيرل، 1967). هذا بالإضافة إلى أن مجلس الإدارة لا يكون قادراً على تحقيق أكبر مصلحة للمساهمين، ما لم يملك الأعضاء سلطة عملية على الشركة. (شارب، 2012، 15).

المطلب الثاني: توزيع السلطات بين مجلس الإدارة والمساهمين: الجانب التطبيقي .  
في هذا المبحث، سنقوم بدراسة مسألة توزيع السلطات بين مجلس الإدارة والمساهمين في التشريع البريطاني (أولاً)، ومن ثمّ في التشريع الأمريكي (ثانياً).

أولاً: في المملكة المتحدة.: في المملكة المتحدة، نجد أن قانون الشركات الصادر في 2006 لم يمنح أيّ سلطة صنع القرار لمجلس الإدارة، حيث إن القانون اشترط فقط على الشركة الخاصة أن يُشكّل مجلس إدارتها على الأقل من عضو واحد، واشترط على شركات المسجلة في سوق الأوراق المالية أن تشكل مجلسها على أقل

من عضوين. (المادة رقم: (153) من قانون الشركات البريطاني)، فلم ينظم القانون أيَّ أحكام تتعلق بمسألة توزيع السلطات، بين مجلس الإدارة والمساهمين في اجتماعهم (قانون الشركات الإنجليزي لم يَتَبَيَّن تسمية اجتماع المساهمين كجمعية عمومية، بل التسمية التي تَبَيَّنَّها المشرع الإنجليزي هي اجتماع المساهمين فقط) ، فقانون الشركات بالمملكة المتحدة، لم يمنح أيَّ سلطة للمساهمين ومجلس الإدارة، حيث إن القانون اعتبر مثل هذه المسائل اختيارية تخضع لتقدير المُلَّاك، فترك للمساهمين حرية توزيع السلطات بين أجسام الشركة، كما منحهم سلطة تعديل هذه السلطات في أيَّ وقت شاؤوا، وهذا يعني بأن أيَّ سلطة تمنح لمجلس الإدارة قابلة للسحب، وهذا يعني أيضاً في حال لم يُمنَح المساهمون أيَّ سلطة، عن طريق دستور الشركة لمجلس الإدارة، يكون المجلس بدون أيَّ سلطة، ومن ثمَّ يجب أن تُدار أعمال الشركة عن طريق المساهمين.

بالرغم من أن القانون لم يَقم بالتدخل في توزيع السلطات بين مجلس الإدارة والمساهمين، إلا أن مسألة توزيع السلطات نُظِّمَت كقاعدة مُكَمَّلة في نماذج خاصة تحت مُسمَّى (Model Articles)، والقواعد القانونية الواردة في هذه النماذج تُعدُّ قواعد إرشادية للمساهمين، حيث إن المساهمين يستطيعون تَبَيَّنِّي أحد هذه النماذج، فإذا لم يكن للشركة نظام أساسي خاص بها، فإن قواعد هذا النموذج تكون واجبة التطبيق. (كرشاو، 2012، 189).

بالرغم من أن هناك نموذجان؛ أحدهما يختص بالشركات الخاصة، والآخر يتعلق بالشركات المُسجَّلة في سوق الأوراق المالية، إلا أن المُلَّاخَظ أن سلطات

مجلس الإدارة واحدة في كلا النموذجين، حيث تُنصُّ المادة رقم: (3) من النموذجين (نموذج النظام الأساسي للشركات الخاصة، ونموذج النظام الأساسي للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية) على التالي:

3. أعضاء مجلس الإدارة يكونون مسؤولين على إدارة أعمال الشركة، ولأجل تحقيق هذا الهدف؛ لهم أن يمارسوا جميع سلطات الشركة.

4.1 أعضاء مجلس الإدارة يجوز لهم عن طريق قرار خاص أن يوجهوا المديرين بأن يتخذوا إجراءً مُعيَّناً، أو يمتنعوا عن اتخاذه.

4.2 لا يجوز اتخاذ أيِّ قرار يبطل إجراءات سبق أن قام بها المديرين في السابق.

5.1 أعضاء مجلس الإدارة يمكن أن يفوضوا سلطاتهم التي منحت لهم طبقاً لهذا النظام الأساسي.

أ. إلى الأشخاص أو اللجان. ب. عن طريق وسائل مثل التفويض الخاص... إلخ.

5.2 أعضاء مجلس الإدارة يمكن أن يقوموا بفسخ كلي أو جزئي للتفويض، أو تعديل أحكامه.

كما أن المواد رقم: (70-71-72) نظمت القواعد المُكمِّلة المتعلقة بصلاحيات مجلس الإدارة، فالمادة رقم: (70) من نموذج النظام الأساسي المُكْمَل أكدت على أن أعمال الشركة تُدار عن طريق أعضاء مجلس الإدارة، الذين يمكن أن يمارسوا سلطات الشركة، كما أن المادة رقم: (71) من النموذج نصت على "أعضاء مجلس الإدارة يجوز لهم أن يعينوا شخصاً ليكون وكيلاً عن الشركة، أما المادة رقم: (72)

من النموذج تفيد بأن أعضاء مجلس الإدارة يمكن أن يفوضوا أيًا من اختصاصاتهم إلى لجنة تتشكّل من عضو مجلس إدارة أو أكثر، كذلك يجوز لمجلس الإدارة أن يُفوض جزءًا من اختصاصاته إلى مدير أو أكثر.

وبخصوص السلطات الممنوحة للملأك، فإن قانون الشركات البريطاني منح سلطة التوجيه للملأك، حيث إن نماذج الأنظمة الأساسية في المملكة المتحدة منحت ما يُعرّف بحقوق إعطاء التوجيهات للمساهمين. من المهم الإشارة إلى أن المساهمين غير قادرين على ممارسة هذه الحقوق إلا عن طريق اجتماعات المساهمين، المادة رقم: (388) من قانون الشركات البريطاني، إذ الملاحظ أن المساهمين لا يستطيعون ممارسة هذا الحق، إلا في الاجتماع السنوي لهم، بعد أن يتم إخطارهم ببنود هذه الاجتماع تطبيقاً للمادة رقم: (332) من قانون الشركات البريطاني. وطبقاً للمادة رقم: (305) من قانون الشركات البريطاني، المساهمون سواء كانوا فرداً أو مجموعة من الأشخاص، يملكون نسبة (5%) من الأسهم المدفوعة يملكون سلطة توجيه مجلس الإدارة لدعوة اجتماع المساهمين للانعقاد.

من العرض السابق؛ نستنتج بأن القانون البريطاني تبنّى نظرية صدارة المساهمين، حيث إن المساهمين يملكون سلطة واسعة في اتخاذ القرارات، وذلك باعتبار القانون منحهم سلطة توجيه الإدارة التنفيذية، حيث إن المساهمين لهم سلطة وضع الخطط للشركة، ورسم إستراتيجياتها، وتوجيه الإدارة على حسب رغبات المساهمين، هذا ناهيك عن أن النظام القانوني البريطاني منح المساهمين بأن يُورعوا الصلاحيات بين مجلس الإدارة وبينهم، بالطريقة التي يرونها مناسبة لهم، بما يخدم مصلحة

الشركة، بالتالي فالمساهمون يملكون سلطة منح أنفسهم السلطات التي يريدونها، طبقاً لدستور الشركة الذي يُؤسّسونه بأنفسهم على حساب مجلس الإدارة، كما يستطيع المساهمون بألاً يمنحوا أيّ صلاحيات لمجلس الإدارة.

**ثانياً: في التشريع الأمريكي.**

قبل الخوض في هذه الموضوع، يجب أن نفهم أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها تشريع فيدرالي واحد ينظم كل الشركات في الدولة، ولكن هناك خمسون تشريعاً متعلقاً بتنظيم الشركات في الولايات المتحدة على حسب عدد الولايات، لكن طبقاً لعُرف البحث العلمي القانوني العالمي \_ البُحاث دائماً يدرسون قانون ولاية ديلوير (Delaware)، والذي هو النموذج الأمثل للتشريع الأمريكي، حيث إن أكثر من (50%) من الشركات الكبرى داخل الولايات المتحدة الأمريكية مُسجّلة في هذه الولاية، بالرغم من أن هذه الولاية عدد سكانها أقل من مليون، في أمةٍ أكثر من (300) مليون. (كرشاو، 2012، 213)، والسبب في اعتماد فقه وتشريع هذه الولاية دون غيرها من قِبَل البُحاث والأكاديميين، هو أن قانون هذه الولاية هو الأكثر تطوراً في الولايات المتحدة الأمريكية. (المرجع السابق).

في قانون ولاية ديلوير، يمكن للمساهمين التصويت في الكثير من المقترحات المهمة فقط إذا قدمت هذه المقترحات من مجلس الإدارة. (بييشك 2014، 14-15)، ومثال ذلك (1): لا يمكن للمساهمين الشروع في تعديل دستور الشركة، إلا إذا قُدّم مقترح التعديل من مجلس الإدارة، وليس من المساهمين. المادة رقم: (242) من القانون التجاري لولاية ديلور، (2): لا يمكن إعادة التسجيل الشركة في ولاية

أخرى، إلا عن طريق اقتراح هذا التسجيل من مجلس الإدارة. المادة رقم: (803) من القانون التجاري لولاية ديپور، (3): وكذلك الأمر في النظام الداخلي للشركة لا يمكن تعديله، إلا باقتراح من مجلس الإدارة. المادة رقم: (109) من القانون التجاري لولاية ديپور، (4): كما أن مجلس الإدارة يملك قرار حل الشركة وإنهائها، فإن المساهمين يملكون الحق في استعمال حق النقض، وعدم تمرير مثل هذا القرار. (5): أيضاً قرارات اتحاد الشركة وتصفيته بيد مجلس الإدارة، ولا يملك المساهمون الشروع في هذا القرار، إلا إذا تم تقديمه لهم من مجلس الإدارة. المادة رقم: (274) من القانون التجاري لولاية ديپور. (6): ولحل الشركة، أو بيع جميع أسهمها؛ هناك حاجة لعرض مثل هذا القرار من مجلس الإدارة على المساهمين، وإلا اعتُبر هذا القرار باطلاً. (المادة رقم: (275-271) من القانون التجاري لولاية ديپور). (7): أما فيما يتعلق بسلطة توزيع الأرباح؛ فإن مثل هذه السلطة مُنحت لمجلس الإدارة، وليس للمساهمين أي حق في التصويت على مثل هذه القرار. المادة رقم: (107) من القانون التجاري لولاية ديپور... إلخ.

قانون هذه الولاية تبنى منح حق النقض للمساهمين في معاملة واحدة فقط، وهي معاملة بيع أسهم الشركة، فالقرار المتعلق بالبيع يجب أن يكون مُقرراً بأغلبية المساهمين، ولا توجد نسبة مُعيّنة لهذه الأكثرية، لكن المحكمة المختصة يمكن أن تقرر أن هذه الأغلبية لها تأثير مهم في وجود الهدف من الشركة. (بيبيشك، 2014). بالرغم أن المحكمة لم تقرر نسبة مُعيّنة، فإن المعاملة البيع يمكن أن تقل عن (50%) من قيمة الشركة. (المرجع السابق).

من العرض السابق؛ نستنتج أن قانون ولاية ديلور تَبَيَّنَ نظرية صدارة مجلس الإدارة، حيث منح المجلس صلاحيات واسعة على حساب المساهمين، بالتالي ليس للمساهمين حق في الاعتراض على القرارات المهمة، التي تتعلق بالشركة السابق الإشارة إليها، إلا عن طريق الرجوع إلى القضاء، حيث إن قانون الشركات بولاية ديلور منح للمساهمين الاعتراض على قرارات مجلس الإدارة، عن طريق رفع دعوى لدى الدائرة المختصة.

**المبحث الثاني: فكرة توزيع السلطات بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة في التشريع الليبي.**

**المطلب الأول: فكرة توزيع السلطات بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة في التشريع الليبي: في الواقع.**

القانون رقم: (23) لسنة 2010 بشأن تنظيم النشاط الاقتصادي لم يُشر إلى مبدأ واضح في توزيع السلطة بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة، لكن مع ذلك نستطيع أن نستشف من القانون أنه منح مجلس الإدارة سلطة واسعة في صنع القرارات، فالقانون أشار إلى آلية تعيين مجلس الإدارة، ومنحهم سلطة تنفيذية واسعة، طبقاً للمادة رقم: (172) من القانون، والتي تنصُّ على التالي:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة من المساهمين أو من غيرهم، إذا لم تُعيَّن الجمعية العمومية رئيساً لمجلس الإدارة، اختاره الأعضاء من بينهم، ويجب أن يكون رئيس المجلس شخصاً طبيعياً.

ولمجلس الإدارة اتخاذ كافة القرارات، وإبرام كل التصرفات اللازمة لتحقيق غرض ونشاط الشركة، ومع ذلك يتوجب عليه عرض القرارات التي تُؤدّي إلي التصرف فيما يتجاوز نصف أصول الشركة على الجمعية العمومية غير عادية للموافقة عليها. أما بخصوص المساهمين، فإننا نجد أن القانون التجاري منح سلطة مُقيّدة للمساهمين حيث حصر اختصاصات الجمعية العمومية العادية في المادة رقم: (163)، فنصّ على التالي:

تتخصر اختصاصات الجمعية العمومية العادية في المسائل التالية:

1. استعراض ومناقشة تقرير مجلس الإدارة، وهيئة المراقبة، ومراجع الحساب الخارجي.
2. المصادقة على القوائم المالية (الميزانية العمومية، وحساب الأرباح والخسائر).
3. المصادقة على توزيع الأرباح.
4. اختيار مجلس الإدارة ورئيس وأعضاء هيئة المراقبة، وتحديد مكافآتهم، وكذلك تعيين مراجع الحسابات الخارجية، وتحديد مقابل أتعابه.
5. النظر في المسائل التي يعرضها مجلس الإدارة، وكذلك الشؤون الخاصة بمسؤولية مجلس الإدارة وهيئة المراقبة.
6. لا يجوز للجمعية العمومية المداولة في غير الأمور المُدرّجة في جدول الأعمال، ومع ذلك يجوز لها المداولة في الوقائع الخطيرة، التي تتكشف أثناء الاجتماع، ويطلب عرضها على الجمعية عددً من المساهمين يمثلون عشرة في المائة على الأقل من رأس المال".

كما أن القانون منح للجمعية العمومية غير عادية الحق في التصويت والموافقة على بعض القرارات المهمة، التي تدخل فيها الشركة، مثل تلك التي تتعلق بالاندماج<sup>2</sup>، وحل الشركة<sup>3</sup>، وانقسام الشركة<sup>4</sup>، وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي، وإصدار سندات القرض، وتعيين المُصَفِّين وتحديد سلطاتهم طبقاً للقانون، كما تختص الجمعية العمومية غير العادية بالموافقة على قرارات مجلس الإدارة المتعلقة بالتصرف فيما يتجاوز نصف أصول الشركة<sup>5</sup> هذا فضلاً عن أن الجمعية العمومية غير العادية مختصة بتخفيض رأس مال الشركة<sup>6</sup>، وزيادته<sup>7</sup>.

<sup>2</sup> تنصُّ المادة رقم: (301) من القانون التجاري على: "يتم الاندماج باتباع الإجراءات التالية: 1- صدور قرار الاندماج من الجمعية العمومية غير العادية لكل شركة من الشركات المندمجة والداجمة".

<sup>3</sup> تنصُّ المادة رقم: (31) من القانون التجاري على: "إذا نقصت قيمة أصول الشركة عن أقل من نصف رأس مالها نتيجة للخسائر المثبتة في قوائمها المالية، وجب علي المدير أو المديرين أن يدعوا الشركاء للاجتماع بغرض حلِّ الشركة، أو مواصلة نشاطها بعد إعادة رأس المال إلى ما يزيد علي النصف على الأقل".

<sup>4</sup> تنصُّ المادة رقم: (308) من القانون التجاري على: "يتم الانقسام بقرار صادر عن الجمعية العمومية غير العادية".

<sup>5</sup> تنصُّ المادة رقم: (167) من القانون التجاري على: "تتنحصر اختصاصات الجمعية العمومية غير العادية في النظر في تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي، وإصدار سندات القرض، وتعيين المُصَفِّين، وتحديد سلطاتهم طبقاً للقانون، كما تختص الجمعية العمومية غير العادية بالموافقة علي قرارات مجلس الإدارة المتعلقة بالتصرف فيما يتجاوز نصف أصول الشركة".

<sup>6</sup> تنصُّ المادة رقم: (151) على التالي: "إذا تبين أن رأس مال الشركة يفيض عما تقتضيه أغراضها، جاز للجمعية العمومية غير العادية تخفيضه".  
<sup>7</sup> تنصُّ المادة رقم: (152) على التالي: "عندما يتبين أن رأس مال الشركة قد نقص بمقدار يزيد علي ثلثه نتيجة خسائر، وجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد على وجه السرعة لاتخاذ التدابير المناسبة".

بالتالي يُفهم بوضوح أن قوة وسلطة صنع القرار بالشركة؛ منحها القانون لمجلس الإدارة، حيث يملك جميع الصلاحيات التنفيذية، عدا تلك التي تتعلق بإعادة هيكلة ملكية الشركة، أو تلك الواردة في المادة رقم: (163) من القانون التجاري السابق الإشارة إليها. بالتالي قيّد القانون سلطات الجمعية العمومية (ملاك الشركة) وأطلق العنان لسلطات مجلس الإدارة، كما أن القانون منح مجلس الإدارة سلطة عرض التعاملات والتصرفات على الجمعية العمومية، حيث نصّ في المادة رقم: (163) على اختصاصات الجمعية العمومية العادية، والتي من بينها "النظر في المسائل التي يعرضها مجلس الإدارة"، وبالتالي يُفهم من هذا النصّ صراحةً بأن المُشرّع الليبي تبنّى نظرية الصدارة لمجلس الإدارة، فالموضوعات التي يراها مجلس الإدارة مناسبة للعرض على الجمعية العمومية، تقع من اختصاصات الجمعية العمومية، ويجوز لها البتُّ فيها، أما الموضوعات التي لا يرى مجلس الإدارة بأن هناك حاجة لعرضها على الجمعية العمومية العادية، فإنه لا يتم عرضها، لأن القانون لا يلزم المجلس بعرض الموضوعات على الجمعية العمومية العادية، إلا تلك الواردة في المادة رقم: (163). بالتالي نستطيع القول بأن مجلس الإدارة يتمتع بسلطة تقديرية في عرض الموضوعات والإشكالات على الجمعية العمومية.

بالتالي فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: هل هذا النموذج الذي تبنّاه القانون الليبي يُعتبر مثالياً لجميع الشركات؟ الإجابة على هذا السؤال ستكون محور النقاش في المطلب القادم.

7 تُنصُّ المادة رقم: (141) على التالي: "يجوز بقرار من الجمعية العمومية غير العادية زيادة رأس مال الشركة...".

## المطلب الثاني: فكرة توزيع السلطات بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة في التشريع الليبي: النموذج الأمثل.

سيناقش هذا المطلب الحل الأمثل، الذي يجب أن يتبنّاه المُشرّع الليبي، فيما يتعلق بمسألة توزيع السلطات، بين المساهمين، ومجلس الإدارة. وارتأينا بأن أساس هذا المقترح، يجب أن يكون مُنطَقةً هيكل ملكية الشركة، ومعالجة إشكال تضارب المصالح؛ استناداً إلى هذا المقترح، فإن نظام توزيع السلطات بين الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة في ليبيا، يجب أن يختلف باختلاف هيكل ملكية الشركة، مثلاً: هذا النظام في الشركات المملوكة بالكامل للدولة، يجب أن يختلف عن النظام الذي يجب أن تتبنّاه الشركات ذات الاقتصاد المختلط، أو شركات القطاع الخاص. أولاً: مقترح توزيع الصلاحيات بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة في التي تملكها الدولة بنسبة أكثر (من 50%).

ففي الشركات المملوكة بالكامل للدولة تُعدُّ الأساس في ليبيا في الوقت الحالي، حيث إن الاقتصاد الليبي ما يزال قائماً على القطاع العام، وأنه في طور التحوّل إلى الاقتصاد الانتقالي. (عبدو، تقييم تطوّر حوكمة الشركات في ظل الاقتصاد المتحوّل، 2019). ففي مثل هذا النوع من الشركات، نجد أن الدولة هي المالك الوحيد للشركة، وأن الدولة نفسها هي التي تديرها طبقاً لسياساتها العامة. بالتالي في مثل هذا النوع من الشركات، ترى الدراسة بأنه لا بأس من أن يتدخل المشرع، ويتبنّى نظام توزيع السلطات، بين مجلس الإدارة الذي تُعيّنه الدولة عن طريق الجمعية العمومية، وبين ممثلي الدولة في الجمعية العمومية، فالدولة هي صاحبة النظرة

الوحيدة في آلية توزيع الاختصاصات، باعتبارها المالك الوحيد للشركة، فلا بأس من أن تُقنن الدولة مثل هذه الأحكام في قوانين أو لوائح معينة، باعتبار أن الملكية تُعزى للدولة، والتي تُعدّ المنظم لأحكام النشاط التجاري في ذات الوقت، و أيضاً باعتبارها المالك والمدير في آنٍ واحد.

بخصوص شكل نظام توزيع الاختصاصات، فإننا نرى من الأجدى أن يتبني النظام الليبي نظاماً شبيهاً بالنظام البريطاني، وذلك بأن يصمت القانون عن موضوع توزيع الاختصاصات بالكامل، و يُعنّن نموذجاً أو أكثر للأنظمة الأساسية للشركات المملوكة للدولة، بنسبة أكثر من (50%) من الأسهم. بمعنى آخر؛ يجب ألا ينظم القانون الأحكام المتعلقة بتوزيع الاختصاصات في مثل هذا النوع من الشركات، بل يجب أن يسند هذا النظام إلى لائحة عامة ملزمة لجميع الشركات المملوكة للدولة، بنسبة (50%) أو أكثر. تصدر هذه اللائحة على شكل أنظمة أساسية، تُوزع فيها الاختصاصات بشكل مثالي، فيُحيل القانون في كل ما يتعلق بموضوع توزيع الاختصاصات إلى نماذج مُعيّنة، تصدر عن السلطة التنفيذية المختصة، وهي مجلس الوزراء، بالتنسيق مع الوزارة المختصة (وزارة الاقتصاد)، والسبب وراء إسناد حق إعداد هذه الأنظمة الأساسية للسلطة التنفيذية، هو الآتي:

أولاً: باعتبار أن السلطة التنفيذية للدولة هي السلطة المالكة للشركة، ويُعتبر المُعيّنون من السلطة الحكومية بالدولة كأعضاء للجمعية العمومية بالشركة هم وكلاء عن السلطة التنفيذية في إدارة الشركة، بالتالي يحق لهذه السلطة دون غيرها

الحق في إعداد الأنظمة الأساسية لمثل هذا النوع من الشركات، بالشكل الذي تراه مناسباً.

ثانياً: إن إصدار السلطة التنفيذية لهذا النوع من نماذج الأنظمة الأساسية الملزمة لهذه الشركات، يجعل تغييرها وتعديلها بما يواكب التغييرات الإدارية، والاقتصادية، وحتى السياسية بالدولة، سهل وميسر، بخلاف لو أن نظام توزيع الصلاحيات هذا يصدر عن السلطة التشريعية كالفانوس، فلو أصدرت الأخيرة تشريعات بالخصوص، فلا يمكن أن تكون هذه التشريعات محلاً للتعديل، أو التغيير، بشكل سهل وميسر، حتى ولو كان هناك حاجة لمثل هذه التعديلات والتغييرات، التي تتماشى مع مصلحة الشركة. بدون شك، فإن الإدارة التنفيذية للدولة \_ من وقتٍ لآخر \_ قد تحتاج لتغيير سياساتها المتعلقة بالشركات العامة، فسهولة تغيير هذه النماذج، يجعل تنفيذ هذه السياسات عملية تتسم بالمرونة.

ثالثاً: الدولة \_ باعتبارها المالك الحقيقي لمثل هذا النوع من الشركات \_، تستطيع أن تبنى أنظمة أساسية للشركات المملوكة لها، بنسبة (51%) تتماشى مع أفضل القواعد الرشيدة المُتبنّاة من قِبَل الدول المتقدمة، الأمر الذي سنفنقه لو أن هذا النظام كان أساسه تشريعاً جامداً يصدر عن السلطة التشريعية.

رابعاً: هذا النهج يُتيح للدولة بأن تُسنَّ أنظمة أساسية ذات جودة عالية، فباستقراء الأنظمة الأساسية للعديد من الشركات العامة؛ نجد أنها هزيلة، ولا ترقى بأن تكون دستوراً لشركة مملوكة للدولة؛ فالكثير من الجمعيات العمومية، ومجالس الإدارات بالشركات المملوكة للدولة، يبتعدون قدر المستطاع عن تبنّي أحكام تتماشى مع

قواعد الحوكمة الرشيدة. فالكثير من دساتير شركات المملوكة للدولة أحكام أنظمتها الأساسية، لا تتعدى الصفيحات، ولا تتماشى مع قواعد الحوكمة الرشيدة، فبمجرد تبني هذا النهج؛ نجد أن هذه الشركات لا مناص لها من تبني هذا النوع من الأنظمة الأساسية.

**خامساً:** ثبت علمياً بأن تبني قواعد الحوكمة (والتي منها تلك المتعلقة بتوزيع السلطات بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة) سيساهم بدون شك في التقليل من الفساد العام بالشركة. فلو كانت هذه الأنظمة الأساسية واجبة التطبيق \_ باعتبارها قواعد لائحية \_ فلا تجد هذه الشركات مناصاً من تبني هذه النماذج اللائحية. (الأنظمة الأساسية للشركات العامة).

**سادساً:** تبني قواعد حوكمة الشركات في هذا النوع من الشركات سينظم بعض العلاقات، التي كانت مهملة في دساتير هذه الشركات، مثل المسائل التي تنظم العلاقة بين الشركة القابضة، والشركات التابعة لها، حيث إن قانون النشاط التجاري عرّف الشركة القابضة بأنها: "تلك الشركة التي تملك سيطرة مالية وإدارية على شركة ما". انظر: المادة رقم: (249) من القانون التجاري. ولم يُحدّد القانون طبيعة هذه السيطرة، أو يشرح طبيعة العلاقة بين الشركة المالكة، والشركة المملوكة. مثل هذه الأحكام يجب أن تُنظّم بقواعد واضحة وجليّة في دستور الشركة، فباستقرار الكثير من الأنظمة الأساسية للشركات المملوكة للدولة<sup>8</sup>؛ نجد أن هذه العلاقة لم

<sup>8</sup> مثل الأنظمة الأساسية للشركات المملوكة لصندوق الإنماء للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والشركات المملوكة لمؤسسة الاستثمار الليبية، والشركات المملوكة لشركة البريد والاتصالات، وتقنية المعلومات القابضة، والشركات المملوكة للشركة الليبية القابضة للكهرباء.

تُنظَّم بشكل كامل. ومن الموضوعات التي أُهملت في هذه الأنظمة الأساسية \_ والتي تُعدُّ من ركائز حوكمة الشركات \_ المسائل المتعلقة بالكشف عن المعلومات، وتعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين، وتنظيم العلاقة الإدارية بين مجلس الإدارة للشركة التابعة، ومجلس الإدارة للشركة القابضة، بصفته مجلس إدارة، وليس كجمعية عمومية.

هنا، يجب أن نُثوِّه بأن النموذج المُتبَّى من قِبَل الدولة الليبية، والذي ما يزال محل اعتبار في الوقت الراهن، هو أن أغلب الشركات المملوكة للدولة تعمل تحت جناح بعض الشركات القابضة، مثلاً: شركات الاتصالات، تعمل تحت الشركة القابضة للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات. وشركات الاستثمار في ليبيا، تعمل تحت 5 شركات أو محافظ استثمارية مملوكة للمؤسسة الليبية للاستثمار. وصندوق الإنماء للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يملك العديد من الشركات القابضة في عدَّة مجالات: خُدمية، وصناعية، ومالية. وشركات الكهرباء المملوكة للدولة، تعمل تحت إشراف الشركة الليبية القابضة للكهرباء... إلخ. ولتَبَيُّ المقترح المذكور أعلاه؛ نرى أن الدولة (نعني بها هنا وزارة الاقتصاد) يجب عليها أن تقدم هذه النماذج للشركات المملوكة لها، تحت مبدأ يُسمَّى في علم حوكمة الشركات بمبدأ: "امتثل، أو اشرح" و يعني هذا المبدأ؛ أن أيَّ شركة من الشركات المملوكة للدولة، سواء كان حجمها كبيراً أو صغيراً، وسواء كانت قابضة أو تابعة؛ فإن نموذج النظام الأساسي المُوحَّد يجب أن يكون ملزماً لها بقوة القانون، فإذا كانت بعض أحكام النظام الأساسي المُوحَّد لا تتماشى مع طبيعة عمل هذه الشركة، يجب على إدارة الشركة أن تقدم

لِلوزارة المختصة (وزارة الاقتصاد) شرحاً وافياً تُوضّح فيه أسبابها في عدم الامتثال لبعض أحكام النموذج (النظام الأساسي) المُقدّم لها.

هذه قاعدة: "امتثل، أو اشرح" أساسها المبدأ العام في فقه حوكمة الشركات، ألا وهو: "لا توجد قاعدة حوكمة شركات قابلة للتطبيق على جميع الشركات"، فالمثالية في تنظيم العلاقات القانونية بالشركات، قد تختلف من شركة إلى أخرى، فما يُعتبر عند شركة ما قاعدة مثالية، قد يُعتبر عند الأخرى قاعدة غير عملية تُعيق عمل الشركة. بالتالي ليس من السليم أن يتمّ تحديد نموذج واحدٍ كدستور للشركة، ينطبق على جميع الشركات العامة باختلاف أحجامها، واختلاف نشاطها، بالتالي نرى أنه من الأهمية بمكان أن يُعمل على إعداد أكثر من نظام أساسي، الذي بدوره يجب أن يختلف باختلاف حجم الشركة ونوع نشاطها، ويقدم للشركات المملوكة للدولة بالكامل تحت مبدأ: "امتثل، أو اشرح" السابق الإشارة إليه.

أخيراً، فإنه يجب التأكيد بأنه في الشركات ذات الاقتصاد المختلط، يجب أن تُفرّق بين حالتين، الحالة الأولى: إذا كانت الدولة تملك بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، أكثر من (50%) من أسهم الشركة ذات الاقتصاد المختلط، وبالتالي هي مالكة الأغلبية، وتملك التحكم في الشركة. في هذه الحالة يجب أن تمتثل هذه الشركة لجميع الأحكام العامة لأنظمة الأساسية (النماذج) التي تصدرها وزارة الاقتصاد، ومرجع ذلك بأن الدولة كمالك للأغلبية في مثل هذا النوع من الشركات، يجب أن تحظى بحماية كافية.

بالرغم مما ذكر أعلاه، فإن هذا النظام المقترح يجب ألا يغفل أقلية المساهمين، الذين أيضاً يجب أن يتمتعوا بحماية كافية، وصولاً إلى تحقيق العدالة في الشركة، ووصولاً إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية، التي يسعى لها الدولة من جانب، والشريك بالأقلية من جانب آخر، فهذا الوضع قد يُحتم علينا بأن نكون منصفين تجاه المساهمين بالأقلية، وتوفير حماية كافية لهم في ذات النظام الأساسي. (Majdi Abdou, Towards a New Solution of Minority Shareholder Protection in Libya, PhD Thesis, Glasgow University, (the UK 2015).

ثانياً: مقترح توزيع الصلاحيات بين الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة في شركات القطاع الخاص، وشركات الاقتصاد المختلط التي تملك الدولة أقلية الأسهم فيها.

انسجماً مع سياسة الإصلاح، التي يجب أن تتبناها الدولة في كل ما يتعلق بشركات القطاع العام، وشركات الاقتصاد المختلط المملوكة للدولة، بنسبة أكثر من (50%)، فإن هذه السياسة يجب أن تمتد إلى الشركات الأخرى: شركات القطاع الخاص، وشركات الاقتصاد المختلط الذي تملكه الدولة، بنسبة أقل من (50%). قبل الخوض في هذه المسألة، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: هل يجب أن يكون للدولة دور في تنظيم موضوع توزيع الاختصاصات في شركات القطاع الخاص؟

إن الجواب على هذا السؤال، يتطلب الإجابة على الأسئلة التالية: ما حكمة المُشرِّع في التدخل في موضوع توزيع السلطات بين مجلس الإدارة والمساهمين في الشركات التي لا تملكها الدولة، أو تلك التي تُعتبر مساهمة الدولة فيها مساهمة أقل من (50%)؟ إذا كان تدخل الدولة في مثل هذه المسألة غير مهم، هل هذا الأمر يجب أن تحكمه قواعد اختيارية، أو قواعد ملزمة؟ وأيضاً فالسؤال المطروح هنا: هل القواعد المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين مجلس الإدارة والمساهمين يجب أن تكون صارمة؟ وبالتالي تُعدُّ جزءاً من النظام العام، وأن مخالفتها تُؤدِّي إلى إبطال القرار المخالف.

من الجدير بالذكر، أن القواعد القانونية الملزمة في القانون التجاري، يجب أن تسعى لتحقيق هدفين مهمين: الأول: تحقيق الفاعلية الاقتصادية. **economic** (**efficiency**)، بالتالي فالقاعدة التجارية يجب أن تؤثر إيجاباً على اقتصاد الدولة، وإذا لم يكن الأمر كذلك، يجب أن تسعى هذه القاعدة إلى تحقيق العدالة، وذلك بأن تنصف فئة ضعيفة في مواجهة فئة قوية. ولتطبيق هذه الفلسفة القانونية على مسألة توزيع الاختصاصات بين المساهمين ومجلس الإدارة؛ فإن السؤال المهم هو: هل مسألة توزيع الاختصاصات يمكن أن تحقق فاعلية اقتصادية بطريقة ما، أو يمكن أن تحقق العدالة لفئة مُعيَّنة؟

ترى الدراسة بأن تنظيم هذه المسألة لا يتعلق \_ لا من قريب ولا من بعيد \_ بمبدأ تحقيق العدالة، حيث إن توزيع السلطات في هذه الدراسة بين جسمين بالشركة؛ أحدهما مالك للشركة، والآخر مدير لها، لذا لا نرى أن يُستساغ القول بأن

نحتج أن من العدالة التسليم بأن من يُعيّنه المالك كوكيل عنه في إدارة أمواله كعضو مجلس الإدارة، يجب أن يتمتع ببعض الاختصاصات وصولاً لتحقيق العدالة، فهذا الأمر لا يستقيم. كذلك لا يستقيم القول بأنه إذا منح المُشرّع بعض الاختصاصات لمجلس الإدارة، أو المساهمين في الجمعية العمومية، فإن ذلك سيحقق فاعليّة اقتصادية مباشرة، وسيرجع على الدولة بنفع ما. بالتالي نرى أنه ليس من الحكمة أن يُعدّ هذا الموضوع من المسائل التي يجب أن يتدخّل فيها المُشرّع، فمسألة اختصاصات مجلس الإدارة، واختصاصات الجمعية العمومية يجب أن تبقى في إطار القواعد الاختيارية، التي يجب أن يسنّها المُلأك أنفسهم في دستور الشركة.

بالتالي نجد من الأهمية بمكان أن يتبنّى المُشرّع الليبي ما تبنّاه المُشرّع البريطاني في هذا الأمر، حيث إن القانون البريطاني كما سبق الإشارة لم يتدخل \_ لامن قريب ولا من بعيد \_ في مسألة توزيع الاختصاصات بين مجلس الإدارة والمساهمين، وتبنّى مبدأ عاماً، ألا وهو ترك هذه المسألة لتقدير مُلأك الشركة، حيث لهم الحرية والتصرف في توزيع مثل هذا النوع من الاختصاصات কিفما يريدون، فهم الأقدر على تقييم مصالحهم الخاصة. مثال ذلك: قد تكون الشركة ذات حجم صغير، ويكون مُلأك الشركة هم أنفسهم أعضاء في مجلس الإدارة، بالتالي ليس هناك داعٍ بأن يُمنح المُلأك اختصاصات مهمة لأنفسهم، باعتبارهم أعضاء في الجمعية العمومية، بل على العكس، نرى من الأمثل أن يتم منح جُلّ السلطات لهم كأعضاء لمجلس الإدارة، وذلك لسهولة إصدار القرارات، فلا يحتاجون دعوة الجمعية العمومية للانعقاد لتمرير قرارات مُعيّنة. فكل القرارات، حتى تلك المتعلقة

بإعادة هيكل ملكية الشركة، كالاتحاد، والتقسيم، والتصفية. والحل يمكن أن تكون من اختصاصات مجلس الإدارة طبقاً للنظام الأساسي للشركة، و ذلك بذات الاعتبار، وهو أن أعضاء مجلس الإدارة هم أنفسهم يملكون بالتساوي أسهم الشركة.

هذا، وتؤكد الدراسة على ضرورة وجود نموذج أو أكثر لشركات القطاع الخاص، وشركات الاقتصاد المختلط، الذي تملك الدولة فيها أقل من (50%). هذا النموذج، أو النماذج، تُعتبر قواعد مُكمّلة لمثل هذا النوع من الشركات، بمعنى؛ أن للشركات أن تأخذ بجميع قواعد هذه النماذج، ولها أن تأخذ ببعضها، ولها أن تخالفها بالكامل، في حال تبنّي قواعد أخرى في أنظمتها الأساسية. وفي حال إهمال حكم ما في أنظمتها الأساسية، فإن القواعد والأحكام الواردة في النموذج، والمتعلقة بذات المسألة المُغفل عنها، تُعتبر قاعدة ملزمة واجبة التنفيذ في مثل هذه الحالة.

هذا الحل يُسهّل أولاً رجوع أصحاب المصلحة إلى النموذج ذي العلاقة، فلا يحتاج الشخص أن يكون خبيراً قانونياً حتى يستخلص القاعدة القانونية من النموذج، حيث إن النموذج يجب أن يكون مُبوّباً ومُقسماً بطريقة علمية سهلة وميسرة؛ لتكون أحكامه سهلة المنال، هذا بخلاف عندما تكون أحكام توزيع الصلاحيات وغيرها من الأحكام الأخرى منظمة بقانون، في هذه الحالة فالأفراد يهابون الاطلاع على القانون، ويستعينون بخبراء قانونيين لمعرفة الحكم المطلوب.

### النتائج:

خأصت الدراسة بأن التشريعات المُقارَنة المتعلقة بتوزيع السلطات، بين مجلس الإدارة، والجمعية العمومية، إما أن تتبنّى نظرية صدارة المساهمين \_ وهي أغلب

التشريعات \_، وإما أن تتبني نظرية صدارة مجلس الإدارة. ووجدنا أن التشريع الليبي منح صلاحيات واسعة لمجلس الإدارة، وصلاحيات مُقيّدة للجمعية العمومية، بالتالي فهو أشبه بنظام صدارة مجلس الإدارة، لكن بطابع مرن، بمعنى؛ أن عدا تلك الموضوعات التي تقع من اختصاصات الجمعية العمومية، فمجلس الإدارة له سلطة تقديرية واسعة في عرض المسائل والمعاملات والتصرفات على مجلس الإدارة.

لأسباب عدة تمّ سردها في متن هذا البحث؛ خلصنا أنه من الأجدى أن يتمّ تبني المدرسة البريطانية بالخصوص، حيث أنها تبنت نظرية صدارة المساهمين، وسنت نوعين من نماذج الأنظمة الأساسية للشركات، وفي ذات السياق، خلصت الدراسة بوجود تبني هذه المدرسة، وضرورة ترك أمر توزيع الاختصاصات بين مجلس الإدارة، والجمعية العمومية، لقواعد لائحية مُكمّلة تصدر في شكل أنظمة أساسية مُوحّدة لجميع الشركات، والزاميتها تكون على حسب هيكل ملكيتها، ففي الشركات المملوكة للدولة، بنسبة أكثر من (50%) تكون هذه القواعد ملزمة، ولا يجب مخالفتها بأيّ حالٍ من الأحوال؛ أما في الشركات التي تملكها الدولة، بنسبة أقل من (50%)، أو تلك المملوكة للقطاع الخاص، فإن هذه القواعد يجب أن تكون مُكمّلة، بمعنى يُلجأ إليها في حال لم يتفق الأشخاص على مخالفتها، وتُعتبر في هذه الحالة ملزمة.

### التوصيات:

من العرض السابق، يتضح لنا بأن الدراسة خلصت إلى ضرورة تعديل التشريع التجاري، وذلك فيما يتعلق بتوزيع السلطات، بين مجلس الإدارة، والجمعية العمومية،

وتبنّى نموذج صدارة المساهمين، وذلك بإصدار السلطة المختصة (مجلس الوزراء) لائحة تحتوي على الأنظمة الأساسية الموحّدة، التي يجب أن تمتثل لها جميع الشركات في ليبيا بالكيفية التالية:

1. بالنسبة للشركات المملوكة للدولة بشكل كامل، أو تلك التي تملكها الدولة، بنسبة أكثر من (50%)، فإننا نقترح بأن يكون لهم نموذج خاص يُسمّى "النظام الأساسي الموحّد للشركات العامة التي تملكها الدولة، بنسبة أكثر من (50%)". يصدر بقرار من مجلس الوزراء، وتكون أحكام هذا النموذج ملزمة لجميع الشركات. هذا النموذج ملزم إلى حدّ ينتم فيه تطبيق المبدأ العام في حوكمة الشركات: "امتثل، أو اشرح". تطبيقاً لهذا المبدأ؛ يجب أن يُعمّم هذا النموذج على الشركات، وأن يُمنح لها مدة زمنية مُعيّنة لدراسة النموذج، فإذا تمّ انتهاء هذه المدة بدون ردّ، فإن هذا النموذج يكون ملزماً للشركة بدون الحاجة إلى أيّ إجراء<sup>9</sup>، أما إذا تمّ الردّ ببعض الملاحظات، فإن هذه الملاحظات يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار من الإدارة المختصة (نقترح إنشاء إدارة مختصة بوزارة الاقتصاد تُعنى بالتواصل مع الشركات بهذا الخصوص).

2. بالنسبة لشركات القطاع الخاص، أو تلك التي تملكها الدولة، بنسبة أقل من (50%)، فإننا نقترح بأن يُفنّن لهم نظام أساسي مُوحّد، يكون نموذجاً مثالياً لهم، وقاعدة مُكمّلة لجميع شركات هذه الفئة.

<sup>9</sup> هنا يجب التأكيد بأن هذا التطبيق يحتاج إلى تعديل تشريعي لقانون النشاط الاقتصادي الليبي.

## المراجع.

### المراجع العربية:

1. القانون التجاري الليبي.
2. مجدي عبدو، "الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة: إستراتيجيات حل إشكال تضارب المصالح"، مجلة الأستاذ، جامعة طرابلس، العدد: (16)، 2019.
3. مجدي عبدو، "الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة: تحديد نطاق الإشكال"، مجلة الأستاذ، جامعة طرابلس، العدد: (15)، 2018.
4. مجدي عبدو، "تقييم تطور حوكمة الشركات في ظل الاقتصاد المتحوّل"، مجلة الأستاذ، جامعة طرابلس، العدد: (16)، 2019.
5. مجدي عبدو، "أبعاد العلاقة بين ملكية الشركات المُرَكَّزة ومشكلة الوكيل والموكل: الحالة الليبية"، مجلة العلوم القانونية، المجلد: (3)، 2014. (باللغة الانجليزية).

### المراجع الأجنبية:

Delaware General Corporation Law

UK Company Act 2006

-----

Adolf A. Berle & Gardiner C. Means, *The Modern Corporation and Private Property* 5 (rev. ed., Harcourt, Brace and World 1967) (1932).

David Kershaw, *Corporate Law in Context*, Oxford University Press 2d ed, 2012.

Lucian Arye Bebchuk , *The Case for Increasing Shareholders Power* 118 HARV. L. REV.833, 842 (2005)

Majdi Abdou, *dimensions of the Relationship between Concentrated Corporate Ownership and the Principal -Agent Problem: The Case of Libya*, *Journal of Legal Sciences*, 3 Issue 2014.

Majdi Abdou, *Towards a New Solution of Minority Shareholder Protection in Libya*, PhD Thesis, Glasgow University, the UK 2015.

Margaret M. Blair & Lynn A. Stout, *A Team Production Theory of Corporate Law*, 85 VA. L. REV. 247, 51-250

Nicola Faith Sharpe, *Questioning Authority: The Critical Link Between Board Power and Process*, *The Journal of Corporation Law*, 2012 Vol. 38:1;

Reinier Kraakman and others, *The Anatomy of Corporate Law*, Oxford University Press, 2009..

Stephen M. Bainbridg, *Director Primacy: The Means and Ends of Corporate Governance*, University of California, 2002 available at

[https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=300860#:~:text=As%20a%20normative%20theory%20of,or%20various%20forms%20of%20stakeholderism](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=300860#:~:text=As%20a%20normative%20theory%20of,or%20various%20forms%20of%20stakeholderism)





Retrieved from [http:// www. ehov. com/ info\\_ 8423949\\_ factors-  
poor-reading-comprehension-skills.html](http://www.ehow.com/info_8423949_factors-poor-reading-comprehension-skills.html)

HUGO, A. J.(2010). Foundation phase teachers: The ‘battle’ to teach reading. *Journal for Language Teaching*, 44 (2), pp. 139-141.

JAMESON, J. (1998). *Teaching the text backwards: A practical framework that helps English language learners understand textbooks*. Washington, D C: Center for Applied Linguistics.

RIVERS, W. M. (1981). *Teaching foreign- language skills*. Chicago: The University of Chicago Press.

YOUNIS, F. (2005). *Methods of teaching English to Arab students*. Egypt, College of Education: Ain- Shams University.

AHMAD, J. (2011). Pronunciation problems among Saudi learners: A case study at the preparatory year program, Najran University, Saudi Arabia. *Journal of ELT and applied linguistics*, 11 (7), pp. 22-24.

Al- MOTAWA, N. and KAILANI, T. (1998). *Methods of teaching English to Arab students*. UK: Longman.

BARROS, A. (2003). *Pronunciation difficulties in the consonant system experienced by Arabic speakers*. Thesis (MA), West Virginia University.

CAMBOURNE, B. (1979). How important is theory to the reading teacher? *Australian journal of reading*, 2, pp. 79-82.

DENNIS, D. V. (2016). A study of factors affecting EFL learners' reading comprehension skill and the strategies for improvement. *International journal of English linguistics*, 6 (5), pp. 182-183.

FARRIES, P. J., FUHLER, C. J. and WALTHER, M. P. (2004). *Teaching reading: A balanced approach for today's classroom*. New York: McGraw-Hill Companies.

GASCOIGNE, C. (2015). Toward an Understanding of the Relationship Between L2 Reading Comprehension and Grammatical Competence. *The Reading Matrix, Vol.5, No.2, 2005*.

GOODACRE, E. J. C. (1971). *Children and learning to read*. London: Northumberland Press Ltd.

HOLLOWELL, K. (2013). *Factors affecting poor reading comprehension skills*. e-how Contributor. Online magazine.

should be used to explain and illustrate abstract words and comprehend simple statements.

5. More classrooms should be built away from noise to accommodate the suitable number of pupils in every classroom.
6. The educational sector is suggested to organize systematic training courses about the curriculum for the teachers. Training teachers are essential in helping them keep up to date with the new trends of teaching English.
7. Good relationship between the teachers and the pupils is crucial to enhance learning and make the class more enjoyable and comfortable. Teachers are advised to encourage and motivate pupils and engage them in reading and activities to get rid of shyness and embarrassment.
8. The educational sector is recommended to offer the needed number of English teachers in schools. It is advised that each teacher teaches no more than two classes and one curriculum.
9. The educational sector should provide the assigned English books (curriculum) by the beginning of the academic year. So every pupil can have his/her class and homework English book in time.

## References

- ABDEL AZIZ, M. (2005). *Difficulties of teaching English language in governmental schools as perceived by English teacher*. Unpublished research, Al- Imam Mohammed Bin Saud Islamic University.
- ABU RABIA, S. (1999). The effect of Arabic sounds on the reading comprehension of the second language. *Journal of psycho-linguistic research*, 52 (4), pp. 28-30.

Another factor is the time located to the assigned lessons. The research findings showed that the time of lesson (i.e. 40 minutes) were not enough to explain the lesson and give a chance to pupils to participate in the classroom activities.

Teaching many classes and more than one syllabus is a heavy burden added to the teachers' difficulties. This may affect the performance of teachers and pupils' understanding of lessons.

## VII.2. Recommendations

Based on the results mentioned in the discussion, the following recommendations are suggested to both primary school English teachers and Libyan educational authority to ease the learning procedure of our pupils.

1. Learning is accelerated when audio- visual equipment accompany the teacher's presentations. Hence the educational sector should provide the schools with these facilities. Moreover, regular maintenance is recommended to be available to every school to keep the equipment functioning.
2. Teachers are advised to learn more about English sound system in order to teach English reading effectively and correctly.
3. Teachers are recommended to be eclectic in applying the suitable teaching method(s). Factors such as pupils' age, gender and mood should be taken into consideration. Moving smoothly from one technique to another can raise enthusiasm and enhance learning.
4. Using games in teaching English to youngsters is crucial. All available pieces of furniture, devices, tools...etc. in classroom

Both teachers and their Libyan primary school pupils are struggling to achieve the major goal of teaching- learning English language. Accuracy and fluency in English are the ultimate goal of the teaching and learning process. A close reading in the results of this small research work can lead to the following conclusion and recommendation.

### **VII.1. Conclusion**

Based on the data analysis, it can be concluded that there are problems preventing Libyan primary school pupils from being able to read in English and their teachers to practice their profession successfully. Some of the reasons could be attributed to classroom environment. Some schools were not equipped with lighting adequately. Some classes were noisy because these classes were close to the main street. Moreover, the schools were not equipped with teaching aids such as posters, wall charts, pictures, flash cards, tape recorders and labs, which enhance the learning process.

The difference between Arabic and English Language alphabet and sound system could be another obstacle. This may explain why many Libyan primary school pupils did not read English vocabulary correctly, and were unable to distinguish/ differentiate between some sounds such as /f/ and /v/, /b/ and /p/and /θ/and / ð/, for example.

Large classes were another problem to both the teachers and pupils. The large number of pupils in a class was difficult to deal with especially in presenting activities, controlling the class, or giving the pupils a chance to participate.

The study findings showed that most of teachers did not participate in training courses of the curriculum which means that they might lack the pedagogical knowledge to teach this curriculum.

The researcher believed that curriculum can cause trouble to the teachers if they do not know how to apply it. As results shown, some of the respondents stated that the curriculum was difficult for them to apply. This means that teachers need special training to be able to teach the assigned curriculum. This include, of course, preparing and presenting the lessons.

Another problem under investigation was the course time. A number of respondents believed the time assigned to teach the curriculum (i.e. 40 minutes ) was not enough to learn a new language. Many drills and exercises have to be cancelled in order to be able to adapt to the time available.

The analysis of the questionnaire revealed that a considerable number of teachers depended only on the whiteboard and chalk to explain or present the lesson. These out of dated instruments make the learning process boring and uninteresting. Pupils may not enjoy the class nor they comprehend the assigned English lessons. This result is consistent with Abdel Aziz (2005) who showed that some of reading difficulties maybe belonging to the lack of teaching aids in the classes, such as tape-recorder, flash cards, and posters,...etc. He added that these teaching aids play causal role in reading difficulties especially if the language is a foreign one.

Likewise, the respondents questioned claimed that they used games for teaching English in classroom. If it is true, it is one of the appropriate techniques in teaching a new language. Pupils love to learn through games rather than through oral explanation. Inability to use teaching aids, such as, games, flash cards...etc. in the process of teaching makes the class atmosphere boring and annoying. Using a number of teaching methods and techniques such as games can enhance the pupils' learning of English.

## **VII. conclusion and recommendations**

Consequently, they have no enthusiasm to revise or do their assignments at home.

In agreement with that, Barros (2003) and Ahmad (2013) conducted a study about factors affecting students' English reading. They concluded that Arab students faced difficulties in certain English consonants such as /p/, /v/, /dʒ/, /tʃ/ and /ŋ /, because these sounds are not existing in their Arabic language.

Moreover, the majority of the questionnaire respondents complained of the large number of pupils in classroom. Large number of pupils in classes cause plenty of problems to both teachers and their pupils. This can cause a lot of noise, inability to hear the teacher's explanation of the lesson and lack of full control of the class...etc.; therefore, lack of comprehension. This issue is also mentioned by Hugo (2010) who stated that teachers are not always able to pay the necessary individual attention required to pupils. In addition, the teachers find it difficult to implement a variation of teaching activities due to the limited time and the large number of pupils in each classroom.

Teachers were also asked of whether they had participated in any training courses of the assigned curriculum, and the response showed that more than half of them did not participate in any training course in English language teaching. This means that these teachers were not qualified enough to implement the recent approaches and methods needed for teaching reading to youngsters. Teachers who did not have enough training cannot apply the teaching methods required for the assigned curriculum properly. These findings are consistent with Younis (2005) who argued that training is essential in helping teachers learn how to follow the lesson model and create interesting learning situation. The results confirmed that teachers need training courses in English language teaching in order to be able to prepare and present the assigned lessons in an ideal manner.

This study tried to understand the problems faced by both the Libyan primary pupils in learning how to read in English and their teachers and suggest effective strategies and techniques which can be used in teaching reading in primary school classrooms. The discussion of the results considered the literature reviewed above and tried to answer the research questions mentioned in the methodology section.

The questionnaire results revealed that a large number of Sabrata primary schools' classrooms lack facilities that enhance learning process. The analyzed data asserted that that there were no teaching aids in classrooms except chairs and white boards. The classrooms were not equipped with any visual/audio aids. The white board is good, but not enough for teaching English reading. Pupils need to listen to CDs to learn how to pronounce and distinguish between English phonemes and words. This result is consisted with Al-Mutawa & Kailani, (1998) and Rivers (1981) who stated that class atmosphere is essential in learning process. The pupils are interested in learning by using visual aids and tape-recorder which are not available in Sabrata primary schools.

The inability to produce the correct pronunciation of letters and words and distinguish between their written and spoken forms were another problem highlighted by the questionnaire respondents about their pupils. The respondents confirmed that this obstacle prohibited pupils from learning how to read in English fast enough. This deficiency was explained by Abu-Rabia (1999) who stated that Arab learners faced difficulties to identify the following group of letters / sounds (/p/, /η/, /v/, /ʒ/, /θ/ and /ð/). Arabic language does not have these sounds in its alphabetic system, which means that Arabs learning English are not familiar with these letters. Pupils do not see and use these letters in their mother tongue. This dilemma made English subject boring/ uninteresting to most of the pupils.

(2.8%) said that some pupils had social problems, such as divorced parents and three respondents (2.8%) said that the duration of the class (period) was not enough to learn a complete new topic in one period and have enough drills. These percentages are shown in table 5 below:

Item options	No. teachers	Percentage
Inability to pronounce certain sounds correctly and distinguish between written and spoken letter.	75	69.4%
Pupils do not prepare lessons and do not review them at home.	10	9.3
Unable to understand English rules and read correctly.	9	8.3%
Parents neglect their children and do not follow up them regularly.	5	4.9%
Audio & visual aids are not available in schools.	3	2.8%
Pupils have social problems.	3	2.8%
Class duration is not enough to present lesson.	3	2.8%
Total	108	100%

**Table 5. Difficulties hindering pupils from progress**

A close reading in the results stated above revealed that there are some challenges faced both pupils when learning to read in English, and their teachers when teaching English reading. The analyzed data of the questionnaire suggested that there were many obstacles which make teaching-learning English reading difficult for both the pupils and teachers. This will be discussed next.

## VI. Discussion

### Table 3. The difficulties faced respondents

**-This questionnaire item asked the respondents how to overcome these difficulties.** 38 participants (35.2%) suggested that their schools should be provided with audio labs and visual aids. 15 (13.9%) suggested that the naughty pupils should be disciplined by the help of their parents. Another 15 (13.9%) suggested that the headmasters should take into consideration the distribution of classes and increasing the number of it ( becomes more than 4 classes a week). Ten (9.3%) suggested that the headmasters of their schools should take into consideration the social conditions of female teachers. Nine (8.3%) suggested that the administrations of schools should be collaborative with the teachers and another nine (8.3%) suggested that teachers should have training courses in English teaching methods. Eight (7.4%) suggested that their schools should be provided with a nursery for the children of female teachers. Three (2.8%) suggested that the curriculum should be reviewed and the unimportant parts should be cancelled and the last one (0.9%) suggested that the schools should recruit and ask for the assistance of qualified teachers.

**-In this item, the questionnaire respondents were asked about the difficulties faced by their pupils.** 75 (69.4%) said that their pupils were unable to produce the correct pronunciation of many English sounds , and were unable to distinguish written letters from spoken form. Ten (9.3%) said that a number of their pupils did not prepare their English subject, and did not review it at home. Nine (8.3%) said that pupils were unable to understand English rules and read correctly because English language is different from their Arabic one. Five (4.6%) said that pupils' parents did not care about their children and they did not follow up them. Three (2.8%) said that their schools have no audio or visual aids to help pupils. Three

**Table 2. Means of teaching vocabulary**

-The questionnaire respondents were asked if they had faced difficulties in school- with curriculum, with students, with time, lack of training, or with other social conditions. 21 (19.4%) confirmed that the time of lesson (i.e. 45 minutes) was not enough to explain a new language. Another 18 (16.7%) stated that they did not face any difficulties. Yet, 17 (15.7%) said that their homes were far away from school. 16 (14.8%) said that their classrooms were not equipped with the means of educational requirements such as visual aids, tape-recorders...etc. Nine (8.3%) said that they taught more than one syllabus at the same time. Another nine (8.3%) said that the classroom was full of pupils , therefore pupils could not listen clearly to the instructions, and eight (7.4%) highlighted that they did not have training courses in English language teaching. Six (5.6%) claimed that their pupils had low motivation of English learning . In addition, there were trouble makers in their classrooms. Four (3.7%) believed that the assigned curriculum was difficult for their young learners to understand. These percentages are shown in table 3 below:

Difficulties facing teachers	Teacher's number	Percentage
The time of class period isn't enough	21	19.4%
Transport and social problems	17	15.7%
Lack of teaching aids	16	14.8%
Teaching more than one subject	9	8.3%
Large number of pupils in class	9	8.3%
Lack of training in ELT	8	7.4%
Difficulty of curriculum content	4	3.7%
Pupils had low motivation of E learning	6	5.6%
Facing no difficulties	18	16.7%
Total	108	100%

Item options	Number of teachers	Percentage
Chairs & whiteboard	66	61.1%
No visual and audio aids	23	21.3%
Missing data	19	17.6%
Total	108	100%

**Table1. Classroom equipment**

**-The respondents were asked about the techniques they used to help pupils understand vocabulary and comprehend the lesson.** As shown in table 2 below, 54 (50%) stated that they depended on the explanation and flash cards, while 19 (17.6%) said that they only depended on the explanation and used available teaching instruments, such as the equipment of the classroom. Eleven (10.2%) highlighted that they used acting, real practice and examples. Nine (8.3%) said that they used pictures, signs and acting, while other nine (8.3%) said that they depended on the pupils' interaction with the teacher and with each other, and they focused on the correct pronunciation. Four (3.7%) said that they used songs and the body language to attract the pupils' attention and only two (1.9%) said that they depended on reading and repetition.

Means of teaching vocabulary	No. Teachers	percentage
Explanation & flash Cards	54	50%
Explanation & available teaching instruments	19	17.6%
Acting, real practice & examples	11	10.2%
Using pictures, signs & acting	9	8.3%
Pupils interaction & correct pronunciation	9	8.3%
Using songs & body movements	4	3.7%
Reading & repetition	2	1.9%
Total	108	100%

In addition, they were asked about the facilities available in classroom, which cover audio-visual aids, lighting, size of the room...etc. Also, the participants were asked about the difficulties they may face when practicing their profession at school, for example, with curriculum, with learners or other social conditions and how to overcome these difficulties. Finally, the questionnaire respondents were asked about the pupils' difficulties in order to see whether their pupils had problems related to pronunciation, alphabet, direction of writing, ...etc.

### **V.5. Data analysis**

To answer the research questions, it was decided to collect data by using a questionnaire asking the primary school English teachers about the problems they face and the obstacles their pupils face when teaching English reading. The quantitative data collected were analyzed by using SPSS software computer program. Tables and graphs were used to present the data in systematic and meaningful forms.

#### **Analysis of the Questionnaire data**

The collected quantitative data were classified and presented in the form the tables. Each table presented an item(s) and the responses to it. The numbers and percentages were paraphrased and a brief comment on the results was followed.

**-The respondents were asked about the facilities available in their classrooms.** Sixty-six respondents (61.1%) said that there were not any teaching aids in their classrooms except chairs and white boards. 23 of the respondents (21.3%) said that the classrooms were not equipped with visual and audio aids. Nineteen of the respondents (17.6%) did not answer this question. These percentages are shown in table 1 below:

3-What are the suggested suitable methods for teaching English reading to Libyan primary schools' pupils?

### V.3. Participants

A hundred and eight English teachers from Sabrata- Libya participated in this study. They were teaching English to fifth and sixth grade primary school pupils. All of them completed the questionnaire used as an instrument for data collection. The questionnaire respondents' ages ranged between 25 to over 35 years old. Sixty-one of them (56,5%) had obtained the Bachelor of Art. 24 (22.2%) had obtained the degree of medium diploma, and 23 of the respondents (21.3%) had obtained the degree of Bachelor of education. Ninety respondents (83.3%) had previous experience in the teaching of English language. While 18 (16.7%) did not have previous experience in the teaching of English language.

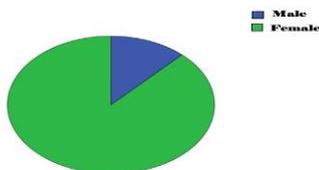


Figure 1. Gender of the participants

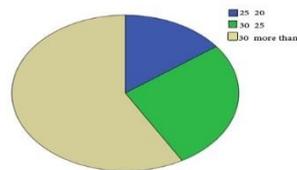


Figure 2. Ages of the participants

### V.4. Instrument (Questionnaire)

The research data were collected by using a questionnaire completed by the teachers of fifth and sixth grade year at primary schools in Sabrata. The research participants were asked about the previous experience they had in teaching English language and their knowledge or experience in English sound system in order to see whether they are qualified enough to teach the English subject.

This is a quantitative research work where data were collected by using a questionnaire. This instrument was chosen in order to understand the problems facing both teachers in their teaching profession and their pupils in learning English reading. A hundred and eight primary school English teachers in Sabrata- Libya completed the assigned questionnaire. Data collected were analysed by using SPSS software computer program. Conclusion and recommendations were finally stated for youngsters' English teachers to consider.

### **V.1. Research problem**

This study investigated the difficulties that face Libyan primary school pupils in learning how to read in English. Libyan fifth and sixth primary pupils mispronounce many English words due to the differences between Arabic and English sound systems. For example, many pupils pronounce the sound /v/ as /f/, /p/ as /b/. In addition, it is hypothesized that Libyan primary school teachers face problems in teaching the language due to lack of experience in teaching English to youngsters because English course has been recently assigned to this primary education level with no proper training to the teachers.

### **V. 2. Research questions**

The data collected in this study tried to answer the following research questions:

- 1- What are the major problems facing Libyan primary school teachers teaching English reading to youngsters?*
- 2. What are the major problems facing Libyan primary school pupils in learning how to read in English?*

'delayed reading' elements which can exist with the use of letter method,( Goodacre, 1971).

#### **IV.4. The Bottom- Up Method**

The bottom-up model is also called the parts-to- whole method. This method looks at the text as a "chain of isolated words, each of which is to be decoded individually", and the reader as someone who "approaches the text by concentrating exclusively on the combination of letters and words", Gascoigne (2005). The learner is engaged in a process of decoding letters, words, phrases, and sentences to achieve understanding of all the words in sentences.

Farris et. al. (2004) believe that this method makes learning easier for pupils because it breaks complex reading tasks into their basic skills. Cambourne (1979, p.80) presents the next diagram to explain the step-by- step cognitive interpretation:

*print*→ *every letter is discriminated*→ *phonemes and graphemes matched*  
→ *blending*→ *pronunciation*→ *meaning*

Finally, it can be stated that an experienced primary level English teacher can be eclectic by applying all of the mentioned above methods in the same classroom session to get the maximum benefit and avoid boredom. By smooth transition from one method to another, youngsters with different levels of intelligence can actively interact with the new information given and learn something.

Next, the research methodology is presented. This covers the instruments used to collect the data needed for supporting or nullifying the hypotheses stated above. A self-completion questionnaire was used.

#### **V. Research methodology**

alphabet method can lead to very serious confusions and that the alphabetical sequence, particularly at the beginning of the alphabet, generated auditory and visual discrimination difficulties; e.g. *d* and *b*. The names of the English letters and their sounds are not always the same; therefore, there is a need for another method of teaching reading.

## **IV.2. The phonic method**

In this method, the sounds of letters are substituted for the letter-names. It is based on teaching the sounds that match letters and group of letters of the English alphabet. Goodacre (1971) has pointed out that letter sounds are never produced singly but in the context of words, and that usually the position of the letter that determines its particular sound. In the phonics method, it is the sounds not the names of the letters that are taught. (Farris, et al.2004)

The phonic method has been criticized by many researchers; it can lead to the difficulties of combining letter sounds into meaningful words by synthesizing, which may lead to a weak word articulation.

## **IV.3. The whole-word or look-and-say method**

The expression 'whole-word' or 'look-and-say' method is a way of teaching reading which stresses the word and not the letter-name or sound. It is based on having pupils recognize the shape of words, rather than looking at single letters in the word. By using words which are familiar to the pupil, it would be possible to get away from the difficult-to-transfer learning situations of phonic word building and blending, and the spelling units of the alphabetic method. Thus pupils would be more highly motivated to read, and not bored by the

The differences between Arabic alphabet and the English ones together with the differences between their sound systems determine the type of teaching method(s) that should be applied in teaching Libyan youngsters how to read in English. Many models/approaches/theories have been suggested by teachers, linguists and psycholinguists to facilitate the learning process of the English alphabet and their sound system. By considering the factors that affect the process of learning such as the nature of English language in comparison with the nature of Arabic language, the following teaching methods are suggested.

#### **IV. Methods of teaching reading**

A teacher needs a method which is both simple and suitable to the pupils' level. It is believed that there is no one "perfect method" for teaching reading to all children. The main methods of teaching how to read in English are the alphabetic, the phonic, the whole-word or look-and-say, top-down, bottom-up, and interactive method. These methods are critically and briefly presented below.

##### **IV.1. The alphabetic method**

This method suggests that familiarity with the form and names of letters help learners to recognize and pronounce words correctly. By constant repetition of the letter-names (e.g. bee, cee, dee,...etc.), and spelling out of words enables the learner to become familiar not only with the form and name of individual letters, but also to become familiar with certain letter-strings or letter-cluster. Generally, the main emphasis is laid on the recognition of new words rather than the grasp of meaning.

The alphabetic method has been criticized by many researchers, For example, Farris, et al (2004) said that starting with

The last factor is concerned with the medical problems. According to Hollowell (2013), poor ability to read in English may be related to the health difficulty that does not get addressed until the child is older. This involves speech problems, and hearing impairments. She emphasized that learners with speech and hearing difficulties are less likely to take part in oral reading similar to their colleagues in classroom. Early discovering to these deficiencies helps English language learners in pronouncing the English alphabet correctly.

### **III.5. Similarities and differences between L1 and the target language**

Reading includes a lot of subsidiary skills. These skills include the recognition of the alphabetic system, the correlation of the graphic symbols, as well as intellectual comprehension and mechanical eye movement, ( Al-Mutaa and Kailani 1998). The learner may encounter difficulties with sound symbol relationships. In English, there is not a one- to- one correlation as in Arabic.

Barros (2003) and Ahmad (2013) conducted a study about factors affecting foreign students' learning of English reading. Among other results, they highlighted that Arab students faced difficulties in certain English consonants such as /p/, /v/, /dʒ/, /tʃ/ and /ŋ /, because these sounds are not existing in their Arabic language.

Selection of the vocabulary which are used as examples in the English lessons is another factor which facilitates or impedes the process of learning the target language. Background culture of the Arabic learners should be taken into consideration. Teachers' knowledge of the learners' culture is crucial in facilitating their learners' reading process.

Language orthographies also can have various directions; they may be left to right, as in English or French; right to left as in Arabic; or up and down as in Chinese or Japanese. The ability of English learners to decode English orthography varies according to the similarities or differences with their L1 orthography .

### **III.2. Environmental influences**

This factor related to the environmental conditions that impact the learners how try to read a passage. Dennis (2016) emphasized that learners may have a lot of problems in focusing on their lesson in an unorganized environment than those who read in a calm and controlled place. If learners are in an unsafe and uncontrolled place, they find it difficult to focus on the teacher's explanation. When they are in safe environments, their learning ability improves. Learners may lose their concentration and fail to follow up and digest the examples given when there is noise like the noise of street or the noise of pupils in other classes.

### **III.3. Interest and motivation**

According to Dennis (2016), learners' interest and motivation are very important in developing their learning of the new language. If learners find the examples given and the reading material boring, they may have a lot of problems in concentrating on their comprehension. This can lower the understanding ability among learners. On the other hand, if the examples given and the reading material are interesting, learners can easily understand and remember them clearly. So EFL teachers are recommended to select the suitable materials to motivate their learners.

### **III.4. Health problems**

recognizes both sounds and the meaning of the visual symbol. Some people can pronounce the sounds of the written words but they do not get any meaning. In fact, those people are not reading, they are only pronouncing sounds.

While decoding English language symbols, Libyan primary school pupils find it easy to pronounce and decode the English symbols which are similar to their native Arabic language symbols, and difficult to pronounce and decode the symbols which are different from or not available in their native language.

In addition, many teachers lack the experience to apply the suitable teaching method(s) which encourages pupils to learn the target language with full enthusiasm. For example, many teachers lack the ability to use games as a tool in learning the English alphabets with their correct sounds.

### **III. Factors influence the process of learning how to read in English**

The process of learning how to read in English is affected by factors such as characteristics of L1 orthography, proficiency in English, appropriate use of reading material, environmental influences, interest and motivation, and health problems.

#### **III.1. Characteristics of L1 Orthography**

As Jameson (1998) stated, orthography is the symbolic written system of a language. It may be alphabetic, based on sound and symbol correspondences, such as in English, Arabic or Spanish; it may be syllabic, based on consonant/vowel sound combinations, as in Thai or Japanese; or it may be logographic, based on ideograms or characters such as in Chinese.

It is aimed at analyzing the obstacles and diagnosing the problems faced by Libyan primary school pupils and their teachers in learning-teaching how to read in English.

In addition, effective strategies and techniques are suggested for English teachers to be used in primary school classrooms. Libyan English language teachers are expected to benefit from this study and learn useful techniques which may help them in dealing with young pupils learning English in primary schools.

Finally, this paper is approached with the assumption that Libyan primary school pupils face difficulties in learning how to pronounce and read in English. Libyan fifth and sixth primary pupils mispronounce many English words due to the differences between Arabic and English sound systems. For example, many pupils pronounce the sound /v/ as /f/ and /p/ as /b/.

It is also hypothesized that primary schools' English teachers have little experience in teaching English to youngsters because English course has been recently assigned to this primary educational level with no proper training to the teachers.

To support or nullify these assumptions data were collected by using a questionnaire. Results were analysed by using SPSS computer software. This was followed by conclusion and recommendations of the study. Yet, before so doing, the literature related to this topic is reviewed in the following section.

## **II. Study background**

During reading process, reader's eyes see a written symbol (alphabet/letters). That symbol represents sound/sounds, and those sounds represent a word. All of these activities are happening at the same time. Reader's eyes get a visual message, which goes to the brain. Then the brain "decodes" the visual symbol and the reader

في ملئ استبانة تركز على المشاكل التي تواجه المدرسين و طلابهم في تدريس وتعلم اللغة الإنجليزية، أظهرت النتائج وجود العديد من المشاكل التي تواجه المدرسين وتلاميذهم في تعليم وتعلم مادة اللغة أنجليزية. ولهذا اقترح الباحثان بعض النصائح التربوية للمدرسين وللسلطات التربوية لأخذها بعين الاعتبار

## I. Introduction

For Libyan youngsters, learning to read in English is an intensive effort. In the process of learning a foreign language, youngsters need to decode the language codes and build the foundation for lifelong literacy. Early learning to read includes the direct teaching of words and sounds. Youngsters should be helped to be able to distinguish between different sounds of oral language to achieve understanding. They also need basic knowledge about the written alphabet, sound-symbol relationships, and concepts of print because these are the basis for decoding and reading comprehension skills. In order to do so, pictures, illustrated story books and visuals can help with this situation.

English language has become an obligatory course in primary schools in Libya in (2007). As a new course, most of the English teachers in Libya have little experience in dealing with primary school pupils of ages between six and twelve years old.

This study is an initiative by the researchers to shed some light on the obstacles that stand in the way of youngsters in learning how to read in English, and the problems which face their teachers in teaching the language. This small contribution is claimed to be one of few studies investigating this topic so far in Libya. Many other researchers have focused on teaching reading comprehension to secondary and university students which is entirely different from teaching youngsters.

# Obstacles facing English Teachers and Their Libyan Primary School Youngsters in Teaching/Learning How to Read (i.e. to be literate) in English)

Abdussalam Ammar Innajeh College of Health Sciences/Gharyan Gharyan University

Layla Ali Ali (MA)

Sabrata/Libya

## Abstract

This study investigates the problems facing Libyan teachers in teaching reading in English and the obstacles facing their primary school youngsters to learn the language. A hundred and eight English teachers in Sabrata primary schools completed a questionnaire focusing on the problems facing both teachers and their pupils. The results of the questionnaire data analysis revealed that there are many problems facing the teachers and their pupils in teaching-learning the language. Pedagogical recommendation are suggested for English primary school teachers and educational authority to consider.

**Key words:** obstacles, youngsters, questionnaire, educational authority

## المخلص

تفحص هذه الدراسة المشاكل التي تواجه معلمي اللغة الإنجليزية الليبيين في تدريس المادة و العوائق التي تواجه تلاميذهم في تعلم المادة. شارك في الدراسة 108 معلم يدرسون اللغة الإنجليزية بمدارس صبراتة الابتدائية من خلال المشاركة

9. Fandi Meng and Li Liu, Electrochemical Evaluation Technologies of Organic Coatings, Coatings and Thin-Film Technologies, p 50-67, 2018.
10. Xu Zhao , Yuhong Qi , Zhanping Zhang Kejiao Li and Zhitao Li, Electrochemical Impedance Spectroscopy Investigation on the Corrosive Behaviour of Waterborne Silicate Micaceous Iron Oxide Coatings in Seawater, Coatings 2019, 9, 415.

to  $1.E^{07}\Omega\text{ cm}^2$  for both coal tar and tar free epoxy coating which considered as doubtful to faire barrier properties respectively.

## REFERENCES

1. B. Liu et al, Electrochemical Impedance Spectroscopy Study on the Diffusion Behavior of Water through Epoxy Coatings, Corrosion-September 2003.
2. J.N. Murray, “Electrochemical Test Methods for Evaluating Organic Coatings on Metals Progress on Organic Coatings 31 (1977): pp. 225-391.
3. L. Gray, B. Appleman, Electrochemical Impedance Spectroscopy, A Tool to Predict Remaining Coating Life?,” JPCL 20, 2 (2003): pp. 66-74.
4. Scully, Silverman, Kendig, ed, EIS Analysis and Interpretation, ASTM, 1993.
5. Zhang, Y., Shao, Y., Liu, X., Shi, C., Wang, Y., Meng, G., Zeng, X., and Yang, Y., A study on corrosion protection of different polyaniline coatings for mild steel. Progress in Organic Coatings, Vol. 111, 2017, pp 240-247.
6. Amirhedi, M. and Afzali, D. Deposition of polyaniline/silica nanocomposite coating on stainless stell: Study of its Corrosion Properties, Advance Material Research Vol. 829, 2014, pp 605-609.
7. Elhalawany, N., Saleeb, M. and Zahran, M. Novel Anti-Corrosive Emulsion-type Paints Containing Organic / Inorganic Nanohybrid Particles. Progress in Organic Coatings, Vol. 77, 2014, pp 548-556.
8. Grossi, M. and Ricco, B. Electrical impedance spectroscopy (EIS) for biological analysis and food characterization: a review., Journal of Sensors and Sensor Systems, Vol. 6, 2017, pp 303-325.

E <sub>corr</sub> (mV)	$\beta_a$	$-\beta_c$	I <sub>corr</sub> (mA/cm <sup>2</sup> )	Corrosion Rate (mpy)	Corrosion Rate (mm/y)
	mV/decade				
728	78.299	147.97	0.04663	0.05404	2.1279

## 6.0. CONCLUSIONS

In this work, the influence of the electrolyte (natural sea water) on the protective efficiency of paint coating, when applied onto blasted bare and coated mild steel panel was studied. The protective coating performance and the electrochemical properties of all bare and coated mild steel test panels were evaluated by EIS & OCP and the following conclusions were drawn: Bare mild steel corrosion in natural sea water environment can be successfully controlled by complete protective coating epoxy system.

The provided protection efficiency after applying the protective coating has been approximately reached  $\approx 100\%$  i.e. the corrosion rate has been decreased by  $\approx 100\%$  folds. The  $R_{ct}$  (Charge transfer resistance) also has been increased to  $\approx 100\%$  folds. Quantitative corrosion rate in natural sea water environment of both bare and different type and quality epoxy coated mild steel has been determined using electrochemical impedance spectroscopy.

Bare mild steel behavior in natural sea water environment can be successfully studied using potentiodynamic polarization technique and useful electrochemical polarization parameters could be obtained. Rapid evaluation of organic protective coating performance in natural sea water environment has been performed using electrochemical impedance spectroscopy and the most organic protective coating prosperities have been identified.

Corrosion can be detected beneath the protective costing and quantitatively evaluated using EIS. The achieved qualification range of all studied coated panel test samples in natural sea water are  $1.E^{06}$

can be divided into three different regions which are activation, oxygen reduction that is clearly explained by the limiting current and finally hydrogen evolution. Therefore, it could be concluded that the corrosion processes of steel in sea water occurs under oxygen reduction control.

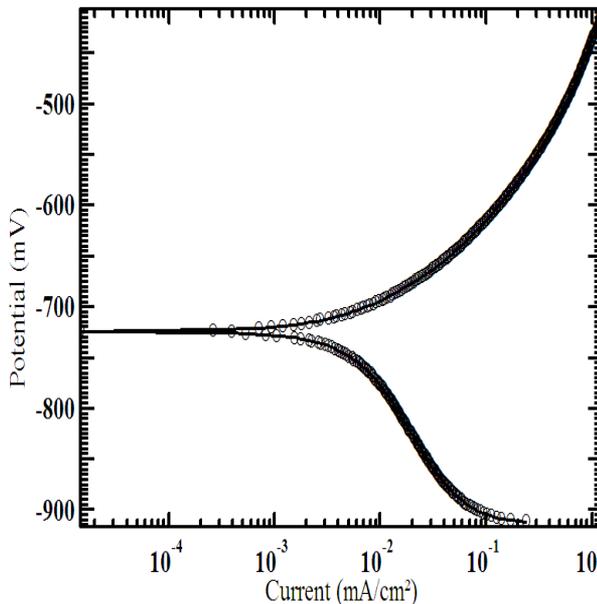


Figure 14: Potentiodynamic polarization curves of mild steel in natural seawater solution.

The corrosion current density,  $i_{\text{corr}}$ , was calculated from the intersection of anodic and cathodic Tafel lines. The values of the electrochemical polarization parameters, corrosion potential ( $E_{\text{corr}}$ ), corrosion current density ( $i_{\text{corr}}$ ), anodic and cathodic Tafel slope  $\beta_a$ , and  $\beta_c$  for bare mild steel in seawater are shown in table (3).

Table 3: Electrochemical polarization parameters for steel in seawater.

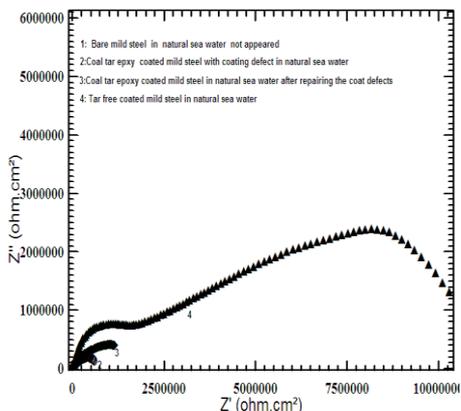
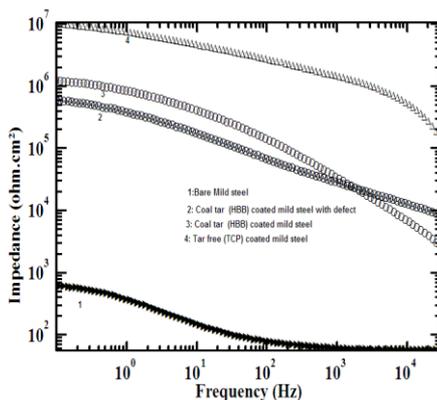


Figure 12: Comparison of Nyquist plots between bare and different type of coated steel.



5.0. *Pc* Figure 13: Comparison Between Bode Plot Of Bare And Different Type And Condition Of Epoxy Coated Mild Steel.

5.1. *Bar*

Figure 14 shows the potentiodynamic polarization curves for the bare mild steel in natural seawater. The anodic part of the polarization curves indicates spontaneous dissolution of steel with raise of the anodic potential. On the other hand, the cathodic part of the curves

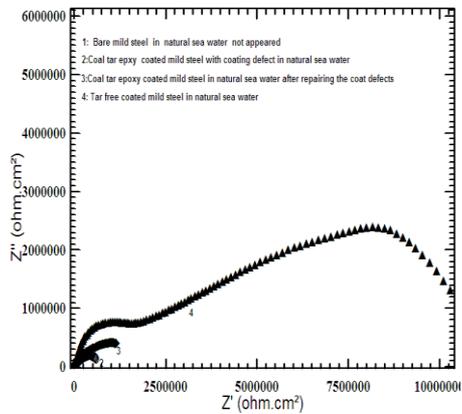


Figure 11: Comparison of Nyquist plots between bare and different type of coated steel.

Figure 12 shows the comparison between bode plot curves of bare and different type and condition epoxy coated panels in natural sea water environment of the same obtained data in figure 13. The X-axis represents the log. of impedance values, whilst the Y-axis represents the log. of frequency values. The obtained impedance values indicated from curves (1, 2, 3 & 4) at low frequencies (0.1Hz) were  $1.E^03$  ohm.cm<sup>2</sup> for bare mild steel,  $\geq 1.E^06$  ohm.cm<sup>2</sup> for coal tar epoxy (HBB) defected /undefeated coated mild steel respectively, whilst the maximum obtained impedance value is  $1.E^07$  ohm.cm<sup>2</sup> for tar free epoxy coated mild steel. The bare mild steel different achieved protection levels (corrosion resistance) could due to the protective coating barrier properties. It is clear that the bare mild steel impedance has been dramatically increased from less than 1000 to 10000000 ohm.cm<sup>2</sup> after complete coating system application i.e. 9999000 impedance folds has been achieved.

steel, compared with bare steel in same environment, this can be clearly seen in figure 10 by comparison between impedance bode plot curves of both bare (1 and 2) respectively.

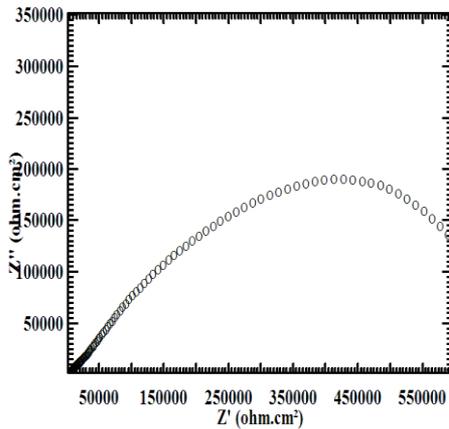


Figure 9: Nyquist plot of epoxy coated mild steel in natural seawater solution

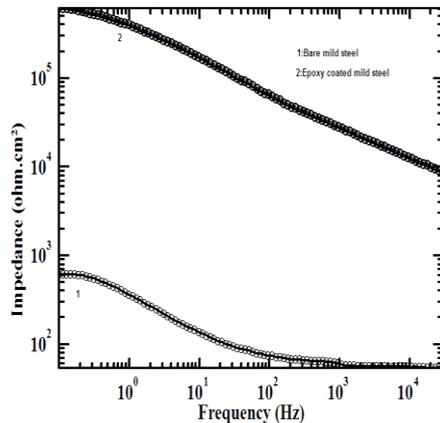


FIGURE 10: COMPARISON BETWEEN IMPEDANCE BODE PLOT OF BOTH BARE AND EPOXY COATED MILD STEEL.

Figure 11 shows Nyquist plots comparison between bare and different type and condition of coated mild steel in natural sea water environment, the X-axis represents the real values of the log. of impedance ( $Z'$ ) whilst the Y-axis represents the log. of imaginary values of the impedance ( $Z''$ ). The semi-circle diameter is inversely proportional to the corrosion rate, it is clear that the bare steel Nyquist plot disappeared (not appeared in figure 11) during presenting of other associated Nyquist plot curves of different type and condition of coated mild steel in natural seawater environment, this could be attributed to small value of its impedance compared to the epoxy coated mild steel ones.

represents the coating resistance or  $R_p$  which represents polarization (corrosion rate of the metal substrate beneath the coating) and it's inversely proportional to the corrosion rate.

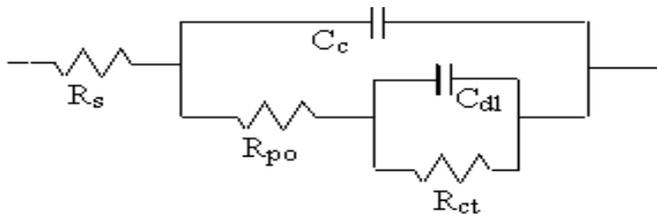


Figure 8: Equivalent Circuit for a Failed

Coating capacitance ( $C_c$ ), which is an important parameter, to measure during coating failure.

Equation 1 has been used for calculation of protection efficiency achieved by applying organic protective coating to the mild steel in natural sea water environment.

$$PE (\%) = 100 (BS_{CR0} - CS_{CR}) / BS_{CR0}^2 \quad \text{Equation 1}$$

It can be seen from the table 1 that the provided protection efficiency after applying the protective coating has been approximately reached  $\approx 100\%$  i.e. the corrosion rate has been decreased by  $\approx 100\%$  folds. The  $R_{ct}$  (Charge transfer resistance) also has been increased to  $\approx 100\%$  folds.  $C_{dl}$  (Double layer capacitance) capacitance which represents the coating barrier water uptake which inversely proportional to the decrease of coating the capacitance.

Figure 9 Shows the Nyquist plot of epoxy coated mild steel in natural seawater solution for the same data obtained in table 1 circuit and revealed the dramatically increase in the impedance of the coated

resistance, i.e. solution resistance between the counter and reference electrodes.

Table 2: Comparison of bare and different type of epoxy coated mild steel (EIS) parameters and achieved protection efficiency

Bare steel	$E_{corr.}$ (-mV)	$I_{corr.}$ (mA/cm <sup>2</sup> )	CR (mpy)	CR (mm/y)	$R_{ct}$ (Ohms.cm <sup>2</sup> )	$C_{dl}$ ( $\mu$ F)	Protection efficiency (PE)%
	634	2.411E-02	1.100E+01	2.794E-01	1.082E+03	825.3	99.932
Epoxy (HBB) coated steel	528	1.631E-05	7.444E-03	1.891E-04	1.599E+06	.25310	
Epoxy (TCP) coated steel	578	1.286E-06	5.867E-04	1.490E-05	2.029E+07	0.05371	99.994

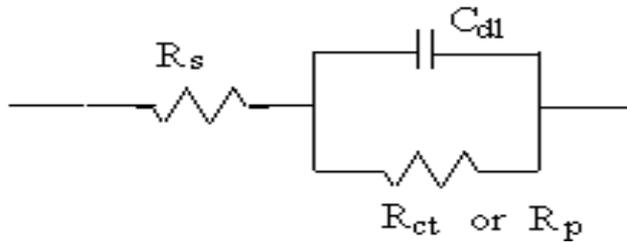


Figure 7 :The equivalent circuit of the Nyquist obtained plot of bare mild steel

Double layer ( $C_{dl}$ ) exists at the interface between an electrode and its surrounding electrolyte. Charge transfer resistance ( $R_{ct}$ ) represents an electrode reaction indicative of its inherent speed i.e. a large charge-transfer resistance indicates a slow reaction. Figure 8 indicates the failed coated steel equivalent circuit elements as previously described in addition to the followings:  $R_{po}$ . this

represent the electrochemical behavior of the coating and the metal substrate. Impedance spectroscopy is a non-destructive technique and so can provide time dependent information about the properties but also about ongoing processes such as corrosion or the discharge of batteries and e.g. the electrochemical reactions in fuel cells, batteries or any other electrochemical process. When we plot the real and imaginary components of impedance in the complex plane (Argand diagram)<sup>1</sup>, we obtain a semicircle or partial semicircle for each parallel RC Voigt network.

Figure 6 Shows the Nyquist plot of bare mild steel in natural seawater, the X-axis represents the real values of the impedance ( $Z'$ ) whilst the Y-axis represents the imaginary values of the impedance ( $Z''$ ).

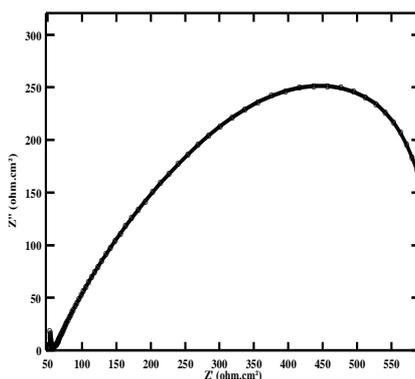


Figure 6: Nyquist plot of bare mild steel in

In order to analyze the electrochemical behavior of the mild steel in natural seawater solution, the Nyquist plot was fitted by fitting results using commercially available software. The obtained results are indicated in table 2, the most important data includes corrosion current density, corrosion rate, double layer, charge transference resistance, which can be clearly represented by equivalent circuit in illustrated in figure 7, the equivalent circuit elements in which  $R_s$  represent the cell solution

Figure 5 shows the comparison between the open circuit potential (OCP) (Y-axis) curves vs. time (X-axis) of bare and epoxy coated mild steel in natural seawater. It can be seen that the OCP of coated steel has been shifted to the positive direction see (figure 6) leading to more corrosion protection as expected and exhibiting a steady state potential with respect time which could be attributed to function of the coating achieved barrier between the steel surface and the electrolyte (seawater), whilst the bare steel behavior (curve 1) revealed variation of OCP with respect time leading to clear shift of the OCP to the negative direction more corrosion and less steady state OCP as also expected due to the direct contact of the steel surface with the corrosive environment (natural seawater).

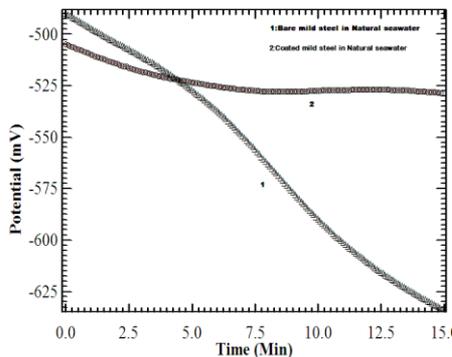


Figure 5: Comparison between bare and coated mild steel OCP in natural seawater.

#### 4.0. Electrochemical impedance spectroscopy

Behavior of a coating on a metal when in salt water is required, by the appropriate use of impedance spectroscopy, a value of resistance and capacitance for the coating can be determined through modeling of the electrochemical data. The modeling procedure uses electrical circuits built from components such as resistors and capacitors to

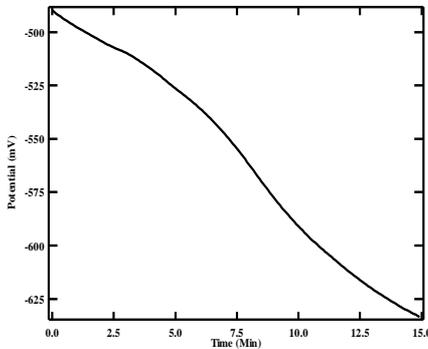


Figure 3: Potential (OCP) vs. time of bare mild steel in natural seawater with respect to Ag/AgCl.

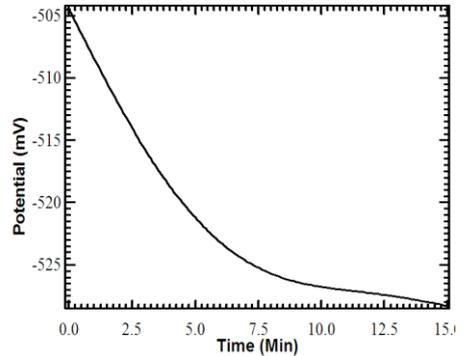


Figure 4: Potential vs. time of epoxy coated mild steel in natural seawater with respect to g/AgCl.

The comparison of OCP for both panels is also represented in Figure 5. The evolution of the curves is clearly related to differences in the surface characteristics. The more noble values for coated steel panel (CSP) than bare steel panel (BSP) were due to the barrier properties of the paint films. During exposure time, the OCP values varied between - 490 to -630mV for BSP with a continuous decreasing trend toward more -ve potential which was the direct indication of active corrosion process.

While the OCP values for CSP panel were varying between -505 to -528mv with a decreasing trend. The rapid decrease in OCP from -505 to -528mV in first 15min may be due to the adsorption of water in the paint film.

was 45 cm<sup>2</sup>. Copper wire was used for the electrical connection. Before applying the coat to the steel surface, surface preparation was performed using grit blasting according to Swedish standard (ST 2 1/2) (up to near white metal surface). The coat was applied according to the manufactures instruction and specifications using conventional spray (C. spray) nozzle method, coat thickness measurements was performed using a coating thicken gauge, DeSelsko 6000 model 6000-1 coat, the total obtained dray film thickness (D.F.T) is 500-600µm.

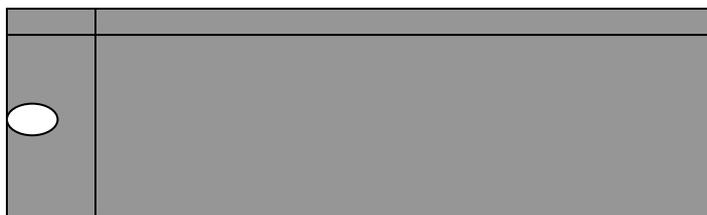


Figure 2: schematic diagram of the coated steel specimen.

### 3.0. RESULTS AND DISCUSSION

#### 3.1. Open circuit potential (OCP)

Figure 3 shows the open circuit potential (OCP) function of time of bare mild steel behavior, in natural seawater. Measuring the variation of the (OCP) with time for the investigated working electrode is important in defining domains of test sample free corrosion behavior. The OCP measurement also is a simple additional tool that provides complementary information to EIS results regarding the corrosion undergone by the steel substrate after exposure to aggressive solutions (Ramirez *et al.*, 2005). The variation of OCP over time for bare steel panel (BSP) and coated carbon steel (CSP) panels are shown in Figures 3 & 4 respectively.

## 2.1. Working electrode

### 2.1.1. Bare mild steel

Bare Steel samples of 1cm diameter were used. The chemical composition of these specimens is given in Table1.

Table.1: Chemical composition of low alloy steel specimens

Cr	Mn	Si	C	Mo	S	P	Fe
1.1	0.9	0.35	0.33	.025	0.04	0.035	Balance

The working electrodes of bare samples were fabricated, cut and shaped, in cylindrical and rectangular Shapes. A long screw fastened to one end of the cylindrical working electrodes for electrical connection The Teflon gasket thereby forms water – tight seal with the specimen electrodes that prevents ingress of any electrolyte and thus avoiding crevices effect. During EIS and potentiodynamic polarization measurements, the exposed area of samples to the corrosive seawater was only 0.785cm<sup>2</sup> for cylindrical, and was 45 cm<sup>2</sup> for the rectangular one. The exposed area was mechanically abraded with a series of emery papers of variable (320-600) grades, starting with a coarse one and proceeding in steps to the finest (600) grade up to a mirror finish. The samples were then washed thoroughly with double distilled water, followed with acetone and finally with distilled water, just before insertion in the cell.

### 2.1.2. Coated steel

Steel samples of dimensions 0.3 x 3 x 7 cm were used, of the same composition given in Table 1. Figure 2 shows schematic diagram of the coated steel specimen. Two types of epoxy coating were applied to the steel surface such as tar free epoxy; the exposed area

## 2.0. EXPERIMENTAL

EIS measurements of coated steel panels and polarization curves for bare steel in natural seawater were collected by connecting the electrochemical cell, figure.1.a to Gil ACM Instrument, figure 1.b. The instrument was controlled by personal computer for data logging and data analysis for EIS measurements. Usually, 100 points were measured for each decade of frequency that ranged between 30 kHz - 0.1 Hz. The amplitude of the superimposed a.c potential was 10 mV. Polarization curves measurements were carried out at scan rate 20 mV/min. Impedance and polarization measurements were carried out employing the three-electrode mode, at the rest potential. Saturated calomel electrode (SCE), and/or Silver/Silver (Ag/AgCl), were used as reference electrodes (R). A platinum wire 0.5 mm in diameter acted as a counter electrode (C). The polarization cells and their components were carefully cleaned after each experiment to insure cleaning from any possible foreign residues such as metallic products formed during polarization process. The cell and all electrodes were cleaned by distilled water after and before performing each experiment.

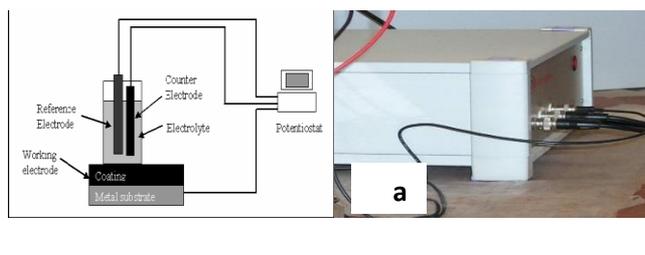


Figure 1: Electrochemical Cell of EIS a, Gill ACM connected instrument

small fraction of the exposure time required for those changes to be detectable by the traditional mechanical or visual methods.<sup>2-3</sup> The barrier properties of organic coatings create a high electrical resistance across the coating thickness.<sup>4</sup> As coatings age, the interconnecting network of pores within the epoxy matrix eventually becomes saturated with water, salts, etc., exposing the metal substrate to a corrosive environment. The saturation of the pores also creates lower resistance paths through the coating itself. Aged organic coating systems also possess other electrical properties. For instance, dielectric properties cause coatings to act as capacitors to an electrical current. Corrosion occurring at a metal surface possesses related to the corrosion rate, and an electric double layer also behaves as a capacitor. Since Bacon, Smith, and Rugg released their pioneering work in the late 1940s, coatings with impedance  $>10^9 \Omega\text{cm}^2$  at 0.1 Hz are said to provide excellent corrosion protection; in contrast, those possessing  $<10^6 \Omega\text{cm}^2$  are said to provide poor corrosion protection.

The impedance modulus at low frequency ( $|Z|$ ) is an appropriate parameter for characterizing the protective properties of the coatings.<sup>5</sup> The impedance data will demonstrate the changes in capacitance and resistances. The higher the value of coating capacitance, the more current is conducted passing through the capacitor. This response shows a capacitive behavior.

Polyaniline has been widely used as components of nanocomposite coating formulation due to catalytic activity to form a passivating oxide layer<sup>6</sup>. On the other hand, the addition of nanosilica in the nanocomposite coating increases the superiority of polyaniline as a passivating layer in anticorrosion formulations<sup>7</sup>. EIS equivalent circuit model-fitting has been used as a powerful technique that allows electrical fingerprinting providing an insight into properties and behavior of a large variety of materials<sup>8-10</sup>.

## الملخص

تم إجراء التحليل الطيفي للمقاومة الكهروكيميائية (EIS) وكذلك إمكانات الدائرة المفتوحة (OCP) لكل من الألواح الفولاذية الطرية المطلية بنظام الايبوكسي العاري والكامل، في بيئة مياه البحر الطبيعية. تم الحصول على جميع معلمات التحليل الطيفي للمعاوقة الكهروكيميائية مثل كثافة تيار التآكل ( $i_{corr}$ )، وإمكانية التآكل  $E_{corr}$ ، ومعدل التآكل الكمي (CR)، ومقاومة نقل الشحنة ( $R_{ct}$ )، وسعة الطبقة المزدوجة (Cdl) لكل من الألواح الفولاذية الخفيفة العارية والمغلقة. مقارنة ومناقشة وعرض. تم رسم وتقديم مقارنات بين منحنيات الدائرة المفتوحة المحتملة، ومؤامرات Nyquist و bode لكل من الظروف العارية والمختلفة من الفولاذ الطري المطلي بالإيبوكسي. تم أيضاً إجراء قياسات الاستقطاب الديناميكي الفعال، على الفولاذ الطري العاري وتم تقديم جميع المعلمات الكهروكيميائية التي تم الحصول عليها. تم حساب الفولاذ الطري العاري الذي حصل على كفاءة الحماية من التآكل (PE) باستخدام الطلاءات الواقية العضوية ووجد أنه حوالي 100%.

**الكلمات المفتاحية:** مطياف المعاوقة الكهروكيميائية، جهد الدائرة المفتوحة، الطلاء.

## 1.0 INTRODUCTION

Water, ions, and oxygen are the three main agents responsible for the corrosion of metals under coatings. Their diffusion processes through coatings play an important role in corrosion processes. Therefore, it is vital to study their diffusion behavior through coatings to clarify the present understanding of the corrosion mechanism of the metal underneath<sup>1</sup>. EIS allows one to quantitatively determine several coating properties without affecting the coating and its performance. It also facilitates detection of changes in a coating's behavior at a

# Corrosion protection of mild steel in natural sea water, by protective organic coatings and rapid assessment using an electrochemical impedance spectroscopy (EIS)

Elfitouri Ahmied Mohamed, The University of Sirte, Libya

Mohamed Ahmed Khalil, Raslanuf Oil and Gas processing company, Sirte/Libya

## Abstract

Electrochemical impedance spectroscopy (EIS) as well as open circuit potential (OCP) of both bare and complete epoxy system coated mild steel panels, have been conducted in natural sea water environment. All obtained electrochemical impedance spectroscopy parameters such as corrosion current densities ( $i_{\text{corr}}$ ), corrosion potential  $E_{\text{corr}}$ , quantitative corrosion rate (CR), charge transfer resistance ( $R_{\text{ct}}$ ) and double layer capacitance ( $C_{\text{dl}}$ ) of both bare and coated mild steel panels have been compared, discussed and presented. Comparisons between open circuit potential curves, Nyquist and bode plots of both bare and different conditions of epoxy coated mild steel have been plotted and presented. Potentiodynamic polarization measurements have been also performed, on bare mild steel and all obtained electrochemical parameters are presented. The bare mild steel obtained corrosion protection efficiency (PE) % using the organic protective coatings has been calculated and found to be approximately 100 %.

*Key Words: Electrochemical impedance spectroscopies, open circuit potential, coating*

EMERGING ECONOMIES. Journal of Policy  
Modeling, 33(4), 537-551.

19. Schott, F. (2005). INFLATION TARGETING. Business  
Economics, 40(1), 46-49.

20. Scott, R. (2010, March). Inflation Targeting Turns 20.  
FINANCE & DEVELOPMENT, p. 1.

Villavicencio, A., & Pourroy, M. (2019). DOSE INFLATION  
TARGETING ALWAYS MATTER FOR THE ERPT? A ROBUST  
APPROACH. Journal of Macroeconomics, 60(1), 360-377

- the impacts and policy alternatives. *International Review of Applied Economics*, p. 2.
9. Frederic, M. S. (2007, April 10). Monetary Policy and the Dual Mandate. Federal Reserve Bank of San Francisco, p. 2.
  10. Fuerst, C. T., & S., T. (2002, February 15). Monetary Policy Rules and Stability: Inflation Targeting versus Price-Level Targeting. Federal Reserve Bank of Cleveland, p. 2.
  11. Gonçalves, C., & Salles, J. (2008). INFLATION TARGETING IN EMERGINIG ECONOMIES: WHAT DO THE DATA SAY?. *Journal of Development Economics*, 85(1-2), 312-318.
  12. Hetzel, R. L. (2005, Spring). What Difference Would an Inflation Target Make? Federal Reserve Bank of Richmond Economic, p. 1.
  13. Huang, H., Yeh, C., & Wang, X. (2019). INFLATION TARGETING AND OUTPUT-INFLATION TREDEOFFS. *Journal of International Money and Finance*, 96(1), 102-120.
  14. MARTÍNEZ, G. O. (2008, NOVEMBER). INFLATION TARGETING. BANK OF CANADA, p. 92.
  15. McCallum, B. T., & Nelson, E. (2010, October 01). Money and Inflation: Some Critical Issues. Finance and Economics Discussion Series.
  16. Mishkin, F. S. (2001, July). INFLATION TARGETING. Graduate School of Business, Columbia University and National Bureau of Economic Research, pp. 1-2.
  17. Mishkin, F. S. (2001, July). INFLATION TARGETING. Graduate School of Business, Columbia University and National Bureau of Economic Research.
  18. Mollick, A., Cabral, R., & Carneiro, F. (2011). DOES INFLATION TARGETING MATTER FOR OUTPUT GROWTH? EVIDENCE FROM INDUSTRIAL AND

more effective when inflation expectations are well anchored because the central bank need not worry that, for example, a policy easing will lead counterproductively to rising inflation and inflation expectations rather than to stronger real activity.

Contrary, when the inflation expectations are not well anchored to the belief in a long-run tradeoff between inflation and unemployment held by many economists in the 1960s, unemployment and inflation in the 1970s were both high and unstable. (Dennis, 1997)

## References

1. AMADEO, K. (2019, May 18). Inflation and Deflation, Their Causes and Effects. thebalance.
2. Araujo, E., Araújo, E., & Filho, F. (2018). MACROECONOMIC PERFORMANCE IN BRAZIL UNDER THE INFLATION TARGETING REGIME. *Investigación Económica*, 77(304), 72-101.
3. Ball, L. (1993, MARCH/APRIL). What Causes of Inflation? . *BUSINESS REVIEW*.
4. CHAPPELOW, J. (2010, May 1). Inflation Targeting. Retrieved from [www.investopedia.com](http://www.investopedia.com):  
[https://www.investopedia.com/terms/i/inflation\\_targeting.asp](https://www.investopedia.com/terms/i/inflation_targeting.asp)
5. CHEN, J. (2020, may 26). [www.investopedia.com](http://www.investopedia.com). Retrieved from investopedia:  
<https://www.investopedia.com/terms/i/inflation.asp>
6. Dennis, R. (1997). Bandwidth, bandlength, and inflation targeting: some observations. *Reserve Bank Bulletin*, p. 4.
7. Dowd, K. (1994, Fall). THE COSTS OF INFLATION AND DISINFLATION. *CATO JOURNAL*, p. 306.
8. Epstein, G., & Yeldan, E. (2008, Mar 18). Inflation targeting, employment creation and economic development: assessing

mandate of price stability, the level of maximum sustainable employment is not something that can be chosen by the Federal Reserve because no central bank can control the level of real economic activity or employment over the longer run. (...) monetary policy can certainly help improve the maximum sustainable employment of the economy by maintaining low and predictable inflation. However, any attempt to use stimulative monetary policy to maintain employment above its long-run sustainable level will inevitably lead to an upward spiral of inflation and therefore will actually undermine the productive capacity of the economy, with severe adverse consequences for household income and employment.” (Frederic, 2007)

Under constrained discretion, the central bank is free to do its best to stabilize output and employment in the face of short-run disturbances, with the appropriate caution born of our imperfect knowledge of the economy and of the effects of policy, (this is the "discretion" part of constrained discretion). However, a crucial proviso is that, in conducting stabilization policy, the central bank must also maintain a strong commitment to keeping inflation--and, hence, public expectations of inflation--firmly under control (the "constrained" part of constrained discretion). Because monetary policy influences inflation with a lag, keeping inflation under control may require the central bank to anticipate future movements in inflation and move preemptively. Hence, constrained discretion is an inherently forward-looking policy approach.

The maintenance of price stability and equally important, the development by the central bank of a strong reputation for and commitment to it serves to anchor the private sector's expectations of future inflation. Well anchored inflation expectations not only make price stability much easier to achieve in the long term but also increase the central bank's ability to stabilize output and employment in the short run. Short-run stabilization of output and employment is

relationship in the control of inflation. That is, the central bank can use the real-nominal (unemployment-inflation) correlations in the empirical data as a reliable lever with which to trade off between these variables.

The other tradition, the quantity theory, makes monetary control the central behavioral relationship. That is, to control inflation, the central bank must control the rate at which nominal money grows relative to real money demand by the public. The former tradition, but not the latter, implies that the control of inflation imposes a tradeoff between variability in real output and inflation. (Hetzel, 2005)

“During the 1980s and 1990s, the Federal Reserve succeeded in bringing inflation down from double-digit levels to the average rate of about 2 percent that has prevailed over the past decade. Moreover, when some measures of inflation were close to 1 percent in 2003, the Federal Open Market Committee's official statements specifically noted that any further substantial decline in inflation would be unwelcome, mainly because of the risk that a falling price level (which has not occurred since the Great Depression) could cause a significant disruption to economic activity and employment.

In recent years, the Federal Reserve has been quite successful in maintaining a nominal anchor. Not only has the inflation rate remained within a reasonably narrow range, but inflation expectations, as measured by spreads between inflation-indexed and non-inflation-indexed Treasury securities and by surveys of professional forecasters and the general public, have also been well anchored.

In particular, although the Federal Reserve can determine and achieve the long-run average rate of inflation in keeping with its

aggressively without being worried that the easing will cause inflation expectations to rise.

Inflation targeting is a recent monetary policy strategy that encompasses five main elements:

1. The public announcement of medium-term numerical targets for inflation.
2. An institutional commitment to price stability as the primary goal of monetary policy, to which other goals are subordinated.
3. An information inclusive strategy in which many variables, and not just monetary aggregates or the exchange rate, are used for deciding the setting of policy instruments.
4. Increased transparency of the monetary policy strategy through communication with the public and the markets about the plans, objectives, and decisions of the monetary authorities.
5. Increased accountability of the central bank for attaining its inflation objectives. (Mishkin F. S., 2001)

These elements reflect both theory and experience that suggest central banks cannot consistently pursue and achieve multiple goals, such as low inflation and low unemployment, with only one basic instrument the policy interest rate (for example, the federal funds rate in the United States or the bank rate in the United Kingdom). These elements also recognize that over the long term monetary policy can influence nominal but not real (inflation-adjusted) variables; high inflation harms growth and the equitable distribution of income; and expectations and credibility significantly influence the effectiveness of monetary policy. (Scott, 2010)

Moreover, there are two additional different frameworks for explaining how central banks control inflation. One framework makes an “exploitable” Phillips curve the central behavioral

authorities to the achievement of these targets”, with the target usually in the “low single digits.” In addition, inflation targeting is often associated with changes in the central bank law that enhances the independence of the institution. In practice, while few central banks reach the “ideal” of being “fully fledged” inflation-targeting institutions, many nonetheless focus on fighting inflation to the virtual exclusion of other goals. (Epstein & Yeldan, 2008)

Inflation targeting requires a decision be made on what price stability means in practice. Alan Greenspan has provided a widely cited definition of price stability as a rate of inflation that is sufficiently low that households and businesses do not have to consider it in making everyday decisions. This definition of price stability is a reasonable one and operationally, any inflation number between zero and 3% seems to meet this criterion. Although some economists such as Feldstein (1997) argue for a long-run inflation goal of zero, others, such as Akerlof, Dickens and Perry ((1996), argue that setting inflation at too low a level produces inefficiency and will result in increase the natural rate of unemployment. The Akerlof, Dickens and Perry argument is, however, highly controversial, and a possible stronger argument against setting the long-run inflation target at zero is that a target of zero would make deflations more likely and deflations can lead to financial instability and sharp economic contractions. In practice, all inflation targeters have chosen long-run inflation targets above zero, with point targets or midpoints of target ranges between 1 and 3%. Once inflation has reached low levels, inflation targeters have also made their inflation targets symmetrical, with undershoots of the targets considered as costly as overshoots. Indeed, inflation targeters have argued that symmetrical inflation targeting helps central banks to stabilize real output, because in the face of a weak economy, an inflation targeters can ease more

the trade balance. It might lead to unemployment in export industries and in industries that compete with imports.

- **Uncertainty:** Not only might there be reduced investment due to a fall in the availability of savings, and higher nominal interest rates, but also firms may be discouraged from investing due to the uncertainty associated with inflation. Again, this has negative implications for economic growth.
- **Labor unrest:** This may occur if workers do not feel that their wages and salaries are keeping up with inflation. It may lead to disputes between unions and management. (AMADEO, 2019)

## **Inflation targeting**

Along with inflation target rates and calendar dates to be used as performance measures, an inflation targeting policy may have established steps that are to be taken depending on how much the actual inflation rate varies from the targeted level, such as cutting lending rates or adding liquidity to the economy. (CHAPPELOW, 2010)

Further, inflation targeting has become the dominant monetary policy prescription for developing and industrialized countries alike. Initially adopted by New Zealand in 1990, the norms surrounding the inflation-targeting regime have been so powerful that virtually all Central Banks have declared that maintaining price stability with inflation in the “low single digits” is their only mandate. It is further maintained that price stability will lead to sustained growth and employment creation.

Furthermore, the inflation targeting policy framework involves “the public announcement of inflation targets, coupled with a credible and accountable commitment on the part of government policy

employed. Thus, inflation reduces the purchasing power of their incomes, and will reduce their living standards. It is important to realize that expectations about inflation are important. Even when people's incomes are linked to inflation, they can be negatively affected if the actual rate of inflation turns out to be higher than the expected rate. For example, if the expected rate of inflation is 1.5% and wages are therefore increased by 1.5%, then workers will lose purchasing power if inflation turns out to be 2.5%.

- **Effect on saving:** If you save \$1,000 in the bank at 4% annual interest, then in one year's time you will have \$1,040. If the inflation rate is 6%, then the real rate of interest (the interest rate adjusted for inflation) will be negative, and your savings will not be able to buy as much as they could have in the previous year. You would have been better off spending the money rather than saving it, because it will have lost some of its purchasing power. Therefore, we say that inflation discourages saving. If people do want to save money, rather than spend on consumption, then they may choose to buy fixed assets, such as houses or art. This means that there are fewer savings available in the economy for investment purposes, and this has negative implications for economic growth.

- **Effect on interest rates:** Commercial banks make their money from charging interest to people who borrow money from them. If there is a high rate of inflation, then banks raise their nominal interest rates in order to keep the real rate that they earn positive.

- **Effect on international competitiveness:** If a country has a higher rate of inflation than that of its trading partners, then this will make its exports less competitive, and will make imports from lower-inflation trading partners more attractive. This may lead to fewer export revenues and greater expenditure on imports, thus worsening

Inflation targeting thus eliminates the inefficiencies associated with sticky prices. (Fuerst & S., 2002)

## Costs of Inflation

One widely examined cost of inflation is the welfare loss that results when anticipated inflation leads agents to reduce their real money balances. An optimizing agent will demand real balances until the marginal benefit they yield is just equal to their marginal cost. If real balances bear no interest, the opportunity cost of holding them is proportional to the nominal rate of interest. Higher inflation then leads to higher interest, and hence lowers real balances, and this reduction in real balances involves a welfare loss because the social cost of producing real balances has remained substantially unaffected. (Dowd, 1994)

Additionally, the reason that governments wish to have a low rate of inflation is there are a significant number of negative consequences associated with high levels of inflation.

- **Loss of purchasing power:** If the rate of inflation is 2%, then this means that the average price of all goods and services in the economy has risen by 2%. If your income remains constant, then you will not be able to buy as many goods and services as you could before the increase in the average price level. We say that there is a fall in real income, which means that there is a decrease in the purchasing power of income. If your income is linked to the inflation rate, so that you automatically get a 2% “cost-of-living” increase, then you will not face a fall in your real income. This is the case for many jobs, particularly where there are strong unions. However, many people have jobs that do not offer the security of inflation-linked incomes. This may be because they are on fixed incomes, because they have weak bargaining power, or because they are self-

promotes long term growth. Some of the numerous benefits of using inflation targeting are as follows:

- Enhanced financial growth.
- Reduced relative price variability.
- Less arbitrary redistribution.
- Less twisting inflation taxation.
- Lowers inflation and makes it less volatile.
- Reduces the real costs of disinflation.
- Inflation anchors long-run inflation expectations at, or very close to, the inflation target. (MARTÍNEZ, 2008)

Inflation targeting is an effective monetary policy, which provides better nominal anchor for monetary policy and inflation expectations.

Inflation targeting appeals to so many central banks because variable inflation is thought by many to be costly. One cost of variable inflation is that if it is unanticipated, it can lead to excessive output variability. Another problem with variable inflation is the misallocation of resources caused by sticky prices. With sticky prices, an increase in the money supply will lead to an increase in the demand for the goods of firms that do not raise their price relative to those that do. The result is that while real output increases, resources (labor and capital) are misallocated between firms that adjust their prices and firms that cannot. Eventually, these resources flow back to where they are most valued, but adjustments are costly. Once again, inflation variability may lead to excessive variability in output.

The presumed benefit of inflation targeting is clear. If prices are predictable, firms can preset their prices without risk. Prices will be the same tomorrow whether or not firms can adjust their prices.

industrialized countries during the 1970s, when a bad economy was combined with OPEC raising oil prices.

## Causes of Inflation

There are many causes for inflation, depending on a number of factors. For example, inflation can happen when governments print an excess of money to deal with a crisis. As a result, prices end up rising at an extremely high speed to keep up with the currency surplus. This is called the **demand-pull Inflation**. “Inflation caused by increases in aggregate demand due to increased private and government spending, etc. Demand inflation is constructive to a faster rate of economic growth since the excess demand and favorable market conditions will stimulate investment and expansion.” (Ball, 1993) Moreover, in the old Quantity Theory tradition (e.g. Friedman, 1956) inflation results from a simple exogenous increase in money supply in which the money was thrown from an ad hoc but memorable helicopter. In modern versions (e.g. Friedman, 1968) an output-inflation tradeoff and the policymakers intention to maintain full employment are the essential force behind inflation. The older version proclaims that inflation is always a monetary phenomenon, while the modern affirms that monetary policy determines inflation in the long run, but in the short run it has effects on the level of unemployment. The existence of a tradeoff between inflation and unemployment, and the willingness of governments to exploit it, is seen as the main explanation for the existence of persistent inflation in developed countries. (McCallum & Nelson, 2010)

## Benefits of Inflation Targeting

The most important benefit of inflation targeting is that it helps the central banks to maintain low inflation and low inflation eventually

associated with larger tradeoff between output and inflation, but the effects are only statistically significant in the IT regime.

Villavicencio, & Pourroy, (2019) estimated the effects of different forms of inflation targeting (IT) in the exchange rate pass-through (ERPT). To this end, they first estimate the ERPT for a large sample of countries using state-space models. Then they consider the adoption of an inflation targeting framework by a country as a treatment to find suitable counterfactuals to the actual targeters. By controlling for self-selection bias and endogeneity of the monetary policy regime, Villavicencio, & Pourroy, confirm that the ERPT tends to be lower for countries adopting explicit IT. However, the researchers uncover that older regimes, adopting a range or point with tolerance band and keeping inflation close to the target, outperform other IT regimes. They also show that IT is effective even with a relatively high inflation target or low central bank independence.

Inflation is a quantitative measure of the rate at which the average price level of a basket of selected goods and services in an economy increases over some period of time. (CHEN, 2020)

There are several variations on inflation:

- **Deflation:** is when the general level of prices is falling. This is the opposite of inflation.
- **Hyperinflation:** is unusually rapid inflation. In extreme cases, this can lead to the breakdown of a nation's monetary system. One of the most notable examples of hyperinflation occurred in Germany in 1923, when prices rose 2,500% in one month!
- **Stagflation:** is the combination of high unemployment and economic stagnation with inflation. This happened in

the fact that emerging market economies adopted the regime much later than industrial economies.

Araujo, Araújo, & Filho (2018) studied and analyzed theoretically and empirically the relationship between monetary institutions and macroeconomic performance in Brazil, in the period after the adoption of the inflation targeting regime (ITR), in 1999. The hypothesis is that the monetary institutions inhibited economic growth, rather than being effective at controlling inflation, whose main causes are related to structural and institutional factors, indexation process and domestic and external shocks. The main results of the ITR, embodied in the highly restrictive monetary policy, are the following negative effects: A reduction in Gross Domestic Product (GDP) growth rates, a rise in the stock of public debt and an appreciation of the domestic currency. Likewise, the ITR has not been successful in maintaining inflation rate below its target. In this respect, revisions in the Brazilian monetary institutions would be essential to improve the results of the ITR, both in terms of actual inflation and economic performance.

Huang, Yeh, & Wang (2019) in their article assesses whether the adoption of inflation targeting (IT) helps reduce the output-inflation tradeoff. They address the self-selection problem of IT policy adoption by the endogenous switching regressions, and show that the output-inflation tradeoffs are significantly lower in IT countries not only over the whole sample but also across the developed and developing country subsamples. In addition, Huang, Yeh, & Wang also find strong evidence supporting the positive selection hypothesis, i.e., countries have higher probability of adopting IT are exactly those who benefit more (larger reduction of output-inflation tradeoff) from the implementation of IT. Additional results reveal that economies with higher trade openness, lower financial openness, and less flexible exchange rate regime are

وكيف يمكن أن تتخفف بسبب السماح بهذه النسبة الصغيرة من التضخم (استهداف التضخم).

## Lecture review

(Mishkin, 2001) Inflation targeting Prepared for Brian Vane and Howard Vine, *An Encyclopedia of Macroeconomics* (Edward Elgar: London, forthcoming). The views expressed in this paper are exclusively those of the author and not those of Columbia University or the National Bureau of Economic Research.

Goncalves and Salles (2008) Inflation targeting in emerging economies: What do the data say? extend Ball and Sheridan's analysis (Does inflation targeting matter?) for a subset of 36 emerging market economies and find that, for them, the story is quite different. Compared to non-targeters, developing countries adopting the inflation targeting regime not only experienced greater drops in inflation, but also in growth volatility, thus corroborating the view that the regime's "constrained flexibility" to deal with adverse shocks delivered concrete welfare gains.

Mollick, Cabral, & Carneiro, (2011) examined the effects of inflation targeting on output growth over the "globalization years" of 1986–2004. Employing static panel data methods that control for traditional growth determinants, trade openness and financial globalization, the paper finds that the adoption of a fully-fledged IT regime results in higher output income per capita for industrial and emerging economies. However, under dynamic model specifications, the estimated long-run output impact of inflation targeting for emerging market economies is found to be lower than in the case of static models. We argue that this might be due to the long lags until the full effects of greater credibility are felt in the real economy and

# A LITTLE INFLATION IS A GOOD THING

Saad Salem Khalfalla      Tripoli University, Libya  
Mohamed Suliman Abaid,      Tripoli University, Libya  
Osama Ramadan Aboudaya      Tripoli University, Libya

## Abstract

Inflation considers one of the monetary policy important tools to control the economic and push it to a considerable stability. On the other hand, to achieve that goal the economic policy makers have to allow small percentage of inflation. That percent of inflation we will talk about it in this paper. Therefore, we gave some concepts on the causes of the inflation as well as its costs. In addition, the researchers looked to the inflation impacts on the purchasing power and the exchange rates. Further, we looked to the unemployment and how decreased due to allowing that small percent of inflation (inflation targeting).

## المخلص

يعتبر التضخم من أهم أدوات السياسة النقدية للسيطرة على الاقتصاد، وإعطائه استقراراً كبيراً من ناحية أخرى، لتحقيق هذا الهدف، يتعين على صانعي السياسة الاقتصادية السماح بنسبة صغيرة من التضخم. تلك النسبة المئوية للتضخم هي ما سنتحدث عنه في هذه الورقة، لذلك قدمنا بعض المفاهيم حول أسباب التضخم بالإضافة إلى تكاليفه. زيادة على ما تقدم، قام الباحثون بالتعريخ على تأثيرات التضخم على القوة الشرائية وأسعار الصرف، علاوة على ذلك، نظرنا إلى البطالة

# ALREFAK

## Journal for Knowledge

<b>Researches in English language</b>	<b>Page No.</b>
<b>A LITTLE INFLATION IS A GOOD THING</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>● Saad Salem Khalfalla,</li> <li>● Mohamed Suliman Abaid,</li> <li>● Osama Ramadan Aboudaya</li> </ul>	<b>2</b>
<b>Corrosion protection of mild steel in natural sea water, by protective organic coatings and rapid assessment using an electrochemical impedance spectroscopy (EIS)</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>● Elfitouri Ahmied Mohamed</li> <li>● Mohamed Ahmed Khalil</li> </ul>	<b>18</b>
<b>Obstacles facing English Teachers and Their Libyan Primary School Youngsters in Teaching/Learning How to Read (i.e.to be literate) in English</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>● Abdussalam Ammar Innajeh</li> <li>● Layla Ali Ali (MA)</li> </ul>	<b>36</b>

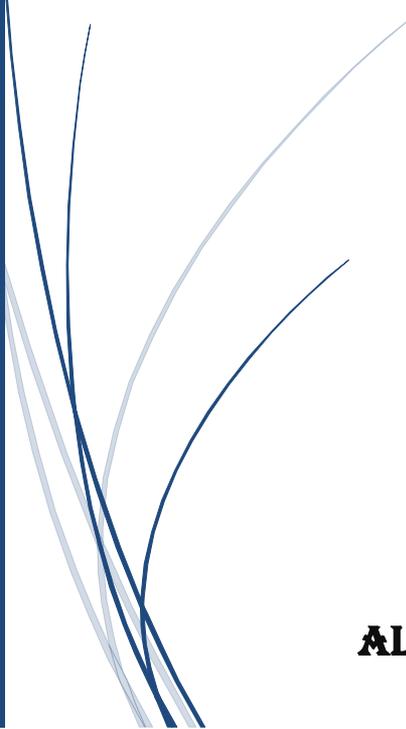


# ALREFAK

Journal for Knowledge

**Semi-annual refereed scientific journal**

**5th issue June 2020**



**ALREFAK**